

الجامعة الأردنية
كلية الشريعة
الدراسات العليا
قسم الفقه والتشريع



فقه الامام مكحول الدمشقي

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في الفقه
و أصوله - قسم الفقه و التشريع - من كلية الشريعة - الجامعة الاردنية •

اعداد

الطالب : أحمد ذياب أحمد شويح

اشراف

فضيلة الدكتور: حسن محمد أبو عيد

رمضان ١٤٠٨ هـ •

ابريل ١٩٨٨ م •

بسم الله الرحمن الرحيم

" والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه ، وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خللدين فيها أبدا ، ذلك الفوز العظيم . "

التوبة آية ١٠٠ .

الإهداء

الى أبي الحبيب.....

..... الذى طالما ذاق مرارة العيش و العمل من أجل سعادتنا ، الى
الذى رباني صغيرا ، و اهتم بتعليمي و دراستي و بحث في الأخلاق
و العزيمة على نيل المطالب .

و الى أمي الحنون

.... التي حملتني كرها و وضعتني كرها ، التي سهرت من أجلي
الليالي الطوال ، التي غذتني بحليبها الطاهر و اعتنت بي منذ
الطفولة حتى الشباب و هي تتغمدني بدعواتها الحنون .

و الى زوجتي

.... التي كانت عوناً لي بعد الله تعالى في إنجاز هذا البحث

و الى كل المحبين للشريعة الإسلامية .

أهدى هذا الجهد العلمي المتواضع

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الانسان، علمه البيان، وبعث الرسل مبشرين ومنذرين،
والملاة والسلام على معلم القرآن وخير الأنام سيدنا محمد وعلى آله الطيبين
الطاهرين، ومن سار على نهجه واستن بسنته الى يوم الدين .

و بعد ،

لقد بعث الله سيدنا محمدا هاديا ومبشرا ونذيرا ، وداعيا الى الله باذنه وسراجا
منيرا ، فكانت حياته صلى الله عليه وسلم مدرسة اسلامية وكان فيها مدرسا ومعلما والمحابة
طلبا وتلاميذ ، وقد انجبت لنا هذه المدرسة جيلا صالحا حفظ عن هذا النبي مختلف
فنون العلم لا سيما علوم الشريعة الغراء ، والفقه الاسلامي ، وقد بدأ هذا الجيل بالخلفاء
الراشدين الأربعة ثم تبعهم الأئمة والمجتهدون العظام الذين قدموا للأمة الاسلامية ثروة
فقهية ضخمة تفتخر بها على مر العصور والأيام ، وان كانت آراؤهم تختلف حسب
اجتهادهم ، ففي هذا الاختلاف رحمة للأمة وبأيهم اقتدينا اهتدينا . ولا يسعنا
الوقت للحديث عنهم لأنهم لم يرضوا على الشريعة الاسلامية بشيء من اجتهادهم
وجهدهم بل تعهدوها بالعناية والدراسة والبحث حتى تمخضت عن ثروة فقهية عظيمة
تميزت بالموضوعية والشمول .

وبما أن الشريعة أصلا تعتمد على كتاب الله وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم -
الا أن الفضل في تعدد فنونها وألوانها يرجع الى جهود الأئمة المجتهدين جزاهم
الله خير الجزاء ، وقد أثرت آراؤهم الفقهية بمختلف جوانب الشريعة الاسلامية .

وكان عصر الدولة الأموية عصر الامام مكحول الدمشقي التابعي المجتهد الذي
لا يقل بآرائه الفقهية وجته عن باقي الأئمة المجتهدين .

أسباب اختيار الموضوع :

لقد عزمت - بعون الله تعالى - على الكتابة في هذا الموضوع منطلقا من الاعتبارات التالية :

١ - كشف النقاب عن فقه امام تابعي مجتهد ، لا يقل في قوة حجته و بعد نظره عن بقية الأئمة المشهورين .

٢ - ان فقه هذا الامام الجليل لم يحفظ بل اندثرت مؤلفاته ، و تفرقت مسائله و أقواله . و بالتالي فانني من خلال هذه الدراسة سأتمكن من أن أعرف به ، و أجمع ما أستطيع جمعه من شتات فقهه من بطون أمهات كتب المذاهب و خاصة كتب الخلاف ، حتى يسهل رجوع الباحثين و الراغبين في الاستفادة من ذلك في لوقوف عليه .

٣ - من خلال رحلتي و بحثي في كتب الفقه و التفسير و الحديث و غيرها - للوقوف على آراء الامام مكحول الفقهية ستتاح لي الفرصة لاستعراض معظم أبواب الفقه ، و هذا بلا شك سيزيد من حصيلتي الفقهية .

منهجي في البحث :

١ - جمع آراء الامام مكحول الفقهية و ترتيبها تحت الفصول الفقهية و قد نهجت نهج المذهب الشافعي في ترتيب المباحث و المسائل .

٢ - أصوغ رأي الامام مكحول في كل مسألة ، بعبارة سهلة ، ثم أذكر في الهامش من وافقه من العلماء و خاصة الأئمة الأربعة ، و اذكر ما يمكن أن يستدل به على ما ذهب اليه في كل مسألة من الكتاب و السنة و الآثار و المعقول ان وجد .

٣ - أحيانا كنت أقارن بعض المسائل بآراء غيره من الفقهاء و أرجح ما أراه راجحا بعد ذكر أدلة الفريقين و مناقشتها .

- ٤ - أما بالنسبة للمسائل التي انفرد بها عن الأئمة الأربعة - أبي حنيفة و مالك و الشافعي و أحمد - فقد وضعتها في فصل منفرد و قارنتها مع الأئمة الأربعة و غيرهم و رجحت الرأي الراجح .
- ٥ - كنت أعتد في نقل رأي أي مذهب من المذاهب على كتب المذهب نفسها بقدر الأمكان مع توثيق هذه المصادر و غيرها حسب التوثيق الحديث .
- ٦ - قمت بتخريج الآيات القرآنية بنسبتها الى سورها و أرقامها أما عند تخريج آياتي للأحاديث الشريفة فكنت اذكر اسم المؤلف ثم الكتاب الذي ضم الحديث و أذكر رقم الباب الذي يندرج تحته الحديث ، ثم أذكر رقم الحديث ان وجد ، و حكم العلماء عليه . أو درجته من حيث المحبة و الضعف - ان وجد ايضا .
- ٧ - كنت أذكر معنى بعض الكلمات المبهمة التي تحتاج الى ايضاح
- ٨ - قمت بترجمة مختصرة و مفيدة في الهامش لمن أظنه يحتاج الى ترجمة من الأعمال الذين ورد ذكرهم في الرسالة .

خطة البحث :

- قسمت الرسالة الى فصل تمهيدي بالتعريف بالامام مكحول ، و تسعة فصول و خاتمة على النحو التالي :
- فصل تمهيدي في التعريف بالامام مكحول الدمشقي ، و جعلته في مبحثين :
- المبحث الأول : عصر الامام مكحول .
 - المبحث الثاني : حياة الامام مكحول .
- ثم ذكرت بعد ذلك فقه الامام مكحول و فيه تسعة فصول :
- الفصل الأول : أحكام العبادات .
 - الفصل الثاني : أحكام المعاملات .
 - الفصل الثالث : أحكام الأحوال الشخصية .
 - الفصل الرابع : أحكام الجنائيات .
 - الفصل الخامس : أحكام الصيد و الذبائح و الأطعمة .

- الفصل السادس : أحكام الأيمان
- الفصل السابع : أحكام الجهاد
- الفصل الثامن : أحكام الشهادات
- الفصل التاسع : المسائل التي انفرد بها الامام مكحول عن الأئمة الأربعة

ثم كانت الخاتمة وفيها أهم النتائج والنقاط التي توصلت اليها ، ثم ذيلت الرسالة بفهرسة للأبيات و آخر للأحاديث و ثالث للأعلام الذين ترجمت لهم في هامش الرسالة و رابع للمصادر و المراجع و خامس فهرس تحليلي للموضوعات مع ملخص ما جاء في الرسالة باللغة الانجليزية .

و بعد : فاني لأدعي في عملي هذا الكمال و العصمة فان الكمال لله وحده و كل ما قمت به هو أني قد بذلت قصارى جهدي لاجرا بحث يجمع شتات فقه الامام مكحول بصورة منظمة ليستفيد منه المسلمون ، آملا أن أكون قد وفقت في ذلك .

شكر و تقدير :

اداء للواجب ، أتقدم بخالص الشكر و عظيم التقدير الى استاذي المشرف فضيلة الدكتور / حسن محمد أبو عييد ، حيث بذل لي كل النصح و الافادة من علمه و خبرته ، و لم يبخل علي بوقت و لا بجهد و وسعني بحلمه و سعة صدره ، فجزاه الله عنى خير الجزاء .

كما أتوجه بالشكر الجزيل أيضا الى استاذي الكريمين عضوي لجنة المناقشة و هما :
فضيلة الدكتور / محمود أبو ليل ، الاستاذ المشارك بقسم الفقه و التشريع .
وفضيلة الدكتور / محمد عبدالعزيز عمرو ، الاستاذ المساعد بقسم الفقه و التشريع .
على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة ، لابداء ملاحظتهما و توجيهاتهما الطيبة .

أدعو الله تعالى أن يجزي الجميع بخير ما يجزي به عبادة المالحين .

فصل تمهيدي

فـي

التعريف بالامام مكحول الدمشقي

وفيه مبحثان

- المبحث الأول : عصر الامام مكحول
- المبحث الثاني : حياة الامام مكحول

المبحث الأول

عصر الامام مكحول الدمشقي

و فيه ثلاثة مطالب

- المطلب الأول : الحياة السياسية
- المطلب الثاني : الحياة الاجتماعية.
- المطلب الثالث : الحياة العلمية

تعهد :

عاش الامام مكحول الدمشقي في الفترة ما بين سنة ٥٥ هـ - ١١٣ هـ - تقريبا أي أنه عاصر
الدولة الأموية التي اتخذت من دمشق عاصمة لها .
و اذا أردنا التعرف على عصر الامام مكحول فعلينا أن نلقي - بعون الله - نظرة
سريعة و مختصرة على جوانب الحياة في العصر الأموي من الناحية : السياسية و الاجتماعية
و العلمية .

المطلب الأول

الحياة السياسية

بعد مقتل رابع الخلفاء الراشدين علي بن أبي طالب رضي الله عنهم دعا المسلمون إلى خلافة ابنه الحسن واستخلفوه إلا أنه لم يستمر في الخلافة طويلاً حيث تنازل عن الخلافة لمعاوية ابن أبي سفيان حقناً لدماء المسلمين، ويرجع اليعقوبي السبب الحقيقي لتنازل الحسن عن الخلافة لمعاوية بأن الحسن عندما رأى أنه لا قبل له بمعاوية وأن أصحابه قد افترقوا عنه صالِح معاوية و تنازل له عن الخلافة. (١)

و تولى معاوية الخلافة سنة ٤٠ هـ (٢) . و نال معاوية الخلافة بحد السيف تارة وبالسياسة و الدهاء تارة أخرى (٣) . و اعتمد معاوية في سياسته الداخلية على تعيين القرشيين في مناصب

-
- ١ - أحمد بن واضح بن يعقوب بن جعفر بن وهب اليعقوبي (ت ٢٩٢ هـ - ٩٠٤ م) التاريخ ٢ ج ، دار صادر و دار بيروت ، ج ٢ ، ص ٢١٥ ، سيشار إلى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : اليعقوبي ، التاريخ .
 - ٢ - المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٦ ، و محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ - ٩٢٢ م) تاريخ الأمم والملوك - ١١ ج ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - طبعة ثانية - دار سويدان - بيروت ، ج ٥ ، ص ١٦٢ ، سيشار إلى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الطبري ، تاريخ . و علي بن أبي الكرم بن الأثير (ت ٦٣٠ هـ - ١٢٣٢ م) الكامل في التاريخ ، ج ١٢ ، دار صادر - بيروت ، ١٩٢٩ م ، ج ٣ ، ص ٤٠٤ ، سيشار إلى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن الأثير ، الكامل .
 - ٣ - حسن إبراهيم ، تاريخ الإسلام السياسي و الديني و الثقافي و الاجتماعي (٤ ج) نشر مكتبة النهضة المصرية - طبعة سابعة - القاهرة - ١٩٦٤ م ، ج ١ ، ص ٢٧٨ ، سيشار إلى هذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا : حسن إبراهيم ، تاريخ الإسلام . و عطوان حسين . الأمويون و الخلافة ، دار الجيل ، طبعة أولى ١٩٨٦ م ، ص ٩٨ - ٩٩ ، سيشار إلى هذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا : عطوان ، الأمويون و الخلافة .

الدولة كما ركز على الإدارة المركزية^(١) وكانت الأمة الإسلامية في هذا العهد مقسمة إلى فئات ثلاث :

• شيعة بني أمية من أهل الشام وغيرها من الأمصار، ويرى هؤلاء أن الخلافة في قريش و بني أمية أولى بها فهم سادة قريش في الجاهلية و الاسلام .
و شيعة علي بن أبي طالب رضي الله عنه و غالبيتهم أهل العراق و بعض أهل الأمصار الإسلامية الأخرى و يرون أن عليا أحق بالخلافة من سواه و أن أولاده هم الخلفاء بعده .
و فئة الثالثة و هم الخوارج و كانوا ينكرون مذهب الفريقين السابقين و يرون وجوب مقاتلتهم لخروجهم عن الدين في حادثة التحكيم بين علي و معاوية بعد وقعة صفين عام ٣٨ هـ^(٢) .
و على صعيد نظام الحكم فقد أحدث معاوية ولاية العهد و أخذ البيعة لابنه يزيد من بعده حتى تخلص الخلافة لبني أمية و تستقر في آل أبي سفيان خاصة^(٣) و في عهد معاوية توسعت الدولة الإسلامية حتى وصلت حدودها شرقا إلى بلاد لاهور ، كما غزا الدولة الرومانية في الشمال و الغرب و بلغ أسطول الشام في عهده ١٧٠٠ سفينة و فتح جزر رودس و بعض الجزر اليونانية .
أما في البر فكانت غزوات الصوائف و الشواتي تهاجم باستمرار الدولة الرومانية على حدود الشام الشمالية^(٤) كما جهز معاوية حملة لفتح القسطنطينية سنة ٤٩ هـ برا و بحرا بقيادة ابنه يزيد و كان في هذه الحملة عدد من الصحابة و لم يستطيعوا فتحها فعادت الحملة إلى الشام^(٥) و في شمال افريقية ارسل معاوية عقبة بن نافع سنة ٥٠ هـ لفتح افريقية و أمده بجيش فافتتحها و اختط قيروانها^(٦) .

- ١ - عطوان ، الأمويون و الخلافة ، ص ٩٨ - ٩٩ .
- ٢ - اليعقوبي ، التاريخ ، ج ٢ ، ص ١٩٠ فما بعد ، و عمر أبو النصر ، معاوية بن أبي سفيان ، نشر المكتبة الأهلية - طبعة أولى - بيروت - ١٩٦٢ م . ص ٧٩ ، يشار إلى هذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا : عمر أبو النصر ، معاوية .
- ٣ - اليعقوبي ، التاريخ ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ . عطوان ، الأمويون و الخلافة ، ص ٩٩ .
- ٤ - اليعقوبي ، التاريخ ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ ، ٢٣٩ - ٢٤٠ .
- ٥ - الطبري ، التاريخ ، ج ٥ ، ص ٢٢٢ .
- ٦ - اليعقوبي ، التاريخ ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ .

توفي معاوية في رجب سنة ٦٠ هـ وهو ابن سبع و سبعين سنة و دُفن بدمشق^(١) . و خلف معاوية ابنه يزيد مباشرة ، و قعد عن بيعته أربعة نفر الحسين بن علي بن أبي طالب و عبدالله بن الزبير و عبدالله بن عباس و عبدالله بن عمر فأرسل الي عامله لملئ المدينة الوليد بن عتبة ابن أبي سفيان أن يأخذ له البيعة منهم فبايعه عبدالله بن عباس و عبدالله بن عمر و هرب ابن الزبير الي مكة و لاذ بالكعبة ، و أما الحسين بن علي فانه خرج الي مكة ثم الي العراق يدعوا لنفسه بالخلافة هناك و سار يزيد على سياسة أبيه من اللين و الشدة و كان كأبيه حريصا على ملك بني أمية^(٢) ملبا في الذود عنه . و هذا ما يفسر لنا تصديه الشديد لاعتراض أهل المدينة عليه و توجيه جيشه اليهم لآخادهم في وقعة الحرة المشهورة و قتل الحسين بن علي رضي الله عنهما - على يد عبيد الله بن زياد و الي العراق آنذاك .^(٣)

و على صعيد الفتوحات فقد ولي يزيد عقبة بن نافع ثانياة على افريقية سنة ٦٢ هـ حيث فتح عقبة بلاد المغرب الأقصى حتى وصل الي طنجة على ساحل المحيط ثم تابع فتحه ففتح بلاد السوس في جنوب المغرب الأقصى ثم عاد أدراجه بعد ذلك^(٤) . توفي يزيد بن معاوية في سنة ٦٤ هـ و دُفن بدمشق و خلفه ابنه معاوية بن يزيد (معاوية الثاني) و حكم مدة أربعة أشهر و قيل أربعين يوما^(٥) ثم تولى الخلافة بعده مروان بن الحكم تولاهما لمدة تسعة أشهر و توفي سنة ٦٥ هـ و خلفه ابنه عبدالملك بن مروان في هذه السنة ٦٥ هـ^(٦) و بهذا انقلبت الخلافة من الاسرة السفيانية الي الاسرة المروانية و لما تولى عبدالملك الخلافة جعل ولاة الأمصار كلهم من أهل البيت الأموي ما عدا العراق الذي وليه الحجاج بن يوسف الثقفي و كان قبل الحجاج

- ١ - اليعقوبي، التاريخ، ج ٢، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .
- ٢ - المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٤١ - ٢٤٢، و الطبري، التاريخ، ج ٥، ص ٣٢٨ و ما بعدها
- ٣ - اليعقوبي، التاريخ، ج ٢، ص ٢٥٠ - ٢٥١، و الطبري، التاريخ، ج ٥، ص ٤٠٠ - ٤٣٠ .
عطوان، الأمويون و الخلافة، ص ٩٩ .
- ٤ - أبو عبدالله المراكشي بن عذارى (ت ٦٩٥ هـ - ١٢٩٥ م) البيان المغرب في أخبار الأندلس و المغرب (٤ ج) ، تحقيق ج.س كولان و ليفي بروثنال ، دار الثقافة - بيروت ، ١٩٨٣ م ، ج ١ ، ص ٢٧ . سيشار الي هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن عذارى ، البيان المغرب .
- ٥ - اليعقوبي، التاريخ، ج ٢، ص ٢٥٤ .
- ٦ - اليعقوبي، المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٥٧ - ٢٥٨ و الطبري، التاريخ، ج ٥، ص ٦١٠ .

واليا على العراق بشر بن مروان أخو عبدالملك (١) . وعندما تولى عبدالملك الخلافة كانت الأمة الإسلامية مقسمة على النحو التالي : عبدالملك ويمثل الخلافة الأموية و تتكون دولة الخلافة الأموية بشكل رئيسي من الشام و مصر .

و دولة عبدالله بن الزبير و تتكون من الحجاز و العراق و يحكمها من مكة ، كما قامت للخوارج الأزرقية دولة في الأهواز في بلاد فارس ، و للخوارج النجدات دولة في اليمامة امتدت حدودها الى اليمن و حضرموت و وصل نفوذها الى الطائف ، و فضلا عن ذلك فان الشيعة كادت تقوم لهم دولة في العراق تحت زعامة المختار بن عبيد الثقفي ، و يدل على هذا الانقسام ارتفاع أربعة ألوية في موسم الحج سنة ٦٨ هـ . لواء عبدالملك بن مروان و لواء محمد بن الحنفية (هو محمد بن علي بن أبي طالب) . و لواء نجدة بن عامر زعيم الخوارج في اليمامة ثم لواء عبدالله بن الزبير (٢) .

كان عبدالملك يعتبر نفسه أحق من هؤلاء جميعا بالخلافة، و خلافته هي الخلافة الشرعية و هؤلاء جميعا هم خوارج عليها . و قد أتقن عبدالملك كيف يتعامل مع هذه الفئات حيث تركها تصارع بعضها بعضا ، ثم عمل على تصفية من تبقى منها، فمصعب بن الزبير أخو عبدالله بن الزبير و واليه على العراق قضى على المختار بن عبيد الثقفي (٣) ثم تخلص من آل الزبير حيث سار بنفسه على رأس جيش كثيف سنة ٧٢ هـ (٤) و قضى على مصعب ثم سير قائده الشهير الحجاج

-
- ١ - الطبري، التاريخ، ج ٦ ، ص ١٧١ ، ص ٢٠٢ ، و عمر فروخ، العرب و الاسلام في الحوض الشرقي من البحر المتوسط ، ج ٢ - طباعة دار الكتب - بيروت ، طبعة أولى : ١٩٥٨ م ، ج ١ ، ص ١٣١ . سيشار الى هذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا : فروخ، العرب و الاسلام .
 - ٢ - محمد عبداللطيف عبد الشافي، العالم الاسلامي في العصر الأموي (من ٤١ - ١٣٢ هـ) ، ج ١ ، دراسة سياسية ، طبعة أولى - دار الوفاء - القاهرة ، ١٩٨٤ م ، ص ١٤٩ - ١٥٠ ، سيشار الى هذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا : عبدالشافي، العالم الاسلامي .
 - ٣ - الطبري، تاريخ، ج ٦ ، ص ٩٣ - ١١٦ . و علي بن الحسين المسعودي (ت ٣٢٦ هـ - ٩٥٧ م) مروج الذهب و معادن الجواهر - ج ٧ ، تصحيح و تنقيح شارل بيلا - منشورات الجامعة اللبنانية ، بيروت ١٩٧٣ م - ج ٢ ، ص ٣٠٠ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : المسعودي ، مروج الذهب .
 - ٤ - الطبري، المصدر السابق، ج ٦ ، ص ١٥١ . و المسعودي ، المصدر السابق، ج ٣ ، ص ٣٠٧ - ٣١٢ .

ابن يوسف الثقفي الى مكة للقضاء ، على عبدالله بن الزبير فنجح في ذلك سنة ٧٣ هـ (١) و بهذا قضى عبدالملك على أكبر وأخطر خصومه ، أما الخوارج فقد رماهم برجل من أبرز الرجال في عصره و هو المهلب بن أبي صفرة فتمكن المهلب من هزيمتهم و كسر شوكتهم و ابعاد خطرهم .
ثم كان آخر الثورات على الأمويين في عهد عبدالملك ثورة عبدالرحمن بن الأشعث و التي دعمها الفقهاء و سميت باسم ثورة الفقهاء (٢) .

و تمكن عبدالملك عن طريق قائده الحجاج بن يوسف من القضاء على هذه الثورة بعد معارك شرسة عام ٨٣ هـ ، ولذا يعتبر عبدالملك مؤسس الدولة الأموية أو المؤسس الثاني للدولة الأموية بعد معاوية بن أبي سفيان (٣) .

أما سياسة عبدالملك الخارجية فكما قال البلاذري : 'صالح طاغية الروم على مال يؤديه اليه لانشغاله عن محاربتة بالفتن الداخلية' (٤) .

و لما تخلص عبدالملك من المشاكل الداخلية واصل ضغوطه على الدولة البيزنطية عبر الحدود و انتظمت غزوات الصواف و الشواتي و عاد البيزنطيون الى موقف الدفاع من جديد .
أما جبهة شمال أفريقية فقد أرسل عبدالملك الى المسلمين المقيمين هناك بالقيروان بعد مقتل زهير بن قيس البلوي من قبل الروم و البربر حسان بن النعمان الغساني الذي استطاع القضاء على نفوذ الروم تماما و قضى أيضا على حركة البربر بقيادة الكاهنة واهبة بن ماثية التي قاتلها حسان و قتلها (٥)

-
- ١ - المسعودي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣١٥ .
 - ٢ - الطبري ، المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٣٥٧ . وعماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤ هـ - ١٣٧٢ م) البداية و النهاية ، ١٤ ج ، مكتبة المعارف - بيروت ، الطبعة الرابعة - ١٩٨١ م ، ج ٩ ، ص ٤٠ . و سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن كثير ، البداية و النهاية . و أبو محمد عبدالله بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ - ٨٨٩ م) المعارف ، تصحيح محمد الصاوي - دار احياء التراث العربي - بيروت - طبعة ثانية ، ١٩٧٠ م - ص ١٥٦ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن قتيبة ، المعارف .
 - ٣ - عبدالشافى ، العالم الاسلامي ، ص ١٥٠ .
 - ٤ - أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت ٢٧٩ هـ - ٨٩٢ م) فتوح البلدان - تحقيق عبدالله أنيس الطباع و عمر أنيس الطباع ، ١ ج - دار النشر للجامعيين ١٩٥٧ م ، ص ٢١٨ - ٢١٩ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : البلاذري ، فتوح البلدان .
 - ٥ - ابن عذاري ، البيان المغرب . ج ١ ، ص ٣٤ - ٣٩ .

أما الجبهة الشرقية في إقليم السند و إقليم ما وراء النهر فقد بدأ قواد عبدالملك الغزوات في هذه الجبهات تمهيدا للانطلاق الكبرى من الفتوحات التي ستبدأ في عهد ابنه و خليفته الوليد .

و يمكن القول بأن عبدالملك كان بارعا في إدارة الدولة في الداخل و ناجحا في معالجة المشاكل في الخارج فمان حدود الدولة و أبعد عنها خطر أعدائها في الداخل و الخارج و تركها لأبنائه موطدة الأركان ليكملوا مسيرته (١) بعد وفاة عبدالملك عام ٨٦ هـ (٢) ببيع بالخلافة ابنه ولي عهده الوليد بن عبدالملك و قد شب الوليد على الصلاح و التقوى و حب القرآن العظيم و الاكثار من تلاوته و كان من أفضل خلفاء الشام . (٣)

قال الطبري : "كان الوليد بن عبدالملك عند أهل الشام أفضل خلفائهم ، بنى المساجد ، مسجد دمشق و مسجد المدينة ، ووضع المنابر ، و أعطى الناس و أعطى المجذومين و قال : لاتسألوا الناس و أعطى كل مقعد خادما و كل ضرير قاشدا ، و فتح في ولايته فتوحا عظاما" (٤) ، و كما كان الوليد مهتما ببناء المساجد فقد اعتنى بتعبيد الطرق و خاصة تلك التي تؤدي إلى الحجاز لتيسير السفر على الحجاج إلى بيت الله الحرام ، فكتب إلى عمر بن عبدالعزيز والي مكة على المدينة في تسهيل الثنايا و حفر الآبار و عمل الفوارة في المدينة ، و أمر لها بقوام يقومون عليها و أن يسقى منها أهل المسجد ، (٥) و هكذا اتسم عهد الوليد بالاصلاح و التعمير من الداخل أما في الخارج فقد شهد عهده أعظم حركة فتوحات في الدولة الأموية ، بل في التاريخ الاسلامي كله بعد فتوحات الخلفاء الراشدين ، ففي المشرق امتدت الفتوحات إلى إقليم السند حيث فتح هذا الاقليم . محمد بن القاسم الثقفي .

-
- ١ - عبدالشافى ، العالم الاسلامي ، ص ١٥٥ .
 - ٢ - الطبرى ، تاريخ ، ج ٦ ، ص ٤١٨ .
 - ٣ - الطبرى ، المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٤٢٣ .
 - ٤ - الطبرى ، تاريخ ، ج ٦ ، ص ٤٩٦ ، و ابن الأثير ، الكامل ، ج ٤ ، ص ٥٢٢ . و يوسف العشى ، الدولة الأموية ، مطبعة رياض - دمشق - ١٩٨٦ م ، ص ٢٢٥ . سيشار إلى هذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا : العشى ، الدولة الاموية .
 - ٥ - الطبرى ، المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٤٢٧ .

و إلى الشمال الشرقي فيما وراء النهر فتح قتيبة بن مسلم الباهلي هذا الاقليم الشاسع و أدخله تحت راية الاسلام عام ٨٧ هـ (١) .

أما في المغرب فقد انطلق موسى بن نصير الذي ولّاه الوليد على المغرب سنة ٨٩ هـ ، انطلق بعد أن هداً أوضاع المغرب و نظم أموره سنة ٩٢ هـ لفتح الأندلس و أرسل قبله مولاة طارق بن زياد ثم لحقه و أكمل الفتح مع بعض (٢) .

و على حدود بلاد الشام الشمالية اضطلع أخو الوليد مسلمة بن عبد الملك و أبناؤه بمنازلة الدولة البيزنطية و الضغط عليها و الاستيلاء على الكثير من حصونها و قلاعها في مناطق الحدود (٣) . و صفوة القول عن عمر الوليد بأنه كان عصر رخاء واسع و ازدهار عظيم نعم الناس فيه بالهدوء و الاستقرار و البناء و العمران في الداخل و وصلت فيه حدود الدولة من مشارف بلاد الصين شرقاً حتى الأندلس غرباً و أصبحت بحق أقوى دولة في ذلك الوقت . (٤)

و حكم الوليد بن عبد الملك من ٨٦ هـ حتى ٩٦ هـ ثم توفي منتصف جمادى الآخرة سنة ٩٦ هـ فخلفه أخوه سليمان بن عبد الملك (٥) .

كان سليمان من أكبر أعوان أخيه الوليد و يقول ابن كثير : " كان سليمان لأخيه الوليد كالوزير و المشير و هو المستحث له على عمارة مسجد دمشق " (٦) ثم إن ما يدل على حسن سيرة سليمان أنه استعان بصلحاء الرجال في ادارة شؤون الدولة من أمثال عمر بن عبدالعزيز و رجاء بن حيوة و قد ظهر تأثير هؤلاء الرجال الصالحين على سليمان حيث كان يستشيرهم في أهم الأمور خاصة في تولية الولاة على الأقاليم . و عملاً بذلك عمل سليمان على تغيير عمال الحجاج و أسلوبه في الإدارة و الحكم الذي اعتمد فيه الحجاج على القسوة و الارهاب (٧) . و في هذا التغيير يقول الطبرى :

و كان الناس قد استبشروا بخلافة سليمان و كانوا يقولون : سليمان مفتاح الخير ، ذهب

١ - الطبرى ، تاريخ ، ج ٦ ، ص ٤٢٤ .

٢ - ابن عذارى ، البيان المغرب ، ج ١ ، ص ٣٩ و مابعدھا

٣ - الطبرى ، تاريخ ، ج ٦ ، ص ٤٣٩ .

٤ - عبدالشافى ، العالم الاسلامى ، ص ١٦٠ .

٥ - ابن قتيبة ، المعارف ، ص ١٥٧ و الطبرى ، تاريخ ، ج ٦ ، ص ٤٩٥ .

٦ - ابن كثير ، البداية و النهاية ، ج ٩ ، ص ١٧٨ .

٧ - عبدالشافى ، العالم الاسلامى ، ص ١٦٣ .

عنهم الحجاج فولى سليمان فأطلق الأسارى و خلى أهل السجون و أحسن الى الناس و استخلف عمر ابن عبدالعزيز " (١) .

و من ميزات سليمان بن عبد الملك أنه جهّز الحملة المشهورة الكبرى سنة ٩٨ هـ لفتح القسطنطينية و أقام على حدود الشام الشمالية ممصمماً ألا يرجع الى دمشق حتى يفتحها فمات هناك. (٢)

و من أعظم أعمال سليمان و أجلّها أنه ولّى عمر بن عبدالعزيز الخلافة من بعده (٣) ، و هذا دليل قوى يؤكد حرص سليمان على مصلحة الأمة .

و لم تطل فترة خلافة سليمان فقد توفي في مرج دابق مرابطاً في سبيل الله في صفر ٩٩ هـ و بويع في اليوم نفسه لابن عمه عمر بن عبدالعزيز بن مروان (٤) . و نحن ندخل مع عمر ابن عبدالعزيز في عصر رائع من عصور الاسلام ، في عصر تتجلى فيه مظاهر العدل والحكمة و التقى و الفهم و الادراك و حسن السياسة ، ان الاصلاح الذى قام به عمر متسع النواحي يشمل كل وسائل الحكم (٥) ، و تعتبر سياسة عمر الداخلية من أهم الجوانب في خلافته . لقد اتخذ عمر منهجاً في سياسته الداخلية كان من أبرز معالمه الحرص على مال المسلمين و حسن اختيار القضاة و الولاة و الموظفين ، و تحقيق التوازن بين الناس و مجادلة الخارجيين على الدولة بالحنسى لاقناعهم و ردهم الى حظيرة الجماعة كما كان الطابع لهذا المنهج هو العدل و الانصاف و الرحمة و الاحسان . (٦)

و عن سياسة عمر بن عبدالعزيز العسكرية فقد طبق سياسة تتضمن الحرص على جنود المسلمين و الحفاظ على أرواحهم و عدم التفريط بدمائهم و تنفيذاً لذلك رد جيوش الفتح عن القسطنطينية و عن بلاد الروم عندما علم أن الجيش الاسلامي سيفرط به ثم أراد أن يقفل المسلمين

- ١ - الطبرى ، تاريخ ، ج ٦ ، ص ٥٤٦ .
- ٢ - الطبرى ، تاريخ ، ج ٦ ، ص ٥٤٦ و ابن كثير ، البداية و النهاية ، ج ٩ ، ص ١٨٣ .
- ٣ - الطبرى ، المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٥٥٠ . و ابن كثير ، المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١٨٣ .
- ٤ - خليفة بن خياط (ت ٢٤٠ هـ - ٨٥٤ م) التاريخ ، ج ٢ ، تحقيق أكرم ضياء العمرى ، نشر المجمع العلمي العراقي ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٧ م ، ج ١ ، ص ٣٢٢ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن خياط ، التاريخ ، و المسعودى ، مروج الذهب ، ج ٤ ، ص ١٧ - ٢٨ .
- ٥ - العث ، الدولة الأموية ، ص ٢٤٧ .
- ٦ - عبدالشافى ، العالم الاسلامي ، ص ١٧٤ - ١٧٥ .

من الأندلس خوفاً عليهم من الهلكة لأنهم في بلاد للعدو و بينهم و بين بلاد المسلمين المحيط الأطلسي ولكن واليه على الأندلس السمع بن مالك الخولاني كتب إليه أن المسلمين قد كثروا في الأندلس و عزوا فصرف عمر النظر عن أفعالهم .^(١)

و على صعيد سياسة عمر بن عبدالعزيز الخارجية أنه استخدم أسلوب الدعوة السلمية إلى الإسلام بدلاً من الفتوحات اعتقاداً منه بأن الدولة الإسلامية اتسعت كثيراً فرأى من الحكمة إيقاف الفتوحات و عرض الإسلام بأسلوب حكيم و أسوة حسنة . و قد تحقق ما تصوره في ذلك و زادت حركة الإقبال على الإسلام في البلاد المفتوحة و أخذ عمر في إرسال الدعاء من خيرة العلماء ليدعوا الناس إلى الإسلام بدلاً من إرسال جيوش الفتوح ، كما أرسل إلى امبراطور الدولة البيزنطية يدعوه إلى الإسلام .^(٢) و خلاصة القول أن عمر بن عبدالعزيز في خلال سنتين و بضعة شهور قام بعدة إصلاحات هائلة في الداخل و صحح مسار الدولة الإسلامية ، و كان مرضياً و مقبولاً حتى من أشد الفرق عداً للأمويين كالخوارج و الشيعة . و عدّه علماء الأمة من أهل السنة من الخلفاء الراشدين و العلماء العاملين^(٣) ، توفي في ٥/ رجب سنة ١٠١ هـ بدير سمعان في أعمال حمص و خلفه في الخلافة ابن عمه يزيد بن عبد الملك بن مروان^(٤) و تميز عصر يزيد بن عبد الملك بأنه تراجع عن النهج الذي انتهجه عمر بن عبدالعزيز في نشر العدل و الإسلام و المحبة في أرجاء الدولة الإسلامية المترامية الأطراف^(٥) إذ انه قامت على يزيد بن عبد الملك أعظم ثورة في العسراق بعد ثورة ابن الأشعث و هي ثورة يزيد بن المهلب بن أبي صفرة حيث ان يزيد بن المهلب كان يمانياً و عدواً للحجاج . و لما استلم الخلافة يزيد بن عبد الملك كان مقرباً للقيسية الذين منهم الحجاج حيث تزوج ابنة أخت الحجاج^(٦) من أجل ذلك خاف يزيد بن المهلب من تنكيل يزيد

١ - ابن عذاري ، البيان المغرب ، ج ١ ، ص ٤٨ . و فروخ ، العرب و الإسلام ، ج ١ ، ص ١١١ .

٢ - شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، (ت ٧٤٨ هـ - ١٣٧٤ م) ، سير أعلام النبلاء ، ج ٢٣ ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، و آخرين - مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٢ م ، ج ٥ - ص ١٤٢ . و سيشار إلى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الذهبي سير أعلام النبلاء .

٣ - الذهبي ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٢٠ .

٤ - ابن قتيبة ، المعارف ، ص ١٥٨ .

٥ - العث ، الدولة الأموية ، ص ٢٦٥ .

٦ - فروخ ، العرب و الإسلام ، ص ١١٤ .

ابن عبد الملك به وأعلن الثورة في البصرة و ما حولها على الأمويين ، و قد هزم يزيد بن المهلب جيشين للأمويين . الأول بقيادة عدي بن أرطأة و التي البصرة . و الثاني بقيادة عبد الحميد بن عبدالرحمن والي الكوفة ، و لم يستطع يزيد بن عبد الملك أن يخمد هذه الثورة الا حينما وجّه اليها أخاه مسلمة بن عبد الملك .^(١) لم يمض أمد يسير على خلافة يزيد حتى علت الشكوى من سياسته و من عماله الذين عادوا الى أخذ الجزية ممن أسلموا جديدا . و في المغرب ثار البربر على عامله يزيد بن أبي مسلم الذي وصفه ابن عذارى بأنه ظلم غشوم .^(٢) و قتلوه و أعلنوا أنهم لا يقصدون من ثورتهم الخروج على الخليفة ، كما أن الفتوح لم تكن موفقة في عهده حيث هُزم المسلمون في بلاد القوقاز أول مرة ولولا مهارة الجراح بن عبد الحكمي و حسن قيادته لفلبوا مرة أخرى .^(٣)

استمرت خلافة يزيد بن عبد الملك حتى سنة ١٠٥ هـ و فيها توفي .^(٤) و تولى الخلافة بعده أخوه هشام بن عبد الملك بن مروان بعهد منه^(٥) امتد عصر هشام عشرين عاما من سنة ١٠٥ هـ حتى سنة ١٢٥ هـ^(٦) و يفهم هذا العصر من خلال شخصية هشام كان هشام رجلا منظما واضحا الرأي و الفكر و كان حازما ذا سيطرة وقوة ، و كان همّه للادارة و المال و مجد الفتوح و ضبط الأمور .

و كان هشام تقيا متعبدا حريصا على الاسلام و السنة يحارب البدعة أشد الحرب ، و يجمع المؤرخون أن من فضائل هشام تدبير الأموال و حفظها حيث انه كان يحرص على جمع المال من وجوهه المشروعة و انفاقه في وجوهه المشروعة دون تبذير أو تقتير . يروى الذهبي عن أبي عمير بن النحاس عن أبيه قوله : " كان لا يدخل بيت المال لهشام شيء حتى يشهد أربعين قسامة ، لقد أخذ من حقه ، و أعطى الناس حقوقهم " .^(٧)

- ١ - الطبري ، تاريخ ، ج ٦ ، ص ٥٩٠ .
- ٢ - ابن عذارى ، البيان المغرب ، ج ١ ، ص ٤٨ .
- ٣ - العث ، الدولة الأموية ، ص ٢٦٩ .
- ٤ - الطبري ، تاريخ ، ج ٧ ، ص ٢١ - ٢٢ .
- ٥ - الطبري ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢٢ - ٢٣ .
- ٦ - ابن كثير ، البداية و النهاية ، ج ٩ ، ص ٢٣٣ .
- ٧ - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ٣٥٢ .

و بلغ من حسن تدبير هشام لاموال المسلمين و سلامة دواوينه أن شهد له أحد أعبيدائه الدولة الأموية عبدالله بن علي بن عبدالله بن عباس الذي قال : " جمعت دواوين بني مروان فلم أر أملك للعامة و لا للسلطان من ديوان هشام " (١) و كان هشام يقسو على نفسه و على أولاده و يصون الأموال للمسلمين . و من أجل حرصه على أموال المسلمين و اهتمامه الزائد بذلك أنهم هشام بالبخل. (٢)

و عن موقف هشام من العصبية القبلية التي برزت في الدولة الأموية أثناء خلافته فقد كان حكيما في تعامله مع الكتلتين العربيتين الرئيسيتين في الدولة و هما القيسية و اليمينية اللتين اشتد التنافس بينهما فكانت سياسة هشام قائمة على الموازنة بينهما و عدم الانحياز إلى أي منهما على حساب الأخرى و قد أُتهم الأمويون أنهم هم الذين أوجدوا هذه العصبية ، و هذا اتهام ظالم للأمويين لأن العصبية القبلية كانت موجودة قبلهم و بقيت بعدهم . و رغم محاربة الاسلام لها و اختفائها في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - و أبي بكر و عمر رضي الله عنهما - إلا أنها بدأت تطل برأسها من جديد منذ أواخر خلافة عثمان - رضي الله عنه - بل كانت من أهم أسباب الفتنة في عهده (٣) و رافقت الدولة الأموية في كل مراحلها . و بعض الخلفاء الأمويين كان يسيطر على الموقف و يقيم التوازن بين القبائل و يعمل على ارضاء الجميع مثل معاوية و عبدالملك بن مروان و هشام بن عبدالملك في الشطر الأكبر من خلافته حيث أشرك زعماء الفريقيين من قيسية و يمانية في ادارة دولته ، وكان اذا رأى عاملا من عماله قد انحاز إلى قبيلته و مال الميزان لمالحتها على حساب الأخرى لا يتردد في عزله صيانة لمصالح الدولة .

و اذا نظرنا إلى قوائم الولاة في عهد هشام كما أوردها خليفة بن خياط (٤) نجدها تضم أسماء من معظم القبائل العربية الكبيرة من اليمن و قيس . و لكن على الرغم من ذلك فان تيسار العصبية كان جارفا ، فقد انفجر في أواخر عهد هشام في معظم الولايات و سادت بسببه القلاقل و الفتنة حتى نهاية الدولة الأموية .

١ - الطبري ، تاريخ ، ج ٧ ، ص ٢٠٣ . و ابن كثير ، البداية و النهاية ، ج ٩ ، ص ٣٥٣ .

٢ - عبد الشافي ، العالم الاسلامي ، ص ١٩٢ . و عطوان ، الأمويون و الخلافة ، ص ٢٠٧ - ٢٠٩ .

٣ - عبد الشافي ، المرجع السابق ، ص ١٨٨ - ١٨٩ .

٤ - ابن خياط ، التاريخ ، ج ٢ ، ص ٣٧٢ - ٣٧٦ .

لم يكن هشام بن عبد الملك رجل دولة من طراز رفيع في ادارة شؤون الدولة الداخلية فحسب ، بل أعطى عناية كبيرة للسياسة الخارجية و لصيانة حدود الدولة و تأديب أعدائها . فقد كانت جيوشه تقف بالمرصاد للروم ، و استمر في اقامة الحصون على الحدود ، و كان هشام يسند قيادة الجيوش في معظم الأحيان الى رجال من أسرته مثل أخيه مسلمة بن عبد الملك و أبنائه معاوية وسليمان و أبناء عمه مثل مروان بن محمد بن مروان (١)

و نستطيع أن نخرج بنتيجة من عصر هشام بأن نقول : ان الشام كانت آمنة في عصره و تلك هي الخاصة المميزة للحكم الأموي ، فالشام سارت مع حكمهم و تلاءمت معه . أما العراق فقد هدأ مع خالد بن عبد الله القسري ثم ثار على يوسف بن عمر بن هبيرة . و اضطربت الأمور في خراسان و ما وراء النهر لسوء سياسة بعض العمال فيها . و جور بعضهم على المسلمين من غير العسرب . و على الاجمال كان حكم هشام في حالة هدوء قبل سنة ١٢٠ هـ ، و اضطربت الأمور بعد ذلك التاريخ . (٢)

توفي هشام بن عبد الملك في ربيع الآخر سنة ١٢٥ هـ (٣) ، و تولى الخلافة بعده كل من الوليد ابن يزيد بن عبد الملك بن مروان (٤) حيث حكم سنة واحدة من ١٢٥ هـ - حتى ١٢٦ هـ (٥) و خلفه يزيد ابن الوليد بن عبد الملك بن مروان و حكم أيضا من ١٢٦ هـ حتى ١٢٧ هـ ، سنة واحدة ، ثم خلفه آخر خلفاء بني أمية و هو مروان بن محمد بن مروان بن الحكم . حكم من سنة ١٢٧ هـ حتى ١٢٢ هـ (٦) حيث كانت نهاية الدولة الأموية و خلفتها الدولة العباسية .

-
- ١ - عبد الشافي ، العالم الاسلامي ، ص ٢٧٣ .
 - ٢ - العشي ، الدولة الأموية ، ص ٢٨٥ .
 - ٣ - ابن خياط ، التتاريخ ، ج ٢ ، ص ٣٧٢ . و ابن كثير ، البداية و النهاية ، ج ١٠ ، ص ٢ .
 - ٤ - ابن خياط ، التتاريخ ، ج ٢ ، ص ٣٨٠ . و اليعقوبي ، التتاريخ ، ج ٢ ، ص ٣٣١ .
 - ٥ - ابن خياط ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٨٦ . و ابن الأثير ، الكامل ، ج ٥ ، ص ٣١٠ .
 - ٦ - ابن خياط ، التتاريخ ، ج ٢ ، ص ٣٨٧ و ما بعدها ، و المسعودي ، مروج الذهب ، ج ٤ ، ص ٧١ - ٧٢ .

المطلب الثاني

الحياة الاجتماعية

- يقصد بالحياة الاجتماعية : ذكر طبقات المجتمع من حيث الجنس و الدين و علاقة كل من هذه الطبقات بعضها ببعض ثم بحث نظام الأسرة و وصف البلاد و مجالس الخلفاء والأعياد و المواسم و الولائم و الحفلات و غير ذلك من مظاهر المجتمع . و لقد ضُمَّت الدولة الأموية شعوباً مختلفة الأديان و الأجناس و الألوان نتحدث عنها فيما يلي : -
- ١ - العرب المسلمون : اعتمد الخلفاء الراشدون و من بعدهم الأمويون على العنصر العربي في ادارة شؤون الدولة ^(١) ، على الرغم من أن الدين الاسلامي قام على أساس المساواة بين المسلمين كافة ولا فرق في ذلك بين عربي و عجمي و لقد كان لاعتماد الأمويين على العرب دون غيرهم من الموالي (و هم المسلمون من غير العرب) أن يثور هؤلاء الموالي و ينضموا الى الخارجيين على الأمويين كثورة عبدالرحمن بن الأشعث ، و يزيد بن المهلب بن أبي صفرة ، و ثنورة المختار بن عبيد الثقفي ^(٢) . و كان العرب قد تمتعوا بالمكانة الاجتماعية المرموقة اذا ما قسناهم بالموالي ، حيث كان منهم الشعراء و القادة والأمراء ^(٣) .
 - ٢ - الموالي : كان الموالي في أيام الدولة الأموية من شعوب مختلفة أشهرها : السند و الترك و الفرس و الروم و البربر و لقد كان لهؤلاء الموالي خصائص معروفة هي : -
 - أ - الولاء : و ذلك أن غير العربي اذا دخل في الاسلام سعى أن يدخل في ولاية قبيلة عربية أو أسرة عربية أو أن ينتمي الى رجل عربي بالولاء و الاسم نحو أبي تمام الطائي بالولاء و كان روميا ، و أبي النواس الحكمي و كان فارسيا ^(٤) .
 - ب - الصناعة : واشتغل الموالي بالصناعة و التجارة و ذلك لمهارتهم فيها و لاشتغال العرب بالامارة و القيادة و الشعر . كما اشتغل الموالي بالعلم و برز منهم علماء في هذا العصر كسليمان بن يسار و نافع مولى ابن عمر و مجاهد بن جبر و الحسن

١ - حسن ابراهيم ، تاريخ الاسلام ، ج ١ ، ص ٥٢٩ .

٢ - حسن ابراهيم ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

٣ - فروخ ، العرب و الاسلام ، ج ١ ، ص ١٤٤ .

٤ - فروخ ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٤٥ .

البصرى و محمد بن سيرين و طاووس بن كيسان و غيرهم كثير (١).

٣ - أهل الذمة : و هم اليهود و النصارى و كان النصارى فرقا و مذاهب متعددة أشهرهم شيعة أريوس و شيعة نطورو شيعة أوطاخي و شيعة يعقوب البرادى ، و شيعة سرجيوس (٢) و قد تمتع أهل الذمة بالحرية الدينية في الدولة الاسلامية في العصر الأموى مقابل دفعهم الجزية. هذا في بلاد الشام ، أما في مصر فان المسلمين لما فتحوا هذه البلاد اصبح فيها عدة عناصر من السكان القبط و هم أهل البلاد الأصليون و يشكلون السواد الأعظم من السكان و الروم و هم أقلية من بقايا حكم الرومان لها، و اليهود و هم أقلية أيضا ، و العرب المسلمون الذين فتحوا البلاد الذين يقال إن عددهم بلغ خمسين ألفا أيام خلافة معاوية و استقر هؤلاء في مصر و اشتغلوا باستثمار الأرض و تاجروا بالابل و الخيل (٣) و أما في بلاد فارس فقد أسلم عدد كثير من السكان، و من بقي على دينه عامله المسلمون معاملة حسنة و لم يتعرض المسلمون لاماكن عبادتهم بل احترمو هؤلاء السكان و أبقوا لهم أاماكن عبادتهم (٤) و ذلك عملا بقوله تعالى : " لا اكراه في الدين " (٥) و كان الشعب في بلاد الأندلس التي فتحت زمن الخليفة الأموى الوليد بن عبد الملك بن مروان يتألف من عدة عناصر من بينها المسلمون من العرب و البربر الذين ساهموا في فتح هذه البلاد و من مسيحيي الأندلس من الاسبان سكان البلاد الأصليين و كان هناك طائفة يهودية تسكن الأندلس أيضا (٦) و نتيجة لاتساع الفتوحات في العصر الأموى فقد كثر المال بين الناس و قد قام الخلفاء الأمويون باصلاحات كثيرة و بنوا القصور و المساجد و وسعوا على الموظفين و عاشت البلاد في رفاهية و خيرات عميمة . و قد بلغ من كثرة الأموال اتساع الغنى أن الرجل كان يطوف في أيام عمر بـعبدالعزیز بمدقته أو زكاته في الشام و افريقيا فلا يجد مستحقا لأخذها (٧) و قد عنى

-
- ١ - أحمد أمين، فجر الاسلام، مطبعة الاعتماد، مصر ١٩٢٨ م، ج ١، ص ١٨٤ وما بعدها، سيشار الى هذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا : أحمد أمين، فجر الاسلام .
 - ٢ - فروخ، العرب و الاسلام، ج ١، ص ١٤٥ - ١٤٦ .
 - ٣ - حسن ابراهيم، تاريخ الاسلام، ج ١، ص ٥٣٠ - ٥٣١ .
 - ٤ - حسن ابراهيم، المرجع السابق، نفس الصفحة .
 - ٥ - البقرة، آية ٢٥٦ .
 - ٦ - فروخ، المرجع السابق، ج ١، ص ١٤٨ - ١٤٩، و حسن ابراهيم، المرجع السابق، نفس الصفحة .
 - ٧ - فروخ، المرجع السابق نفس الصفحة .

الأمويون بأثاث دورهم الخاصة وأثاث دور الحكومة و تأنق الخلفاء الأمويون بملابسهم و زيهم كما أقاموا حلقات لسباق الخيول حيث يقام السباق للخيول التي تجتمع في دمشق من جميع أقطار الدولة الإسلامية ثم توزع الجوائز على الفائزين^(١). كما بالغ الأمويون في الاتفاق على العمران و البناء وما المسجد الأموي في دمشق الا مظهر بارع. من مظاهر العمران في ذلك الوقت حيث أنفق عليه أموال عظيمة و خاصة على زخرفته، و عنى الخلفاء الأمويون بالقصور عناية فائقة و كانت هذه القصور مملوءة بأسباب الترف و مزخرفة بالفسيفساء و من هذه القصور قصر عمرة بناه الوليد بن عبد الملك في الأردن للإقامة به شتاء ، و قصر الحيرة بناه هشام بن عبد الملك على بعد / ٤٠ / كيلو مترا شمال شرق القبريتيين للاصطياف، و قصر الموقر بناه يزيد بن عبد الملك في شرق الأردن للاشتاء^(٢). و قصر المشتى بناه الوليد بن يزيد بن عبد الملك في شرق الأردن للاشتاء . أما عن المدن فقد استحدث الأمويون مدنا كثيرة فقد بنى الحجاج مدينة واسط ، و بنى سليمان بن عبد الملك مدينة الرملة في فلسطين . و بنى هشام بن عبد الملك الرصافة غرب الرقة على الفرات لينزلها في الصيف^(٣). و هكذا ازدهرت حركة العمران و البناء في عصر الأمويون و عاش الناس في رخاء كبير .

-
- ١ - فروخ ، العرب و الاسلام ، ج ١ ، ص ١٤٩ .
 - ٢ - فروخ ، المرجع السابق ، ص ١٤٩ - ١٥١ .
 - ٣ - فروخ ، المرجع السابق ، ص ١٥١ .

المطلب الثالث

الحياة العلمية

كانت عناية المسلمين في صدر الاسلام بالعلم بعناية كبيرة و عظيمة حيث ان الرسول - صلى الله عليه وسلم - خلف جيلا متعلما و معلما . و قد تفرق الصحابة في الأمصار الاسلامية لمشاركتهم في حركة الفتوح في كل من الشام و العراق و خراسان و غير ذلك من الأمصار الاسلامية . و نشطت حركة علمية واسعة في هذه الأمصار و كان الخلفاء الأمويون في أغلبهم علماء ، عندهم إمام يعلمون الشريعة فقد كان معاوية بن أبي سفيان كاتب الوحي منذ أسلم .^(١) كما وصف ابن كثير يزيد بن معاوية بن أبي سفيان بأنه من أهل الفصاحة و أهل المعرفة بالشعر .^(٢) أما عبد الملك بن مروان فقد ولد في المدينة المنورة سنة ٢٦ هـ في خلافة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - و نشأ نشأة علمية و تتلمذ على كبار الصحابة من أهل المدينة و روى عنهم الحديث مثل عبد الله بن عمر و أبي سعيد الخدري و أبي هريرة و كان يُكثر من مجالسة العلماء و الصالحين^(٣) . روى عن جماعة من التابعين منهم خالد بن معدان و عروة بن الزبير و الزهري و عمرو بن الحارث و رجاء بن حيوة و كان من فقهاء المدينة المعدودين . روى الأعمش عن أبي الزناد قال : كان فقهاء المدينة أربعة سعيد بن المسيب و عروة و قبيصة بن ذؤيب و عبد الملك بن مروان و الأخبار متواترة على فقه عبد الملك و غزارة علمه .^(٤) و قال الذهبي : ذكرته لغزارة علمه .^(٥)

وهذا عمر بن عبدالعزيز - رضي الله عنه - الذي وصفه الذهبي بمفات عظيمة تدل على مدى اعجابه به فيقول : " الامام الحافظ العلامة المجتهد الزاهد العابد السيد أمير المؤمنين حقا أبو حفص الأموي ثم المدني ثم المصري الخليفة الزاهد الراشد و كان عمر فقيها مجتهدا و تابعيا

١ - ابن كثير ، البداية و النهاية ، ج ٨ ، ص ١٢٢ .

٢ - ابن كثير ، المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٣٠ .

٣ - محمد بن سعد بن منيع بن سعد (ت ٢٣٠ هـ - ٨٤٤ م) الطبقات الكبرى ٨ ج ، دار صادر ،

بيروت ١٩٥٧ م ، ج ٥ ، ص ٢٢٣ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن

سعد ، الطبقات . و اليعقوبي ، التاريخ ، ج ٢ ، ص ٢٦٩ .

٤ - ابن كثير ، البداية و النهاية ، ج ٩ ، ص ٦٢ .

٥ - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٢٤٦ .

جليلا و هو حجة عند العلماء " (١) قال عنه الامام أحمد بن حنبل : " لا أرى قول أحد من التابعين حجة الا قول عمر بن عبدالعزيز " (٢) . فما ذكرناه من الخلفاء الأمويين نماذج على أن الخلفاء الأمويين كانوا على علم و فقه و دراية ، و نستطيع أن نقول ان عصر الأمويين عصر ازدهار ثقافي و علمي في كافة مجالات العلم و المعرفة في مجال العلوم الشرعية من تفسير و حديث و قرأت و فقه ، و في مجال علوم العربية من النحو و اللغة و الأدب و في مجال الفلسفة و الهندسة و علوم النجوم و الطب و الكيمياء و التاريخ و الجغرافيا . و نتعرض لوضع هذه العلوم في العصر الأموي :

التفسير : و هو من العلوم التي اشتغل بها المسلمون في صدر الاسلام لفهم معاني القرآن الكريم و عندما اتسعت الدولة الاسلامية و دخل العجم في الاسلام دعت الحاجة الى فهم آيات القرآن و قد فسّر كبار الصحابة القرآن أمثال علي بن أبي طالب و عبدالله بن عباس و عبدالله بن مسعود و أبي بن كعب اعتمادا على ما سمعوه من الرسول - صلى الله عليه وسلم - أو بحسب ما وصل اليه فهمهم و يعتبر هؤلاء الصحابة مؤسسي مدرسة التفسير في الاسلام و قد حذا حذوهم التابعون مثل مجاهد و عطاء ابن أبي رباح و عكرمة مولى ابن عباس و سعيد بن جبير الذي قتله الحجاج (٣) و قد نظر بعض التابعين في عصر بني أمية الى تفسير القرآن نظرة تخوف جعلتهم يحجمون عن الخوض في التفسير حتى ان عبيدة بن قيس الكوفي المتوفى سنة ٧٢ هـ و هو من تلاميذ عبدالله بن مسعود عندما سئل عن سبب نزول بعض آيات القرآن قال لسائله : " عليك اتقاء الله و السداد فقد ذهب الذين كانوا يعلمون فيم أنزل القرآن " (٤) و لذلك كان المفسرون قلائل في هذا العصر و اشتهر من هؤلاء ابن جريج، والسدي المتوفى سنة ١٤٧ هـ ، و مقاتل بن سليمان المتوفى سنة ١٥٠ هـ ، و أشهر تفسير وصلنا و أقسرب تفسير لتلك الفترة هو تفسير الطبري و قد اتجه المفسرون في تفسير القرآن اتجاهاين :

أولهما : التفسير بالمأثور و هو ما أثر عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - و كبار الصحابة . و يعرف ثانيهما باسم التفسير بالرأي و هو ما كان يعتمد على العقل أكثر من اعتماده على النقل . (٥)

- ١ - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ١١٤ .
- ٢ - ابن كثير ، البداية و النهاية ، ج ٨ ، ص ١٩٢ .
- ٣ - أحمد أمين ، فجر الاسلام ، ج ١ ، ص ٢٤٥ .
- ٤ - حسن ابراهيم ، تاريخ الاسلام ، ج ١ ، ص ٥٠٢ .
- ٥ - جنتسن جولدتسيهـر ، مذاهب التفسير الاسلامي - مكتبة الخانجي مصر ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٩٥٥ م ، ص ٧٣ - ١٢١ ، سيشار الى هذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا : جولد : مذاهب .

الحديث : هو ما أثر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو وصف أو تقرير ويأتي في الأهمية بعد القرآن و بدأ تدوين الحديث في بداية القرن الثاني الهجري على يدي أبي بكر بن محمد بن حزم ، حيث كتب له عمر بن عبدالعزيز كتابا يقول فيه " انظر ما كان من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أو سنته فاكتبه فاني خفت دروس العلم و ذهاب العلماء " (١) و من أشهر المحدثين في العصر الأموي أبو بكر محمد بن مسلم بن عبدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري المتوفى سنة ١٢٣ هـ ، و رجاء بن حيوة و أيوب السختياني ، و غنيسة بن سعيد و ابن المنكدر وغيرهم .

الفقه : لم يكن في عصر الدولة الأموية قد بدأ تدوين الفقه ، و لم تظهر المذاهب الأربعة الا في العصر العباسي أي بعد انقراض الدولة الأموية ، و ظهر في أواخر عهد الدولة الأموية امامان من الأئمة الأربعة و هما الامام أبو حنيفة في العراق الذي ولد سنة / ٨٠ هـ / في ولاية عبدالملك بن مروان ، و الامام مالك بن أنس ولد بالمدينة سنة ٩٦ هـ . (٢)

و لم يكن من الفقهاء في العصر الأموي من اتصل بالخلفاء سوى الزهري ، و عرف من الخلفاء الأمويين من اهتم بالفقه كعبدالملك بن مروان الذي تفقه في مدرسة المدينة و عمر بن عبدالعزيز (٣) و من الفقهاء في العصر الأموي من التابعين سعيد بن المسيب و علقمة و شريح و مسروق و ابراهيم النخعي و الشعبي و غيرهم عرب و ليسوا بموالي، و من الموالى الفقهاء في العصر الأموي في المدينة سليمان بن يسار كان من أعلم الناس و أفقهم، و نافع مولى عبدالله بن عمر و ربيعة السراي و هو شيخ الامام مالك . و من علماء مكة مجاهد بن جبير كان مولى لبني مخزوم و عكرمة مولى لابن عباس ، و عطاء بن أبي رباح مولى لبني فهر . و اشتهر من علماء الكوفة سعيد بن جبير مولى لبني البكة و اشتهر بالبصرة الحسن بن يسار و هو الحسن البصري مولى يزيد بن ثابت و محمد بن سيرين و كان أبوه من سبي ميسان و هو من فقهاء البصرة . و اشتهر من أهل الشام مكحول الدمشقي و هو معلم الأوزاعي و أبوه من أهل هراة و أمه ابنة ملك من ملوك كابل . و اشتهر من مصر يزيد بن حبيب مولى الأزدي و كان مفتي أهل مصر و اشتهر من اليمن طاووس بن كيسان و ابنه . (٤)

و بالاضافة الى العلوم الشرعية التي نشطت دراستها في العصر الأموي فقد لقيت العلوم الكونية اقبالا عليها كالطب و الهندسة و الكيمياء و غير ذلك و قد روى عن خالد بن يزيد بن معاوية

١ - أحمد أمين ، فجر الاسلام ، ج ١ ، ص ٢٦٥ .

٢ - أحمد أمين ، المرجع السابق ، ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

٣ - المرجع السابق ، ص ٢٩٨ .

٤ - المرجع السابق ، ص ١٨٤ - ١٨٦ .

أنه أول من عني بنقل علوم الطب و الكيمياء الى العربية اذ أنه دعا جماعة من اليونانيين المقيمين في مصر و طلب اليهم أن ينقلوا له كثيراً من الكتب اليونانية و القبطية التي تناولت البحث في صناعة الكيمياء العملية و هذا يعتبر بدء حركة الترجمة من اللغات اليونانية و القبطية و الفارسية الى العربية و قد ازدهرت حركة الترجمة في العصر العباسي الأول . و بلغت أوجها أيام الخليفة هارون الرشيد رحمه الله ، و في عهد عبدالملك بن مروان عربت الدواوين بعد أن كانت بالفارسية في العراق و باليونانية في مصر و الشام ، و نقل ديوان مصر من اليونانية و القبطية الى العربية في عهد الوليد بن عبدالملك^(١) . و كانت المساجد تُعد من أكبر معاهد الثقافة لدراسة القرآن و الحديث و الفقه و اللغة و أصبح كثير منها مراكز هامة للحركة العلمية و من المساجد المشهورة في تلك الفترة التي كانت مراكز للحركة العلمية المسجد النبوي في المدينة المنورة و مسجد البصرة . :

أما الأموال التي خصمت للانفاق على دور العلم في صدر الاسلام فقد كانت قليلة و ذلك يرجع الى زهد المدرسين و اكتفائهم بما كانوا يصيرونه من الفيء و الصدقة^(٢) . و قد أثر عن عمر بن عبدالعزيز أنه كتب الى والي حمص :

انظر الى القوم الذين نصبوا أنفسهم للفقهِ و حبسوها في المسجد عن طلب الدنيا فأعط كل رجل منهم مائة دينار يستعينون بها على ما هم عليه من بيت المال حين يأتيك كتابي هذا فان خير الخير أعجله و السلام .^(٣)

و ذهب المقرئ الى أن الخليفة الوليد بن عبدالملك كان أول من بنى البيمارستان^(٤) في الاسلام و ذلك سنة ٨٨ هـ - ٧٠٦ م . و جعل فيه الأطباء و أجرى عليهم الأرزاق ، و أمر بمنسج المجذومين عن سؤال الناس و خصص لهم الأعطيات^(٥) ، و زيادة على ذلك فقد استعان الأمويون ببعض الأطباء الذين كانوا يعملون في بيمارستان جنديسابور بخوزستان الذي أسسه كسرى أنوشروان .

-
- ١ - محمد بن عبدوس الجهشيارى (ت ٣٣١ هـ - ٩٤٢م) الوزراء و الكتاب - تحقيق مصطفى السقا و آخرين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - الطبعة الأولى ، ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨م - ص ٣٨ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الجهشيارى - الوزراء و الكتاب .
 - ٢ - حسن ابراهيم تاريخ الاسلام ، ج ١ ، ص ٥١٠ - ٥١١ .
 - ٣ - حسن ابراهيم، المرجع السابق ، ص ٥١١ .
 - ٤ - البيمارستان : كلمة فارسية مركبة من كلمتين ، بيمار بمعنى مريض ، و ستان بمعنى دار ، فتعني الكلمة دار المرضى ، الطبرى ، تاريخ ، ج ٦ ، ص ٤٩٦ .
 - ٥ - حسن ابراهيم، تاريخ الاسلام ، ج ١ ، ص ٥١٢ .

كلين أثال الطبيب النصراني الجنديسابوري الذي اتخذه معاوية بن أبي سفيان طبيباً له ، و حَكَمَ
الدمشقي ، وتيادوق وغيرهم^(١) . و اشتهر في علم المغازي و السير في العصر الأموي عدد من الرواة
و الاخباريين كان من المتقدمين منهم وهب بن منبه توفي ١١٤ هـ - ٧٣٢ م الذي روى عنه المؤرخون
المتقدمون^(٢) . كما أن عروة بن الزبير المتوفى سنة ٩٤ هـ و الذي كان معاصراً لمكحول ألسف
مؤلفاً في السيرة النبوية^(٣) . و أبتان بن عثمان المتوفى سنة ١٠٥ هـ الذي جمع له تلميذه عبد
الرحمن بن المغيرة كتابه في سيرة الرسول - صلى الله عليه وسلم -^(٤) و جمع كل من ابن شهاب
الزهري المتوفى سنة ١٢٤ هـ^(٥) و موسى بن عقبة المتوفى سنة ١٣١ هـ كتاباً في المغازي^(٦) . و كانت
نظرة الخلفاء الأمويين الى هؤلاء الاخباريين تتراوح بين مشجع لذلك و منكر له فقد روى أن معاوية
ابن أبي سفيان كان شغوفاً بقراءة الأخبار و السير و الآثار^(٧) ، أما عبد الملك بن مروان فيروى أنه
رأى كتاباً لوهب بن منبه في يد شخص فأمر بالكتاب فأحرق ثم أمر بقراءة القرآن بدلا منه . و هذا
راجع لنظرته و نظرة الخلفاء القائلين بوجوب الاشتغال بالقرآن و علومه خير من تتبع الأخبار
و القصص و غير ذلك^(٨) .

-
- ١ - عمر أبو النصر ، معاوية ، ص ١٨٢ . و حسن ابراهيم ، تاريخ الإسلام ، ج ١ ، ص ٥١٢ .
 - ٢ - عبدالعزيز الدوري ، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب - دار المشرق - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٨٣ م ، ص ١٥ . سيشار الى هذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا : الدوري ، نشأة علم التاريخ .
 - ٣ - الدوري ، المرجع السابق ، ص ٦١ .
 - ٤ - الدوري ، المرجع السابق ، ص ٢٠ - ٢١ .
 - ٥ - الدوري ، المرجع السابق ، ص ٢٣ - ٢٤ .
 - ٦ - الدوري ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .
 - ٧ - المسعودي ، مروج الذهب ، ج ٣ ، ص ٤١ . و عطوان ، الرواية التاريخية في بلاد الشام فسي
العصر الأموي - دار الجيل ، طبعة أولى - ١٩٨٦ م ، ص ١٨ . سيشار الى هذا المرجع عند وروده
فيما بعد هكذا : عطوان ، الرواية التاريخية .
 - ٨ - حسن ابراهيم ، تاريخ الإسلام ، ص ٥١٣ .

المبحث الثاني

حياة الامام مكحول

وفيه : مطلبان :

المطلب الأول : حياته الشخصية ويتضمن :

- ١ - اسمه ونسبه وكنيته ولقبه .
- ٢ - مولده .
- ٣ - نشأته ورحلانه .
- ٤ - طبقتيه .
- ٥ - صفاته الخلقية وهيئته .
- ٦ - كرمه وعطاؤه .
- ٧ - عبادته وخشوعه .
- ٨ - شجاعته وجره بالحق .
- ٩ - كراهيته لتولي القضاء .
- ١٠ - أقوال العلماء فيه و ثناؤهم عليه .
- ١١ - مناظراته .
- ١٢ - هل كان الامام مكحول قَدْرِيَا ؟
- ١٣ - مؤلفاته .
- ١٤ - وفاته .

المطلب الثاني : شيوخه وتلاميذه .

- ١ - شيوخه .
- ٢ - تلاميذه .

المطلب الأول

حياة الامام مكحول الشخصية

١ - اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه :

هو مكحول بن أبي شهاب بن شاذل بن سند بن شروان بن يزيد بن يغوث بن كسرى (١).

نسبه : اختلف في نسب مكحول : ف قيل : ان أصله من كابل (٢) ، وقيل من

-
- ١ - انظر : الأمير الحافظ ابن ماكولا (ت ٤٧٥ هـ - ١٠٨٢ م) الاكمال في رفع الارتياح عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ، تعليق : عبدالرحمن اليماني ، ٧ ج ، الناشر : محمد أمين دمج ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ج ٥ ، ص ١٠١ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن ماكولا ، الاكمال . و شمس الدين أحمد بن محمد خلكان (٦٠٨ هـ - ١٢١١ م) وفيات الأعيان و أبناء أبناء الزمان ، تحقيق : احسان عباس ، ٨ ج ، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ ، ج ٥ ، ص ٢٨٠ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : خلكان : وفيات الأعيان ، محيي الدين بن شرف النووي (٦٧٦ هـ - ١٢٧٧ م) تهذيب الأسماء واللغات ، ٣ ج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج ٢ ، ص ١١٣ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : النووي ، تهذيب الأسماء واللغات . والذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ١٥٧ . و أبو الفلاح عبدالحق بن العماد (١٠٨٩ هـ - ١٦٧٨ م) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ج ، دار المسيرة - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، ج ١ ، ص ١٤٦ - ١٤٧ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن العماد ، شذرات الذهب . و عمر رضا كحالة ، معجم المؤلفين ، ١٤ ج ، ٧ م ، مكتبة المثنى ، بيروت ، بدون تاريخ ، ج ٦ ، ص ٣١٩ . سيشار الى هذا المرجع فيما بعد هكذا : كحالة ، معجم المؤلفين .
- ٢ - كابل : و يقال لها كابلستان ، من ثغور طخارستان ، اقليم متاخم للهند و هي اليوم عاصمة أفغانستان . شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي (ت ٦٢٦ هـ - ١٢٢٨ م) معجم البلدان ٥ ج ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، ج ٤ ، ص ٤٢٦ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الحموي ، معجم البلدان . و صفى الدين عبدالمؤمن =

الأبناء (١) . وقيل : كان نوبيا (٢) ، وقيل من هراة (٣) ، وهذا ما رجحه الذهبي (٤) ، لأن جدة شاذل أصله من أهل هراة فتزوج ابنة لملك من ملوك كابل ثم توفى عنها وهي حامل فولدت عند أهلها شهراب و عاش بين أخواله بكابل حتى ولد له مكحول ، فلما ترعرع سبي لعمرو بن سعيد بن العاص (٥) فوهبه لامرأة من هذيل (٦) من أهل مصر فاعتقته .

-
- عبدالحق البغدادي (ت ٧٣٩ هـ - ١٣٢٨ م) مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة و البقاع ، تحقيق : علي البجاوي ، ٢ ج ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٥٥ م ، ج ٣ ، ص ١١٤١ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : عبد الحق البغدادي ، مرصد الاطلاع .
- ١ - الابناء : هم من الفرس ، جمال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ - ١٥٠٥ م) لب الباب في تحرير الانساب ، ١ ج ، مكتبة المثنى - بغداد ، ص ٦ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : السيوطي ، لب اللباب .
- ٢ - النوبة : بلاد واسعة تقع جنوب مصر . الحموي ، معجم البلدان ، ج ٥ ، ص ٣٠٩ .
- ٣ - هراة : مدينة مشهورة من أمهات مدن خراسان و هي اليوم في أفغانستان . الحموي ، معجم البلدان ، ج ٥ ، ص ٣٩٦ .
- ٤ - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ١٥٧ .
- ٥ - عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي ، تابعي ، ويعرف " بالأشدق " قتله عبد الملك بن مروان سنة سبعين ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ - ١٤٤٨ م) تقريب التهذيب ، تحقيق : عبد الوهاب عبداللطيف ، ٢ ج ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، ج ٢ ، ص ٧٠ . يشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن حجر : تقريب التهذيب .
- ٦ - هذيل : قبيلة من قبائل الحجاز . عمر رضا كحالة ، معجم قبائل العرب ، ٣ ج ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٨ م ، ج ٣ ، ص ١٢١٣ ، سيشار الى هذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا : كحالة ، معجم قبائل العرب .

وقيل غير ذلك والأرجح ما ذكرناه (١).

كنيته :

كان الامام مكحول يكنى بأبي عبدالله ، وقيل : أبو مسلم ، وقيل أبو أيوب (٢)

ولعل الأرجح ما قاله المزي وهو : " والمحفوظ أبو عبدالله دمشقي " (٣).

- ١ - جمال الدين يوسف المزي (٧٤٢ هـ - ١٣٤١ م) كتاب تهذيب الكمال في أسماء الرجال " مخطوط " و هو نسخة مصورة عن النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، لوحة رقم ١٣٢٠ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : المزي ، تهذيب الكمال " مخطوط " . وابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ، ص ٤٥٣ . و جمال الدين يوسف بن تغري (٨٧٤ هـ - ١٤٦٩ م) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ج ، دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ - ١٩٢٩ م ، ج ١ ، ص ٢٧٢ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : التغري ، النجوم الزاهرة . والذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ١٥٧ ، وشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ - ١٤٤٨ م) تهذيب التهذيب ١١ ج ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، الهند ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٧ هـ - ج ١٠ ، ص ٢٩١ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن حجر تهذيب التهذيب .
- ٢ - أحمد بن عبدالله الأصبهاني (٤٣٠ هـ - ١٠٢٨ م) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، ج ١٠ ، مكتبة الخانجي ، و مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥ م ، ج ٥ ، ص ١٧٧ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الأصبهاني ، حلية الأولياء . والذهبي سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ١٥٥ . وابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٨٩ ، و جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ - ١٥٠٥ م) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، ج ٢ ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الأولى ١٩٦٧ ، ج ١ ، ص ٢٩٧ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : السيوطي ، حسن المحاضرة ، ومحمد أيوب المظاهري ، تراجم الاحبار من رجال شرح معاني الآثار ، الناظم للمكتبة الحليبية ، سهار نفور ، يو ، بي ، الهند ، ج ٣ ، ص ٣٤٦ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : المظاهري ، تراجم الأخبار .
- ٣ - المزي ، تهذيب الكمال " مخطوط " ، ص ١٣٦٩ .

لقبه :

أما لقبه المشهور به فهو : مكحول الدمشقي أو الشامي^(١).

٢ - مولده :

لم تذكر المصادر التي ترجمت حياة الامام مكحول شيئاً عن سنة ولادته، إلا أن صاحب كتاب دراسات في الحديث النبوي ذكر سنة ميلاده بالتقريب و ليس بالتحديد و هي (٥٥٥ - ٦٢٤ م تقريباً)^(٢).

٣ - نشأته ورحلاته :

لم تذكر التراجم عن نشأة الامام مكحول الا ما قيل في كتاب تهذيب الكمال : انه نشأ و ترعرع في كابل ثم سبى و وهب لامرأة من هذيل بمصر^(٣) ، و يبدو في خلال هذه الفترة أنه نشأ نشأة دينية و علمية ، و يدل على ذلك قوله :
" كنت مولى لعمرو بن سعيد بن العاص فوهبني لامرأة من هذيل ، فأنعم عليّ بها ، فما خرجت من مصر حتى ظننت أنه ليس بها علم الا سمعته "^(٤).

-
- ١ - الأصبهاني ، حلية الأولياء ، ج ٥ ، ص ١٧٧ ، وابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٨٩ و محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ - ١٣٤٧ م) ميزان الاعتدال في نقد الرجال تحقيق : علي محمد البجاوي ، ج ٤ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاه ، مصر ج ٤ ، ص ١٧٧ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الذهبي ، ميزان الاعتدال ، و اسماعيل باشا البغدادي ، هدية العارفين ، دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م ، ج ٦ ، ص ٤٧٠ ، سيشار الى هذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا : البغدادي ، هدية العارفين .
 - ٢ - محمد مصطفي الأعظمي ، دراسات في الحديث النبوي و تاريخ تدوينه ، ج ٢ ، المكتب الاسلامي ، ج ١ ، ص ٢١١ . سيشار الى هذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا : الأعظمي ، دراسات في الحديث .
 - ٣ - المزي ، تهذيب الكمال " مخطوط " ، ص ١٣٧٠ ، وابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ، ص ٤٥٣ .
 - ٤ - ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ، ص ٤٥٣ . والتغري ، النجوم الزاهرة ، ج ١ ، ص ٢٧٢ .

رحلاته :

قام الامام مكحول برحلات كثيرة^(١) ، فخرج من مصر حتى ظن أنه ليس بها علم الا وقد سمعه ، ثم ذهب الى العراق و المدينة ، فلم يدع بها علما ، الا وقد حواه ، ثم توجه الى الشام فغربلها^(٢) ، ثم يقول بعد ذلك : " كنت أسأل عن النفل فلم أجد أحدا يخبرني عنه حتى مررت بشيخ من بني تميم يقال له زياد بن جارية جالسا على كرسي فسألته فقال : حدثني حبيب بن مسلمة قال : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم....."^(٣).

٤ - طبقتة :

الامام مكحول من التابعين ، و عده الذهبي من أوساط التابعين ، من أقران الزهري^(٤) و ذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة مع رجاء بن حيوة و عبدالرحمن بن جبير بن نفيير و غيرهما^(٥) . و عده صاحب كتاب النجوم الزاهرة من الطبقة الثانية من تابعي أهل الشام^(٦) .

- ١ - فؤاد سزكين (٤٣٠ هـ - ١٠٣٨ م) تاريخ التراث العربي ، ٢ ج ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ م ، ج ١ ، ص ٢٦٢ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : سزكين ، تاريخ التراث ؛
- ٢ - محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ - ١٣٤٧ م) تذكرة الحفاظ ، ٤ ج ، ٢ م ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، الهند ، الطبعة الثالثة ، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م ، ج ١ ، ص ١٠٧ - ١٠٨ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الذهبي : تذكرة الحفاظ ، و التنغرى ، النجوم الزاهرة ، ج ١ ، ص ٢٧٢ . و ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٩١ . و ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ، ص ٤٥٣ .
- ٣ - المزي ، تهذيب الكمال ، "مخطوط" ، ص ١٣٧٠ ، و الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ١٥٨ .
- ٤ - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ١٥٧ .
- ٥ - ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ، ص ٤٥٣ - ٤٥٥ .
- ٦ - التنغرى ، النجوم الزاهرة ، ج ١ ، ص ٢٧٢ .

٥ - صفاته الخلقية و هيئته :

ذكرت كتب التراجم أن الامام مكحولاً كان في لسانه عجمة ظاهرة كان يبذل بعض الحروف بغيرها ، فبدل أن يقول قل ، يقول : كل و بدل ساحر ، ساهر ، و حاجة ، حاجة .^(١) و كان يلبس في يساره خاتماً من حديد عليه فضة ، منقوشاً عليه : رب باعد مكحولاً من النار ، و كان اذا صلى يسدل عليه الطيلسان^(٢) كثيراً^(٣) .
و يذكر ابن كثير بأن الامام كان عند الناس وجيهاً ، ان أمر بشيء يفعل^(٤) .

٦ - كرمه و عطاؤه : -

مما يدل على كرم و سخاء الامام مكحول و عطاؤه في سبيل الله أنه أعطى مرة عشرة آلاف دينار فكان يعطي الرجل من أصحابه خمسين ديناراً ليشتري بها فرساً .^(٥)

٧ - عبادته و خشوعه :

كان الامام مكحول كثيراً العبادة خاشعاً في صلاته يقول سعيد بن عبدالعزيز : " مسا أدركنا أحداً أحسن سمياً في العبادة من مكحول ٠٠٠٠ " ^(٦) و كان يصوم الاثنين و الخميس و يقول : " ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين ، و بعث يوم الاثنين ، و توفي "

١ - خلّكان ، وفيات الأعيان ، ج ٥ ، ص ٢٨١ . و المظاهري ، تراجم الأخبار ، ج ٣ ، ص ٣٤٨ .

و الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ١٥٩ . و عبدالله بن مسلم المعروف بابن قتيبة (٢٧٦ هـ - ٨٨٩ م) المعارف ، ١ ج ، تحقيق : ثروت عكاشة ، دار المعارف ، مصر - الطبعة الثانية ، ص ٤٥٣ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن قتيبة ، المعارف .

٢ - الطيلسان : لباس يلبسه العجم ، أحمد بن محمد الفيومي (٧٧٠ هـ - ١٣٦٨ م) المصباح المنير ، ٢ ج ، ١ م ، المكتبة العلمية ، ج ٢ ، ص ٣٧٥ ، سيشار الى هذا المصدر فيما بعد : الفيومي ، المصباح المنير .

٣ - ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ، ص ٤٥٤ .

٤ - ابن كثير ، البداية و النهاية ، ج ٥ ، ص ٣١٧ .

٥ - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ١٦٢ ، و الذهبي ، أيضاً ، ميزان الاعتدال ، ج ٤ ، ص ١٧٨ .

٦ - يعقوب بن سفيان البسوي (ت ٢٧٧ هـ - ٨٩٠ م) المعرفة و التاريخ ، تحقيق : أكرم العمري ، =

يوم الخميس و ترفع أعمال بني آدم يوم الاثنين و الخميس " (١)

و يروى عنه أنه رأى رجلاً يملى و يركع و يسجد و يبكي ، فاتهمه - مكحول - أنه يرائي بكائه ، فحُرم البكاء سنة (٢) . مما يدل على أن الامام كان كثير البكاء رقيق القلب ، وقد كان يقول : " أرق الناس قلوباً أقلهم ذنباً " (٣) .

و يروى عنه أنه كان عقب الوضوء يمسح وجهه بطرف ثوبه و لا يمسحه بمنديل لأنه كان يرى أن الوضوء بركة ، و لا يجب أن تعدو ثوبه . (٤)

و من شدة ورعه أنه كان كثيراً ما يقول اذا سُئل : " ندانم " يعني : لا أدري و اذا أجاب عن سؤال يقول قبل الاجابة : لا حول و لا قوة الا بالله ، هذا رأي ، و الرأي يخطيء و يصيب . (٥)

٨ - شجاعته و جهره بالحق :

كان الامام مكحول صادقاً شجاعاً في قول الحق لا يخاف في الله لومة لائم ، فيروى أنهم كانوا يؤخرون الصلاة في أيام الوليد بن عبد الملك و يستحلفون المملين أنهم ما صلوا فجاء عبد الله بن أبي زكريا فاستحلف أنه ما صلى و قد صلى ، و جاء مكحول فقال : و لم جئنا اذا ! فترك و لم يعترض أحد طريقه (٦) .
و من مواقفه الشجاعة :

روى الوليد بن مسلم عن ابن جابر قال : " أقبل يزيد بن عبد الملك بن مروان الى مكحول و أصحابه ، فلما رأيناه هممنا بالتوسعة له ، فقال مكحول : مكانكم ، دعوه يجلس حيث أدرك ، يتعلم التواضع " (٧) .

== ٣ ج ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، ج ٢ ، ص ٤٠٠ ، سيشار

الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : البسوى ، المعرفة و التاريخ .

- ١ - الأصبهاني ، حلية الأولياء ، ج ٥ ، ص ١٨٠ .
- ٢ - المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٨٤ .
- ٣ - المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٨٠ .
- ٤ - المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٧٨ .
- ٥ - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ١٦١ .
- ٦ - البسوى ، المعرفة و التاريخ ، ج ٢ ، ص ٤٠٠ .
- ٧ - الأصبهاني ، حلية الأولياء ، ج ٥ ، ص ١٨٤ .

٩ - كراهيته لتولي القضاء : -

امتنع كثير من الفقهاء قديما عن تولية منصب القضاء زهدا و ورعا أو غير ذلك و من هؤلاء الفقهاء الامام مكحول ، روى عنه انه قال : " لأن تضرب عنقي أحب اليّ من أن ألي القضاء . و لأن ألي القضاء أحب اليّ من بيت المال " (١) .

١٠ - أقوال العلماء فيه و ثناؤهم عليه : -

وصل الامام مكحول الى درجة من العلم صار فيها امام و فقيه أهل الشام في عصره فنال تقدير و احترام علماء المسلمين ، و قالوا فيه كلاما له و زنه ، سنورد بعضا منه : - روى عن الزهري أنه قال : " العلماء أربعة ، سعيد بن المسيب بالمدينة ، و عامر الشعبي بالكوفة و الحسن بن أبي الحسن بالبصرة ، و مكحول بالشام " (٢) .
- و روى عن سليمان بن موسى أنه قال : " اذا جاء بالعلم من الشام عن مكحول قبلناه " (٣) .
- و روى عنه سعيد بن عبدالعزيز أنه قال : " لم يكن في زمن مكحول أبصر بالفتيا منه " (٤) .
و روى عن سعيد أيضا أنه قال : " كان مكحول أفقه من الزهري ، و قال : مكحول أفقه أهل الشام " (٥) .

-
- ١ - الأصبهاني ، حلية الأولياء ، ج ٥ ، ص ١٧٩ ، و الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ١٦١ .
 - ٢ - الأصبهاني ، حلية الأولياء ، ج ٥ ، ص ١٧٩ . و عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (٨٦٨ هـ - ١٤٦٣ م) مرآة الجنان و عبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، ج ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م ، ج ١ ، ص ٢٤٣ .
سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : اليافعي ، مرآة الجنان .
 - ٣ - ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٩١ ، و المزي ، تهذيب الكمال " مخطوط " ص ، ١٣٧٠ .
 - ٤ - ابراهيم بن علي الشيرازي (٤٧٦ هـ - ١٠٨٣ م) طبقات الفقهاء ، تحقيق ، احسان عباس ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٧٠ م ، ص ٧٥ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الشيرازي ، طبقات الفقهاء .
 - ٥ - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ١٥٩ . وصفي الدين و أحمد بن عبدالله الخزرجي (٩٢٣ هـ - ١٥١٧ م) خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، ج ، مكتب المطبوعات الاسلامية ، حلب الطبعة الأولى ، ١٢٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، ص ٣٨٦ - ٣٨٧ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الخزرجي : خلاصة تهذيب الكمال .

- وقال عنه العجلي : " تابعي ثقة " (١)

١١ - مناظراته :-

لم يوثر عن الامام مكحول أنه ناظر عالما قاصدا الجدل ، بل كان يتذاكر مع غيره من العلماء في المسائل العلمية التي يقصد بها التعرف على الصواب و الحق .
يقول الامام مكحول : " اجتمعت أنا و الزهري فتذاكرنا التيمم ، فقال الزهري : المسح الى الآباط ، فقلت عن من أخذت هذا ؟ قال عن كتاب الله ، ان الله تعالى يقول : (فاغسلوا وجوهكم و أيديكم) (٢) فهي يد كلها . قلت : فان الله تعالى يقول : (و السارق و السارقة فاقطعوا أيديهما) (٣) ، فمن أين تقطع اليد " ؟ (٤)

و روى سعيد بن عبدالعزيز قال : " حضرت مكحولا و خالد بن معدان الكلاعي الشامي يسألان و هما يتذاكران ، فخالفه خالد ، فرأيت مكحولا ترتعد شفتاه " (٥)

-
- ١ - أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي (٢٦١ هـ - ٨٧٤ م) تاريخ الثقات ، ج ١ ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٠٤٥ هـ - ١٩٨٤ م ، ص ٤٣٩ .
الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : العجلي ، تاريخ الثقات .
 - ٢ - سورة المائدة ، آية ٦ .
 - ٣ - سورة المائدة ، آية ٣٨ .
 - ٤ - الأمباني حلية الأولياء ، ج ٥ ، ص ١٧٩ .
 - ٥ - البسوى ، المعرفة و التاريخ ، ج ٢ ، ص ٣٩٩ .

- ٢ - هل كان الامام مكحول قَدَرِيًا؟ (١)
- أُتِّهِمَ الامام مكحول بالقَدَر (٢) ، و نفاه عنه تلميذه الأوزاعي فقال : " لم يبلغنا أن أحدا من التابعين تكلم في القدر الا هذين الرجلين ، الحسن و مكحول ، فكشفنا عن ذلك فاذا هو باطل " (٣).
- و أيضا كان سعيد بن عبدالعزيز ينفي هذه التهمة عن استاذه الامام مكحول (٤).
- و مما يؤيد قول الأوزاعي و سعيد بن عبدالعزيز ان مكحولا كان بريئا من القدر : ما روى رجاء بن أبي سلمة (٥) عن أبي رزين (٦) ، قال : " لما كثر الناس على مكحول فسي

-
- ١ - القَدَرِيَّة : و هم قوم يجحدون ما قدر الله من الأشياء ، و يزعمون أن الحسنات و الخير من الله و الشر و السيئات من فعل الانسان و هم سبع فرق و على أصناف ، محمد بن أحمد بن عبدالرحمن الملطي (٣٧٧ هـ - ٩٨٧ م) التنبيه و الرد على أهل الأهواء و البدع ، ١ ج ، مكتبة المثني ، بغداد ، ١٩٦٨ م ، ص ١٦٥ - ١٦٦ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الملطي ، التنبيه، و على بن أحمد بن حزم الظاهري (٤٥٦ هـ - ١٠٦٣ م) ، الفصل في الملل و الأهواء و النحل ، ٥ ج ، ٣ م ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٥ هـ ، ج ٣ ، ص ٥١ و ما بعدها ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن حزم ، الفصل في الملل ، و جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (٧١١ هـ - ١٣١١ م) لسان العرب ، ١٥ ج ، دار صادر ، بيروت ، ج ٥ ، ص ٧٥ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن منظور ، لسان العرب .
- ٢ - أحمد بن يحيى المرتضى بن المفضل اليماني (٨٤٠ هـ - ١٤٣٦ م) المنية و الأمل في شرح الملل و النحل ، تحقيق : محمد جواد مشكور ، ١ ج ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ م ، ص ١٤٧ سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : المرتضى : المنية و الأمل . و ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٩١ . و ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ، ص ٤٥٤ .
- ٣ - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ١٥٩ .
- ٤ - المصدر السابق ، ص ١٦٤ .
- ٥ - رجاء بن أبي سلمة مهران : أصله من البصرة ، توفي سنة احدى و ستين . ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج ١ ، ص ٢٤٨ .
- ٦ - أبو رزين : هو مسعود بن مالك الأسدي الكوفي ، شهد صفين مع علي كرم الله وجهه : توفي سنة خمس و ثمانين ، ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ١٠ ، ص ١١٨ - ١١٩ .

القدر قلت لأسألنه عن شيء؟ قلت : ما تقول في رجل عنده جارية وعليه دين ولا مال له غيرها، أترى له أن يعزل عنها؟ قال : لا يفعل ، لا يفعل ، فان الله تعالى لم يخلق نفسا الا وهي كائنة فلا عليه أن لا يفعل " (١) .

و يبدو أن الامام مكحولا تكلم في القدر ثم رجع و تنصل منه . (٢)

١٣ - مؤلفاته :

ذكر ابن النديم أن للامام مكحول كتابين و هما :

١ - كتاب المسائل في الفقه .

٢ - كتاب السنن في الفقه (٣) .

وقيل : ان الأخير السنن في الحديث و ليس في الفقه (٤) .

و في حدود اطلاعي أن هذين الكتابين غير موجودين ، و يحتمل انهما

تلغا و انقرضا .

١٤ - وفاته :-

اختلف في سنة وفاته ، فقيل : انه توفي سنة ست عشرة و مئة ، و قيل : مات

سنة ثلاث عشرة و مائة ، و قيل سنة اثنتي عشرة و مئة ، و قيل سنة ثمانى عشرة و مئة

-
- ١ - الأصبهاني ، حلية الأولياء ، ج ٥ ، ص ١٧٨ .
 - ٢ - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ١٥٩ .
 - ٣ - محمد بن اسحاق بن النديم (٣٨٥ هـ - ٩٩٥ م) الفهرست ، تحقيق : ناهد عثمان ، ج ١ ، دار قطري بن الفجاءة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ م ، ص ٤٧٨ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن النديم ، الفهرست .
 - ٤ - البغدادي ، هداية العارفين ، ج ٦ ، ص ٤٧٠ .

وقبيل غير ذلك . (١)

- نخلص الى أن الامام مكحولاً - رحمه الله - توفي ما بين سنة اثنتي عشرة و مئة و بيـسن سنة ستة عشرة و مئة ، أما ما فوق ذلك فقد استبعده الامام الذهبي . (٢)

-
- ١ - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ١٥٩ - ١٦٠ . والمظاهري ، تراجم الأخبار ، ج ٣ ، ص ٣٤٨ . والمزي ، تهذيب الكمال " مخطوط " ص ١٣٧٠ . والسيوطي ، حسن المحاضرة . ج ١ ، ص ٢٩٧ . والذهبي ، تذكرة الحفاظ ، ج ١ ، ص ١٠٨ ، و جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (٩١١ هـ - ١٥٠٥ م) طبقات الحفاظ ، ج ١ ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م ، ص ٤٩ . يشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : السيوطي ، طبقات الحفاظ ، و خير الدين الزركلي ، الاعلام ، ج ٨ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٤ م ، ج ٧ - ص ٢٨٤ . يشار الى هذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا : الزركلي ، الاعلام .
- ٢ - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ١٦٠ .

المطلب الثاني

شيوخه و تلاميذه

١ - شيوخه :

تلقى الإمام مكحول الفقه و الحديث وغيرهما من العلوم على يد عدد من كبار العلماء سواء كانوا صحابة أو تابعين ، و ساقطصر على ترجمة موجزة لأشهر و أهم الشيوخ الذين أخذ منهم و روى عنهم على سبيل الاجمال مع شيء من البيان .

(١) أبو ادريس الخولاني :

هو عائد بن عبدالله الخولاني ، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح حدث عن كبار الصحابة كأبي ذر و أبي الدرداء ، و حذيفة و أبي موسى و شداد بن أوس و أبي هريرة ، و عبادة بن الصامت و غيرهم و حدث عنه أبو سلام الأسود ، و ابن شهاب ، و عطاء ابن أبي مسلم ، و يزيد بن أبي مريم و غيرهم .
كان قاضي دمشق و عالمها في عصره ، توفي سنة ثمانين . (١)

(٢) أبو أسماء الرحبي :

هو عبدالله بن مرثد ، من كبار التابعين ، كان ثقة من كبار علماء الشام ، توفي في خلافة الوليد بن عبد الملك (٢) .

(٣) أبو أمامة الباهلي :

هو صدق بن عجلان الباهلي ، صحابي معروف ، شهد صفين ، و سكن الشام ، و توفي بها سنة ست و ثمانين من خلافة عبد الملك بن مروان (٣) .

-
- ١ - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٢٧٢ - ٢٧٦ . و ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج ١ ، ص ٣٩٠ . و ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ، ص ٤٤٨ .
 - ٢ - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٤٩١ - ٤٩٢ .
 - ٣ - ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ، ص ٤١١-٤١٢ . و ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج ١ ، ص ٣٦٦ .

(٤) أنس بن مالك :

هو أنس بن مالك بن النضر الأتصاري الخزرجي ، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، صحابي مشهور ، شهد الفتوح ثم سكن البصرة و مات بها سنة اثنتين و تسعين ، و قيل غير ذلك (١) .

(٥) جبير بن نفيير :

هو جبير بن نفيير بن مالك بن عامر الحضرمي ، ثقة جليل ، أدرك حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، و روى عن أبي بكر و عمر و المقداد و عبادة بن الصامت و عائشة و أبي هريرة و غيرهم ، و روى عنه ولده عبدالرحمن و مكحول و خالد بن معدان و شرحبيل بن مسلم و غيرهم ، مات سنة ثمانين و قيل بعدها . (٢)

(٦) زياد بن جارية :

هو زياد بن جارية التميمي الدمشقي ، معلم مكحول ، وثقة النسائي ، مات قتلا في زمن الوليد بن عبدالملك لأنه أنكر تأخير الجمعة الى العصر . (٣)

(٧) سعيد بن المسيب :

هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عائد بن عمران بن مخزوم القرشي ، عالم أهل المدينة و سيد التابعين في زمانه ، توفي بعد التسعين . (٤)

(٨) أبو سلام الأسود :

هو ممتور الأسود الحبشي ، أبو سلام ، ثقة ، من جلية العلماء بالشام ، روى

-
- ١ - أحمد بن علي بن محمد العسقلاني المعروف " بابن حجر " (٨٥٢ هـ - ١٤٤٨ م) الاصابة في تمييز الصحابة ، ج ٤ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ج ١ ، ص ٨٤ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن حجر ، الاصابة .
 - ٢ - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٧٦ - ٧٨ . وابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج ١ ، ص ١٢٦ .
 - ٣ - ابن حجر ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦٦ .
 - ٤ - ابن حجر ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٠٦ .

عن أبي أمامة الباهلي ، و عبدالرحمن بن غنم ، و النعمان بن بشير ، و طائفة ، و روى عنه حفيده يزيد و معاوية ابنا سلام ، و مكحول و الأوزاعي و عبدالرحمن بن يزيد و غيرهم ، توفي سنة نيِّفٍ و مئة . (١)

(٩) أبو سلمة بن عبدالرحمن :

هو أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري ، ولد سنة بضع و عشرين ، و توفي سنة أربع و تسعين . (٢)

(١٠) طاوس :

هو طاوس بن كيسان أبو عبدالرحمن اليماني ، قيل أن اسمه زكوان ، و طاوس لقب ، فارسي الأصل ، توفي بمكة سنة ست و مائة . (٣)

(١١) عبد الله بن محيريز :

هو عبدالله بن محيريز بن جنادة بن وهب الجحفي المكي ، تابعي ، نزل الشام ، ثم نزل القدس و سكن فيها ، توفي سنة تسع و تسعين . (٤)

(١٢) عبدالرحمن بن غنم :

هو عبدالرحمن بن غنم الأشعري ، حدث عن معاذ بن جبل ، و عمر و أبي ذر الغفاري

١ - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٣٥٥ - ٣٥٧ .

٢ - ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج ٢ ، ص ٤٣٠ .

٣ - ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج ١ ، ص ٣٧٧ ، و محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ - ١٣٤٧ م) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، ج ٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، ج ٢ ، ص ٣٧ . سيشار الى هذا المصدر عند ورده فيما بعد هكذا : الذهبي ، الكاشف .

٤ - النووي ، تهذيب الأسماء و اللغات ، ج ١ ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨ . و ابن حجر ، تقريب التهذيب . ج ١ ، ص ٤٤٩ .

و أبي الدرداء ، وغيرهم ، وحدث عنه ولده محمد و رجاء بن حيوة و مكحول و غيرهم
توفي سنة ثمان و سبعين . (١)

(١٣) عمرو بن شعيب :

هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص ، روى عنه مكحول و حميد
الطويل و هشام بن عروة و غيرهم ، توفي سنة ثمان وعشرة و مائة . (٢)

(١٤) غُضَيْفُ بن الحارث :

هو غضيف بن الحارث الحمصي ، روى عن عمرو بلال ، و روى عنه ابن عائد و سليمان
بن عامر و مكحول و غيرهم ، و توفي سنة بضع و ستين . (٣)

(١٥) قَبِيصَةُ بن ذُوَيْب :

هو قبيصة بن ذويب الخزاعي المدني الدمشقي ، ولد سنة ثمان ، روى عن أبي السرداء ،
و بلال و عبدالرحمن بن عوف و تميم الداري و غيرهم و روى عنه مكحول و رجاء بن حيوة ،
و الزهري و غيرهم توفي سنة ست و ثمانين و قيل غير ذلك . (٤)

(١٦) كَثِير بن مُرَّة :

هو كثير بن مرة الحضرمي ، الرهاوي الشلمي الحمصي ، و يكنى أبا القاسم ، روى عن
معاذ بن جبل و عمر و تميم الداري و عبادة بن الصامت و غيرهم و روى عنه خالد بن معدان

-
- ١ - ابن حجر ، الإصابة ، ج ٢ ، ص ٤١٠ ، و الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٤٥٠ . و يوسف
ابن عبدالبر النمري القرطبي (٤٦٣ هـ - ١٠٧٠ م) الاستيعاب في أسماء الأصحاب ، و هو مطبوع
في ذيل الإصابة لابن حجر ٤ ج ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ج ٢ ، ص ٤١٦ - ٤١٧ . سيشار
الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن عبد البر ، الاستيعاب .
 - ٢ - ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج ٢ ، ص ٧٢ . و النووي ، تهذيب الأسماء و اللغات ، ج ٢ ، ص
٢٨ .
 - ٣ - الذهبي ، الكاشف ، ج ٢ ، ص ٣٢٢ - ٣٢٣ ، و ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج ٢ ، ص ١٠٥ .
 - ٤ - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

و صالح بن أبي عريب و مكحول و شريح بن عبيد و لقمان بن عامر و غيرهم ، مات مع أبي امامة الباهلي أو قبله . (١)

(١٧) كُريِب :

هو كريب بن أبي مسلم الهاشمي العباسي الحجازي ، مولى ابن عباس و روى عنه و عن أم الفضل أمه ، و أختها ميمونة ، و أسامة بن زيد و غيرهم ، و روى عنه مكحول و أبو صخر حميد بن زياد ، و الزهري و غيرهم ، توفي سنة ثمان و تسعين . (٢)

(١٨) محمود بن الربيع :

هو محمود بن الربيع بن سراقبة بن عمرو الخزرجي ، صحابي صغير ، روى عنه أنس ابن مالك و رجاء بن حيوة ، و الزهري و مكحول ، توفي سنة تسع و تسعين . (٣)

(١٩) أبو هند الداري :

هو أبو هند بن هانيء بن حبيب بن زيد و اسمه بربر ، و قيل : برّ و هو أخو تميم الداري ، و قيل ابن عمه روى عنه حفيده سعيد بن زياد بن أبي هند و مكحول . (٤)

-
- ١ - الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٤٦ - ٤٧ ، و قد سبق ترجمة ابي امامة الباهلي .
 - ٢ - الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٤٧٩ - ٤٨٠ .
 - ٣ - النووي ، تهذيب الأسماء و اللغات ، ج ٢ ، ص ٨٤ .
 - ٤ - عز الدين أبو الحسن علي عبد الواحد الشيباني المعروف " بابن الاثير " (ت ٦٣٠ هـ - ١٢٣٢ م) أسد الغابة في معرفة الصحابة ، ٥ ج ، دار احياء التراث العربي ، لبنان ، ج ٥ ، ص ٣١٨ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن الاثير ، اسد الغابة ، و أحمد بن حجر العسقلاني ، (٨٥٢ هـ - ١٤٤٨ م) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، ١ ج ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ص ٥٢٥ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيمما بعد هكذا : ابن حجر ، تعجيل المنفعة . و اسماعيل بن ابراهيم الجعفي البخاري (٢٥٦ هـ - ٨٦٩ م) التاريخ الكبير ، ١٢ ج ، دار الفكر ، ج ٢ ، ص ١٤٦ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : البخاري ، التاريخ الكبير .

(٢٠) واثلة بن الأسقع : -

هو واثلة بن الأسقع بن كعب بن عامر ، يكنى أبا قرضافة، أسلم قبل تبوك و شهدها ،
و شهد فتح دمشق و حمص و غيرهما و كان من أهل الصفة ، روى عن النبي صلى الله عليه
و سلم و أبي مرثد ، و أبي هريرة و أم سلمة و روى عنه أبو ادريس الخولاني ، و شداد أبو عمار
و مكحول و آخرون توفي سنة خمس و ثمانين ، و هو آخر من مات بدمشق من الصحابة . (١)

٢ - تلاميذه :

بينت كتب التراجم أن الامام مكحولاً قد حظي بعدد لا بأس به من التلاميذ النجيباء
و سأقتصر أيضا على ترجمة موجزة لأهم تلاميذه الذين أخذوا منه و رووا عنه .

(١) اسماعيل بن أمية : -

هو اسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي ، ثقة ، له نحو ستين حديثا
توفي سنة تسع و ثلاثين و مئة . (٢)

(٢) أيوب بن موسى : -

هو أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص ، و هو ابن عم اسماعيل بن أمية
- الذي تقدم - روى عنه عطاء بن أبي رباح و مكحول و نافع و سعيد المقبري . توفي سنة ثلاث
و ثلاثين و مئة . (٣)

(٣) بحير بن سعد :

هو بحير بن سعيد السَّحُولِي الحمصي ، و اشتهر باسم بحير بن سعد ، و الصنواب
ما ذكرناه ، روى عن خالد بن معدان و مكحول و آخريين . (٤)

-
- ١ - ابن حجر ، الامامة ، ج ٣ ، ص ٥٩٠ . و ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ، ص ٤٠٧ - ٤٠٨ . والنووي
تهذيب الأسماء و اللغات ، ج ٢ ، ص ١٤٢ .
 - ٢ - الذهبي ، الكاشف ، ج ١ ، ص ٧٠ .
 - ٣ - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٦ ، ص ١٣٥ .
 - ٤ - ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج ١ ، ص ٩٣ . و الذهبي ، الكاشف ، ج ١ ، ص

(٤) بُرد بن سنان :

هو برد بن سنان الدمشقي ، من كبار العلماء ، وثقه النسائي : وغيره ، حدث عن
واثلة بن الأسقع و عطاء ، بن أبي رباح و عمرو بن شعيب و مكحول ، توفي سنة خمس و ثلاثين
و مئة . (١)

(٥) ثور بن يزيد :

هو ثور بن يزيد الكلاعي ، من حمص ، و يكنى أبا خالد ، اتهم بالقدر ، توفي ببیت
المقدس سنة ثلاث و خمسين و مئة . (٢)

(٦) حجاج بن أرطأة :

هو حجاج بن أرطأة بن ثور بن هبيرة النخعي الكوفي ، امام في الحديث والفقه ،
و هو من تابعي التابعين ، توفي سنة خمس و أربعين و مئة . (٣)

(٧) ربيعة الرأي :

هو ربيعة بن أبي عبدالرحمن فُروخ ، و يشتهر بربيعة الرأي ، لأنه كان يعرف
بالرأي و القياس و هو شيخ مالك ، روى عن مكحول و ابن المسيب ، و القاسم بن محمد ،
و روى عنه مالك و يحيى الأنصاري و الثوري و غيرهم ، توفي بالمدينة سنة ست و ثلاثين
و مئة . (٤)

(٨) الزهري :

هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب الزهري ، و يكنى أبا بكر
تابعي ، ثقة ، أدرك بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنس بن مالك و غيره ، توفي
سنة أربع أو ثلاث و عشرين و مئة . (٥)

١ - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٦ ، ص ١٥١ .

٢ - ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ، ص ٤٦٧ .

٣ - الذهبي ، الكاشف ، ج ١ ، ص ١٤٧ . والنووي ، تهذيب الأسماء و اللغات ، ج ١ ، ص ١٥٢ - ١٥٣ .

٤ - النووي ، تهذيب الأسماء ، و اللغات ، ج ١ ، ص ١٨٩ - ١٩٠ .

٥ - العجلي ، تاريخ الثقات ، ص ٤١٢ - ٤١٣ و الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ٣٢٦ و ما

(٩) سعيد بن عبدالعزيز :

هو سعيد بن عبدالعزيز التُّنُوحِي ، يكنى أبا محمد ، ثقة ، كان مفتي دمشق وعالمها ،
روى عن مكحول و زياد بن أبي سودة و آخرين ، توفي بدمشق سنة سبع و ستين و مئة . (١)

(١٠) سليمان بن موسى :

هو سليمان بن موسى الأموي الأشدق ، يكنى أبا أيوب ، توفي سنة تسع عشرة و مئة . (٢)

(١١) صفوان بن عمرو :

هو صفوان بن عمرو بن هرم السُّكُّسُكي الحمصي ، كان ثقة مأمونا ، توفي سنة ثمان
و خمسين و مئة (٣) .

(١٢) عبدالرحمن بن يزيد بن تميم :

هو عبدالرحمن بن يزيد بن تميم السلمى الدمشقي ، روى عن مكحول و الزهرى و قد
ضمنه ابن معين و ابن عدى . (٤)

(١٣) عبدالرحمن بن يزيد بن جابر :

هو عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي و كان أكبر من أخيه يزيد بن جابر
- و التي ستأتي ترجمته - توفي سنة أربع و خمسين و مئة . (٥)

(١٤) العلاء بن الحارث :

هو العلاء بن الحارث الحضرمي ، كان أعلم أصحاب مكحول و أقدمهم ، له كتاب " الحج "
و يوجد بقايا من كتابه موجودة في كتب الفقه كالمدونة و الموطأ ، توفي سنة خمس و أربعين
و مئة . (٦)

١ - ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ، ص ٤٦٨ . و الذهبي ، الكاشف ، ج ١ ، ص ٢٩١ .

٢ - ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ، ص ٤٥٧ . و ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج ١ ، ص ٣٣١ .

٣ - ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ، ص ٤٦٧ . و الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٦ ، ص ٣٨٠ - ٣٨١ .

٤ - الذهبي ، الكاشف ، ج ٢ ، ص ١٦٨ .

٥ - ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ، ص ٤٦٦ .

٦ - ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ، ص ٤٦٣ . سزكين ، تاريخ التراث ، ص ٦٤ .

(١٥) عكرمة بن عمار :

هو عكرمة بن عمار اليمامي وأصله من البصرة ، كان مجاب الدعوة ، توفي سنة تسع وخمسين ومئة . (١)

(١٦) أبو عمر الأوزاعي :

هو عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي ، شيخ الاسلام ، كان رأساً في العلم والعبادة ، ثقة جليل ، حجة ، روى عن الامام مكحول وغيره ، توفي سنة سبع وخمسين ومئة . (٢)

(١٧) عبدالله بن عون :

هو عبدالله بن عون بن أرطبان المزني ، عالم البصرة كان لا يبغض ، فاذا أغضبه انسان قال : بارك الله فيك ، روى عن الشعبي والحسن وابن سيرين ، وسعيد بن جبير ومكحول وغيرهم ، توفي سنة خمس ومئة . (٣)

(١٨) قيس بن سعد :

هو قيس بن سعد المكي الحبشي ، مولى نافع بن علقمة ، كان ثقة قليل الحديث ، توفي سنة تسع عشرة ومائة . (٤)

(١٩) محمد بن راشد المكحولي :

هو محمد بن راشد المكحولي الخزاعي دمشقي ، نزل البصرة وأتهم بالقدر ، روى عن مكحول وطائفة . (٥)

(٢٠) محمد بن الوليد الزبيدي :

هو محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي ، قاضي حمص ، وأعلم أهل الشام بالفتوى

-
- ١ - الذهبي ، الكاشف ، ج ٢ ، ص ٢٤١ . وابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج ٢ ، ص ٣٠ .
 - ٢ - ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ، ص ٤٨٨ . والذهبي ، الكاشف ، ج ٢ ، ص ١٥٨ - ١٥٩ .
 - ٣ - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٦ ، ص ٣٦٤ وما بعدها .
 - ٤ - النووي ، تهذيب الأسماء واللغات ، ج ٢ ، ص ٦٢ .
 - ٥ - ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج ٢ ، ص ١٦٠ .

و الحديث روى عن مكحول و الزهرى و سعيد المقبرى و سعد بن ابراهيم و غيرهم ، توفي سنة ثمان و أربعين و مئة . (١)

(٢١) معاوية بن يحيى الصّدي :

هو معاوية بن يحيى الصّدي أبو روح الدمشقي ، روى عن مكحول و الزهرى و غيرهما ، و روى عنه الوليد بن مسلم و اسحاق بن سليمان . (٢)

(٢٢) أبو معيد بن غيّلان :

هو حفص بن غيلان أو معيد الدمشقي ، وثقة ابن معين و غيره ، اتهم بالقدر ، روى عن طاوس و مكحول و مجاهد ، و روى عنه الوليد بن مسلم و غيره . (٣)

(٢٣) هشام بن الغاز :

هو هشام بن الغاز بن ربيعة الجرشي ، يكنى أبا العباس ، صدوق ، عابد ، روى عن مكحول و عطاء ، و روى عنه شبابة و أبو المغيرة ، توفي سنة ست و خمسين و مئة . (٤)

(٢٤) يزيد بن يزيد بن جابر :

هو يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي الدمشقي و كان أصغر من أخيه عبدالرحمن كان لا يحدث إلا أن يسأل ، حدث عن مكحول ، و يزيد بن الأصم ، و رزيق بن حيان و غيرهم ، توفي سنة أربع و ثلاثين و مئة . (٥)

-
- ١ - ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ، ص ٤٦٥ ، والذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٦ ، ص ٢٨١ . وما بعدها .
 - ٢ - الذهبي ، الكاشف ، ج ٣ ، ص ١٤١ .
 - ٣ - الذهبي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٨٠ ، و ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج ١ ، ص ١٨٩ .
 - ٤ - ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ، ص ٤٦٨ . و الذهبي ، الكاشف ، ج ٣ ، ص ١٩٧ .
 - ٥ - ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ، ص ٤٦٦ . و الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٦ ، ص ١٥٨ - ١٥٩ .

فقه الامام مكحول الدمشقي

و يتضمن تسعة فصول :

الفصل الأول :

• أحكام العبادات

الفصل الثاني :

• أحكام المعاملات

الفصل الثالث :

أحكام الأحوال الشخصية

الفصل الرابع :

• أحكام الجنايات

الفصل الخامس :

• أحكام الصيد و الفياض و الأطعمة

الفصل السادس :

• أحكام الأيمان

الفصل السابع :

• أحكام الجهاد

الفصل الثامن :

• أحكام الشهادات

الفصل التاسع :

المسائل التي انفرد بها الامام مكحول عن الأئمة الأربعة

الفصل الأول

أحكام العبادات

و يشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول :

• أحكام الطهارة .

المبحث الثاني :

• أحكام الصلاة .

المبحث الثالث :

• أحكام الزكاة .

المبحث الرابع :

• أحكام الصيام .

المبحث الخامس :

• أحكام الحج .

المبحث الأول

أحكام الطهارة

ويشتمل على المطالب التالية :

المطلب الأول :

• أحكام المياه

المطلب الثاني :

• أحكام الوضوء

المطلب الثالث :

• أحكام المسح على الخفين

المطلب الرابع :

• أحكام التيمم

المطلب الخامس :

• أحكام الحيض

المطلب الأول

أحكام المياه

و فيه مسألة واحدة

- حكم التطهر بالماء المستعمل^(١) في رفع الحدث : -

ذهب الامام مكحول: الى أن الماء المستعمل في رفع الحدث طاهر مطهر ، يرفع الحدث و يزيل النجس^(٢) . و الحجة لهذا المذهب :

-
- ١ - الماء المستعمل : عرفه الحنفية : "بأنه ماء أزيل به حدث أو استعمل في البدن على وجه القربة" برهان الدين علي المرغيناني (ت ٥٩٣ هـ - ١١٩٦ م) الهداية شرح بداية المبتدى ، ج ٤ ، م ٢ ، المكتبة الاسلامية ، بدون تاريخ ، ج ١ ، ص ٢٠ ، سيثار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : المرغيناني ، الهداية .
 - ٢ - أبو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ١٣٨ هـ - ٩٣٠ م) الأوسط في السنن و الاجماع و الاختلاف ، تحقيق : أبو حماد صفيير بن أحمد بن محمد حنيف ، ج ٢ ، المطبوع ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ م ، ج ١ ، ص ٢٨٧ . سيثار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن المنذر ، الأوسط . و أبو عمر يوسف بن عبدالبر النمري الأندلسي (ت ٤٦٣ هـ - ١٠٧٠ م) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، تحقيق ، مصطفي العلوي و محمد البكري ، ج ١٠ ، المطبوع ، بدون طبعة و تاريخ ، ج ٤ ، ص ٤٣ . سيثار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن عبدالبر ، التمهيد . و محمد بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ - ١٤٥١ م) البناية في شرح الهداية ، تصحيح المولوي محمد عمر ، ج ١٠ ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، ج ١ ، ص ٣٤٤ . سيثار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : العيني ، البناية . و قد ذهب الى هذا الرأي الحسن و عطاء و الزهري و النخعي و الشافعي في القديم و رواية عن أحمد و غيرهم . المصادر السابقة ، و محمد الشربيني الخطيب (ت ٩٧٧ هـ - ١٥٦٩ م) مغني المحتاج الى معرفة ألقاظ المنهاج ، ج ٤ ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، بدون تاريخ ، ج ١ ، ص ٢٠ ، سيثار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الشربيني ، مغني المحتاج . و موفق الدين عبدالله بن قدامة =

- ١ - قوله تعالى : " و أنزلنا من السماء ماء طهورا " (١) وجه الدلالة : أن الطهور : هو ما يطهر غيره أكثر من مرة . (٢) وكذلك الماء المستعمل ، فدلّت الآية على أن الماء المستعمل في نفسه ، مطهر لغيره .
- ٢ - وقوله تعالى : " ٠٠٠٠ وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا " (٣) . وجه الدلالة : كلمة " ماء " عام تشمل الماء المستعمل و غير المستعمل . (٤)
- ٣ - ما روى عن ابن عقيل عن الربيع " أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه من فضل ماء كان في يده " . (٥)

-
- == (ت ٦٢٠ هـ - ١٢٢٣ م) الكافي في فقه الامام المبجل أحمد بن حنبل ، تحقيق : زهير الشاويش ، ٤ ج ، المكتب الاسلامي ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م ، ج ١ ، ص ٥٠ سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن قدامة ، الكافي .
- ١ - سورة الفرقان ، آية ٤٨ .
 - ٢ - كمال الدين محمد بن محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف " بابن الهمام الحنفي " (ت ٦٨١ هـ - ١٢٨١ م) شرح فتح القدير ، ٧ ج ، دار الفكر ، ٧ ج ، دار الفكر ، بيروت الطبعة الثانية ، بدون تاريخ ، ج ١ ، ص ٦٩ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن الهمام ، فتح القدير .
 - ٣ - سورة النساء ، آية ٤٣ .
 - ٤ - أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١ هـ - ١٢٧٢ م) الجامع لأحكام القرآن ، ٢٠ ج ، ١٠ م ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٧٦ م ، ج ٥ ، ص ٢٣٠ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن .
 - ٥ - أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥ هـ - ٨٨٨ م) سنن أبي داود ، ٥ ج ، دار الدعوة ، استانبول ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، كتاب الطهارة ، باب (٥٠) حديث رقم (١٣٠) ج ١ ، ص ٩١ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : أبو داود ، سنن . و علي بن عمر الدارقطني (ت ٢٨٥ هـ - ٩٩٥ م) سنن الدارقطني ، تحقيق : عبدالله هاشم يمانسي المدني ، ٤ ج ، ٢ م ، دار المحاسن ، القاهرة ، ج ١ ، ص ٨٧ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : دارقطني ، سنن . و الحديث فيه عبدالله بن محمد بن عقيل ، و قد ضعفه بعض العلماء ، و قيل عنه : هو صدوق و كان أحمد بن حنبل و غيره يحتجون بحديثه - =

وجه الدلالة : فعله صلى الله عليه وسلم دل على طهارة الماء المتوضأ منه أي المستعمل. (١)

= محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت ١٣١٠ هـ - ١٨٩٢ م) التعليق المغني على الدارقطني وهو مطبوع بذييل سنن الدارقطني ٤٠ ج، ٢ م، دار المحاسن، القاهرة، ج ١، ص ٨٨. سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : آبادي، تعليق، وانظر : محمد بسن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩ هـ - ٨٩٢ م) سنن الترمذي، ٥ ج، ٣ م، دار الدعوة، استانبول ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، ج ١، ص ٩. سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ترمذي سنن.

١ - ابن المنذر، الأوسط، ج ١، ص ٢٨٧.

المطلب الثاني

أحكام الوضوء

وفيه : مقصدان

- المقصد الأول : في أعمال الوضوء ، وفيه مسألتان .
- المسألة الأولى : حكم المسح على العمامة :

ذهب الامام مكحول الى جواز المسح على العمامة في الوضوء ، و لا يشترط لبسها على طهارة كما لا يتوقف المسح عليها بمدة ، و اذا نزعها فعليه الوضوء . (١)

و يستدل له بما يلي :

١ - ما روى عن جعفر بن عمرو عن أبيه قال : " رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على

١ - ابن المنذر، الأوسط ، ج ١ ، ص ٤٦٧ و ص ٤٧٢ ، و موفق الدين عبدالله بن قدامة (ت ٦٢٠ هـ ١٢٢٣ م) المغني في فقه الامام أحمد بن حنبل ، ١٠ ج ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ج ١ ، ص ١٨٤ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن قدامة ، المغني ، و محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ - ١٢٧٧ م) المجموع شرح المهذب و عليه تكملات ثلاث الأولى للسبكي و الثانية للمطيعي و الثالثة للعقبى ، ٢٠ ج ، دار الفكر ، بدون تاريخ ، ج ١ ، ص ١٥٣ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : النووي ، المجموع ، و محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ - ١٣٥٠ م) تهذيب الامام ابن القيم الجوزية و المطبوع مع مختصر سنن أبي داود لابن المنذر ، و معالم السنن للخطابي ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، ٨ ج ، مكتبة السنة المحمدية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ج ١ ، ص ١١٣ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن قيم الجوزية . تهذيب ، و محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ - ١٨٣٩ م) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، ج ٤ ، م ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٣ م ، ج ١ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ . سيشار الى هذا المصدر =

عمامته و خفيه " (١).

- ٢ - ما روى عن بلال " أن رسول الله صلى الله عليه و سلم مسح على الخفين و الخمار " (٢) . أى العمامة .
- ٣ - ما روى عن حميد بن غسيلة المنابجي (٣) قال : " رأيت أبا بكر يمسح على الخمار " (٤) .
- ٤ - ما روى عن سويد بن غفلة (٥) : قال عمر : " ان شئت فامسح على العمامة

-
- == عند وروده فيما بعد هكذا : شوكاني ، نيل الأوطار . و قد ذهب الى هذا الرأى عمر و أنس و الحسن و قتادة و الأوزاعي و أبو شور و ابن المنذر و أحمد . انظر : المصادر السابقة .
- ١ - أبو عبدالله محمد بن أبي الحسن بن الأحنف الجعفي البخارى (ت ٢٥٦ هـ - ٨٦٩ م) صحيح البخارى ، ج ٨ ، ص ٣ ، م ، دار الدعوة ، استانبول ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، كتاب الوضوء ، باب (٤٨) ج ١ ، ص ٥٩ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا البخارى ، صحيح .
 - ٢ - أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ - ٨٧٤ م) صحيح مسلم ، ج ٣ ، دار الدعوة ، استانبول ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، كتاب الطهارة ، باب (٢٣) حديث رقم (٢٧٥) ، ج ١ ، ص ٢٣١ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : مسلم ، صحيح .
 - ٣ - حميد بن غسيلة المنابجي : و الصحيح أن اسمه : عبدالرحمن بن عُسَيْلَةَ بن عسل بن عسال المنابجي ، تابعي ، ثقة ، نزل الشام و روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا ، و كان قليل الحديث ، توفي ما بين ٧٠ هـ - ٦٨٩ م الى ٨٠ هـ - ٦٩٩ م . ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ٦ ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ . و انظر : كلام صاحب تحقيق كتاب الأوسط لابن المنذر ، ج ١ ، ص ٤٦٧ .
 - ٤ - عبدالله بن محمد بن أبي شيبه الكوفي العبسي (ت ٢٣٥ هـ - ٨٤٩ م) الكتاب المصنف في الأحاديث و الآثار ، تحقيق : عبدالخالق الأفغاني ، ج ١٥ ، دار السلفية ، الهند ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، ج ١ - ص ٢٢ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن أبي شيبه ، مصنف .
 - ٥ - سويد بن غفلة الجعفي الكوفي ، و يكنى بأبي أمية ، أدرك الجاهلية ، و دخل المدينة يوم وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، شهد فتح اليرموك ، و كان فقيها اماما ، و روى عن بعض الصحابة ، توفي سنة ٧٠ هـ - ٦٨٩ م . ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ٤ ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ . و ابن سعد ، الطبقات ، ج ٦ ، ص ٦٨ .

وان شئت فانزعها " (١) وجه الدلالة : فعل النبي صلى الله عليه وسلم و الصحابة مسن بعده يدل على جواز المسح على العمامة ، و لو لم يجزى ذلك لما فعله النبي صلى الله عليه وسلم و لا الصحابة .

المسألة الثانية - حكم الترتيب في الوضوء :

ذهب الامام مكحول : الى أن الترتيب في أفعال الوضوء بحسب ما جاءت به آية الوضوء ليس واجبا فيتحقق البوضوء بدونه ما دام قد جرى على كل اعضاء الوضوء . (٢)
والحجة لهذا المذهب : -

١ - قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين " (٣) . وجه الدلالة : أن الله تعالى أمر بغسل الأعضاء الأربعة في الآية الكريمة و عدل عن عطف بعضها على بعض بأى حرف من حروف الترتيب الى عطف بعضها على بعض بواو الجمع التي لا تقتضي الترتيب ، فكيفما غسل أعضاءه كان ممثلاً لأمر الله المطلوب في الآية . (٤)

- ١ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ١ ، ص ٢٢ .
- ٢ - ابن المنذر ، الأوسط ، ج ١ ، ص ٤٢٢ - ٤٢٣ ، وابن قدامة ، المغنبي ، ج ١ ، ص ٩٢ . والنووي ، المجموع ، ج ١ ، ص ٤٤٣ . وشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ١٧٥ . وقد ذهب الى هذا الرأي ابن المسيب و عطاء و الحسن و النخعي و الزهري و الثوري و أبو حنيفة و مالك و رواية عن أحمد . انظر : المصادر السابقة ، و أبا عبدالله محمد الدمشقي العثماني (ت ٩٦٩ هـ - ١٥٦١ م) رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، ج ١ ، طبع في دولة قطر ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، ص ١٩ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : . الدمشقي ، رحمة الأمة . و المرغيناني ، الهداية ، ج ١ ، ص ١٣ . و أبا عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري القرطبي (ت ٤٦٣ هـ - ١٠٧٠ م) الكافي ، في فقه أهل المدينة المالكي ، تحقيق : محمد ولد ماديك الموريتاني ، ج ٢ ، مكتبة الرياض الحديثية ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، ج ١ ، ص ١٦٧ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن عبدالبر ، الكافي في فقه أهل المدينة .
- ٣ - سورة المائدة آية ٦ .
- ٤ - ابن قدامة ، المغنبي ، ج ١ ، ص ٩٢ .

- ٢ - ما روى عن علي رضي الله عنه انه قال : " ما أبالي اذا أتممت وضوئي بأى أعضائي بدأت " (١)
- ٣ - ما روى عن عبدالله بن عباس أنه قال : " لا بأس أن تبدأ برجليك قبل يديك " (٢)

- ١ - دارقطني ، سنن ، ج ١ ، ص ٨٩ .
- ٢ - المصدر السابق نفس الصفحة .
- == وقد اعترض القائلون بوجوب الترتيب في الوضوء - و هما الشافعي و المشهور عن أحمد - على استدلال مذهب الامام بالآية : - أن هناك قرائن كثيرة تدل على وجوب الترتيب منها :
- أ - الأحاديث الكثيرة الشائعة و التي تدل على مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على الترتيب .
- ب - أن الله تعالى ذكر في الآية الكريمة عضوا ممسوحا بين مغسولات ، والمعروف عند العرب أنهم لا يفرقون المتجانس الا لفائدة و هي هنا وجوب الترتيب ، و المعروف أيضا : انه اذا ذكرت متعاطفات يبدأ بالأقرب فالأقرب ، و لما ذكر الله تعالى في الآية الوجه ثم اليدين ثم الرأس و أخيرا الرجلين دل على وجوب الترتيب .
- و اعترضوا أيضا على الأثرين بأنهما ضعيفان . و لهذا كله نرى أن الرأي الراجح في هذه المسألة هو رأى من قال بوجوب الترتيب في الوضوء و ذلك لفعل الرسول صلى الله عليه وسلم و استمرار الصحابة من بعده على ذلك ، و درج المسلمون من بعد الصحابة أيضا في جميع العصور على الترتيب . و الله تعالى أعلم . انظر : مراجع الاعتراض و الترجيح في : ابن قدامة ، المغني ج ١ ، ص ٩٢ - ٩٣ . و النووي ، المجموع ، ج ١ ، ص ٤٤٤ - ٤٤٥ ، و محمد بن أحمد الرملي (ت ١٠٠٤ هـ - ١٥٩٥ م) نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، ج ٨ ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأخيرة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، ج ١ ، ص ١٧٥ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الرملي ، نهاية المحتاج ، و محمود محمد شلتوت ، و محمد علي السائيس ، مقارنة المذاهب في الفقه ، ج ١ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٦ م ، ص ٢٣ . سيشار الى هذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا : شلتوت و السائيس ، مقارنة المذاهب .

المقصد الثاني

نواقض الوضوء

و فيه : ست مسائل

المسألة الأولى - حكم الخارج النجس من غير السبيلين :

أجمع العلماء على انتقاض الوضوء مما يخرج من السبيلين من نجاسة معتادة ، ثم اختلفوا في حكم الخارج النجس من غير السبيلين . (١)

ذهب الامام مكحول : الى عدم نقض الوضوء بخروج شيء من غير السبيلين كدم الفصد و القيء و الحجامه و الرعاف سواء قل ذلك أو كثر . (٢)

الأدلة :

١ - ما روى عن جابر رضي الله عنه قال : (خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - يعني في غزوة ذات الرقاع - فأصاب رجل امرأة رجل من المشركين ، فحلف أن لا أنتهي حتى أهريق دما من أصحاب محمد ، فخرج يتبع أثر النبي صلى الله عليه وسلم ، فنزل النبي صلى الله عليه وسلم منزلا ، فقال : من رجل يكلوننا (٣) ؟ فانتدب رجل من المهاجرين و رجل من الأنصار ، فقال : " كونا بقم الشعب " . قال : فلما خرج الرجلان الى قم الشعب اضطجع المهاجري ، و قسام الأنصاري يصلي ، و أتى الرجل ، فلما رأى شخصه عرف أنه ربيته (٤) للقوم ، فرمناه

١ - محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت ٥٩٥ هـ - ١١٩٨ م) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ٢ ج، دار المعرفة، الطبعة الخامسة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، ج ١، ص ٣٤ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن رشد ، بداية المجتهد .

٢ - ابن أبي شيبه ، مصنف ، ج ١ ، ص ٤٣ و ص ١٣٨ ، وابن المنذر ، الأوسط ، ج ١ ، ص ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٨ .

٣ - يكلوننا : يحرسنا . مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ - ١٤١٤ م) القاموس المحيط ، ٤ ج ، دار الجيل ، بيروت ، بدون تاريخ ، ج ١ ، ص ٢٧ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : فيروز آبادي ، القاموس المحيط .

٤ - ربيته : طليعة . المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٦ .

بسهم فوضعه فيه، فنزعه حتى رماه بثلاثة أسهم ثم ركع و سجد (٠٠٠٠) (١) الحديث . وجه
الدلالة : لو انتقص وضوء الصحابي بخروج الدم لما جاز له الركوع و السجود و اتمام الصلاة ،
و قد علم النبي صلى الله عليه وسلم بما حدث معه و لم ينكره فدل ذلك على عدم نقض
الوضوء ، بخروج شيء من غير السبيلين . (٢)
٢ - ما روى عن أنس رضي الله عنه " أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم فملى ، و لم يتوضأ ، و لم
يزد على غسل محاجمة " (٣) .

المسألة الثانية - الوضوء من النوم :

ذهب الامام مكحول : الى أن النوم غير ناقض للوضوء كيف كان قليلاً أو كثيراً . (٤)

المسألة الثالثة - مس الرجل المتوضي المرأة الأجنبية :

ذهب الامام مكحول : الى أن لمس المرأة الأجنبية بدون حائل ينقض الوضوء سواء كان اللمس
بشهوة و بقصد أم لا ، و لا ينتقض مع وجود حائل . (٥)

١ - أبو داود ، سنن ، كتاب الطهارة ، باب (٧٩) حديث رقم (١٩٨) ، ج ١ ، ص ١٣٦ .

٢ - النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٥٥ .

٣ - دارقطني ، سنن ، ج ١ ، ص ١٥١ ، ١٥٢ ، و أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ -

١٠٦٥ م) السنن الكبرى ، ١٠ ج ، دار الفكر ، بدون تاريخ ، ج ١ ، ص ١٤١ ، يشار الى هذا
المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : البيهقي ، سنن .

٤ - علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ - ١٠٦٣ م) المحلي ، تحقيق : أحمد شاکر ، ١١ ج ،

٨ م ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، بدون تاريخ ، ج ١ ، ص ٢٢٤ ، يشار الى هذا المصدر عند
وروده فيما بعد هكذا : ابن حزم ، المحلي . و قد انفرد الامام مكحول عن الأئمة الأربعة في هذه

المسألة و لم يوافقه في هذا الرأي الا بعض الصحابة والتابعين انظر : المصدر السابق ، نفس الصفحة

وشوكاني ، نبيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٢٣٩ . وسناقش هذه المسألة ان شاء الله تعالى في آخر الرسالة في فصل
بعنوان " المسائل التي انفرد بها الامام مكحول عن الأئمة الأربعة " .

٥ - ابن المنذر ، الأوسط ، ج ١ ، ص ١١٨ - ١١٩ . و أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر النمري

الاندلسي (ت ٤٦٣ هـ - ١٠٧٠ م) الاستذكار لمذاهب فقهاء الأقطار و علماء الأقطار فيما تضمنه =

والحجة لهذا المذهب : -

- ١ - قوله تعالى : " أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا " (١) . وجه الدلالة : أن الله تعالى ذكر في الآية الكريمة جملة أحداث موجبة للوضوء و من بينها اللمس و الذي يطلق على الجس باليد ، و يؤيد ذلك قوله تعالى " فلمسوه بأيديهم " (٢) فتكون الآية صريحة بوجوب الوضوء من اللمس . (٣)
- ٢ - ما روى عن سالم عن أبيه قال : " قبلت الرجل امرأته و جسها بيده من الملامسة ، فمن قبل امرأته أو جسها بيده فعليه الوضوء " (٤) و قال عنه النووي : " اسناده في نهاية منن المحة " (٥) .

المسألة الرابعة - مس الفرج :

ذهب الامام مكحول : الى أن من مس (٦) فرجه متعمدا انتقض وضوؤه ، و ان لم يتعمد ذلك فلا وضوء عليه . (٧)

-
- = الموطأ من معاني الرأى والاثار، تحقيق : علي النجدي ناصف ، ج ٢ ، المطبوع ، احياء التراث الاسلامي، القاهرة ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م ، ج ١ ، ص ٣٢٠ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن عبدالبر ، الاستذكار ، و ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ١٢٤ . والنووي المجموع ، ج ٢ ، ص ٣٠ ، و العيني ، البناية ، ج ١ ، ص ٢٤٤ . و قد ذهب الى هذا الرأى عمر و ابن مسعود و ابن عباس و الشعبي و النخعي و الزهري و الشافعي ، و رواية عن أحمد . انظر : المصادر السابقة .
- ١ - سورة المائدة ، آية ٦ .
 - ٢ - سورة الأنعام آية ٧ .
 - ٣ - النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٣١ - ٣٣ . الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .
 - ٤ - البيهقي ، سنن ، ج ١ ، ص ١٢٤ .
 - ٥ - النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٣٢ .
 - ٦ - لفظ " مس " يشمل الذكر و الأنثى . الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٢٥٠ .
 - ٧ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ١ ، ص ١٦٣ . و ابن المنذر ، الأوسط ، ج ١ ، ص ٢٠٥ . و ابن عبد البر ، الاستذكار ، ج ١ ، ص ٣١٢ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ١١٧ . و قد ذهب السي هذا الرأى طاوس و سعيد بن جبير و رواية عن أحمد ، أنظر : المصادر السابقة .

والحجة لهذا المذهب :

١ - ما روى عن هشام بن عروة قال : أخبرني أبي عن بسرة بنت صفوان أن النبي صلى الله عليه و سلم قال : " من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ " (١)

٢ - ما روى عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه حتى لا يكون بينه وبينه حجاب ولاستر ، فليتوضأ وضوءه للصلاة " (٢) .

المسألة الخامسة - حكم الضحك في الصلاة :

ذهب الامام مكحول الى أن الضحك في الصلاة يبطلها ولا يبطل الوضوء . (٣)

والحجة لهذا المذهب :

١ - ما روى عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : " من ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ، ولم يعد الوضوء " (٤) .

١ - ترمذى ، سنن ، باب (٦١) حديث رقم (٨٢) . وقال عنه : حديث حسن صحيح ، ج ١ ، ص ١٢٦ - ١٢٩ . و أبو داود ، سنن ، باب (٧٠) حديث رقم (١٨١) ، ج ١ ، ص ١٢٦ . و أبو عبد الرحمن بن شعيب النسائي الخراساني (ت ٣٠٣ هـ - ٩١٥ م) سنن النسائي ، ج ٨ ، ص ٢ ، م ، دار الدعوة ، استانبول ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، كتاب الطهارة ، باب (١١٨) ، ج ١ ، ص ١٠٠ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : نسائي ، سنن .

٢ - دارقطني ، سنن ، ج ١ ، ص ١٤٧ .

٣ - ابن المنذر ، الأوسط ، ج ١ ، ص ٢٢٧ . والنووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٦١ . وقد ذهب الى هذا الرأي مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور وغيرهم . ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ٤٠ . و أبو اسحق ابراهيم الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ - ١٠٨٣ م) المذهب في فقه الامام الشافعي ، ج ٢ ، دار الفكر ، بدون تاريخ ، ج ١ ، ص ٢٤ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الشيرازي ، المذهب . و منصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١ هـ - ١٦٤١ م) السروض

المربع بشرح زاد المستنقع ، ج ٢ ، م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثامنة ، بدون تاريخ ، ج ١ ، ص ٢٨ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : البهوتي ، السروض

٤ - دارقطني ، سنن ، وقال عنه : حديث رواه عن الأعمش جماعة من الرفعاء الثقات ، ج ١ ، ص ١٧٢

و البيهقي ، سنن ، ج ١ ، ص ١٤٤ .

٢ - لو كان الضحك ناقضاً لنقض في الصلاة و غيرها كالحدث . (١)

المسألة السادسة - الوضوء من أكل ما مسته النار : -

ذهب الامام مكحول : الي أن أكل ما مست النار غير ناقص للوضوء . (٢)

الأدلة :

- ١ - ما روى عن عبد الله بن عباس " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل من كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ " (٣).
- ٢ - و ما روى عن عمرو بن أمية ان أباه أخبره " أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتز من كتف شاة فدعي الي الصلاة فألقى السكين فملى و لم يتوضأ " (٤).
- ٣ - و ما روى عن جابر قال : " كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما غيرت النار " (٥).
- فهذه الأحاديث تدل على عدم وجوب الوضوء مما مسته النار .

-
- ١ - النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٦١ .
 - ٢ - ابن عبد البر ، الاستذكار ، ج ١ ، ص ٢٢٢ . و قد ذهب الي هذا الرأي الأئمة الأربعة الا أن أحمد قال : بوجوب الوضوء من أكل لحم الابل سواء كان نيثا و مطبوخا عالما كان أو جاهلا . ابن رشد ، بداية المجتهد ج ١ ، ص ٤٠ . و النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٥٧ . و علاء الدين بن مسعود الكاساني (ت ٥٨٧ هـ - ١١٩١ م) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ج ٧ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، ج ١ ، ص ٣٢ . سيشار الي هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الكاساني ، بدائع الصنائع . و ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ١٢١ .
 - ٣ - البخاري ، صحيح ، كتاب الوضوء ، باب (٥٠) ج ١ ، ص ٥٩ . و اللفظ له ، و مسلم ، صحيح ، كتاب الطهارة ، باب (٢٤) حديث رقم (٢٥٤) ، ج ١ ، ص ٢٧٣ . و أبو داود ، سنن ، كتاب الطهارة ، باب (٧٥) حديث رقم (١٨٧) ، ج ١ ، ص ١٣٠ - ١٣١ .
 - ٤ - البخاري ، صحيح ، كتاب الوضوء ، باب (٥٠) ج ١ ، ص ٥٩ .
 - ٥ - أبو داود ، سنن ، كتاب الطهارة ، باب (٧٥) حديث رقم (١٩٢) ، ج ١ ، ص ١٢٣ .

المطلب الثالث

أحكام المسح على الخفين

وفيه : ثلاث مسائل .

المسألة الأولى - حكم المسح على الخفين : (١)

ذهب الامام مكحول: الى أن المسح على الخفين جائز . (٢)

والحجة لهذا المذهب : -

- ١ - ما روى عن سعد بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم " أنه مسح على الخفين " (٣).
- ٢ - ما روى عن عمر بن أمية الضمري أن أباه أخبره " أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين " (٤).
- ٣ - ما روى عن الأعمش عن ابراهيم عن همام قال : " بال جرير ثم توضأ و مسح على خفيه ، فقبل تفعل هذا ، فقال : نعم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثم توضأ و مسح على خفيه " (٥)

-
- ١ - الخف شرعا : السائر للكعبين فأكثر من جلد ونحوه . محمد علاء الدين الحمكفي (ت ١٠٨٨ هـ - ١٦٧٧ م) الدر المختار و شرح تنوير الأبحار و هو متن حاشية رد المحتار لابن عابدين ، ١٠ ج ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م ، ج ١ ، ص ٢٦١ .
سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الحمكفي ، الدر المختار .
 - ٢ - ابن المنذر ، الأوسط ، ج ١ ، ص ٤٣٣ - ٤٣٤ و قد ذهب الى هذا القول عامة أهل العلم . ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ١٧٤ .
 - ٣ - البخاري ، صحيح ، كتاب الوضوء ، باب (٤٨) ، ج ١ ، ص ٥٨ .
 - ٤ - البخاري ، صحيح ، كتاب الوضوء ، باب (٤٨) ، ج ١ ، ص ٥٩ .
 - ٥ - مسلم ، صحيح ، كتاب الطهارة ، باب (٢٢) حديث رقم (٢٧٢) ، ج ١ ، ص ٢٢٨ .
و الدارقطني ، سنن ، ج ١ ، ص ١٩٣ .

- و كان اسلام جرير بعد نزول سورة المائدة مما يبطل من زعم أن سورة المائدة نزلت بعد أحاديث المسح على الخفين " (١).

المسألة الثانية - كيفية المسح على الخفين :

(٢) كان الامام يرى أن يمسخ على ظاهر الخفين و باطنهما .

و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن المغيرة بن شعبة قال : " وضأت رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فمسح أعلى الخف وأسفله " (٣).
- ٢ - أن أسفل الخف كأعلاه يحاذى محل الفرض فأشبهه ظاهره . (٤)

١ - ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ١٧٤ . والشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٢٢٣ .

٢ - ابن النذر ، الأوسط ، ج ١ ، ص ٤٥٢ ، و ابن قدامة ، المتخني ، ج ١ ، ص ١٨٣ . وقد ذهب إلى هذا الرأي ابن عمر و عمر بن عبدالعزيز و الزهري و ابن المبارك و اسحق بن راهويه و مالك و الشافعي و غيرهم . المصادر السابقة ، و مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩ هـ - ٢٩٥ م) المدونة الكبرى ، ج ٤ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، ج ١ ، ص ٤٣ . سيشار إلى هذا الممدر عند وروده فيما بعد هكذا : مالك ، المدونة الكبرى ، و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ١٩ . و النووي ، المجموع ، ج ١ ، ص ٥٢١ .

٣ - دارقطني ، سنن ، ج ١ ، ص ١٩٥ . و اللفظ له ، و أبو داود ، سنن ، كتاب الطهارة ، باب (٦٣) حديث رقم (١٦٥) ، ج ١ ، ص ١١٦ . و ترمذى ، سنن ، كتاب الطهارة باب (٧٢) حديث رقم (٩٧) و قال عنه : "حديث معلول" ج ١ ، ص ١٦٢ - ١٦٣ ، و البيهقي ، سنن ، ج ١ ، ص ٢٩٠ .

٤ - ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ١٨٣ . و النووي ، المجموع ، ج ١ ، ص ٥٢١ - و قد ذهب عروة و عطاء ، و الحسن و النخعي و الثوري و الأوزاعي و أبو حنيفة و أحمد : إلى مسح أعلى الخف دون أسفله و لا عقبه و استدلوا لمذهبهم بما يأتي :-

١ - ما روى عن علي رضي الله عنه قال : (لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح

من أعلاه ، و قد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح ظاهر خفيه " ، رواه أبو داود

٢ - و ما روى عن المغيرة قال : " رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين

على ظاهرهما " رواه أبو داود و الترمذى و اللفظ له ، و قال عنه : حديث حسن .

المسألة الثالثة - نواقض المسح على الخفين :

- ذهب الامام مكحول : الى أن من خلع أحد خفيه أو كليهما بعد أن مسح عليهما ، وقبل انقضاء المدة بطل وضوءه (١) .
و الحجة لهذا المذهب : -
- " أن الوضوء بطل في بعض الأعضاء فبطل في جميعها كما لو أحدث " (٢)

-
- = - و في تقديرى أن الرأي الراجح في هذه المسألة هو رأى من قال بالمسح على ظاهر الخف فقط دون أسفله و ذلك لقوة أدلتهم و الله تعالى أعلم . أنظر : مراجع مذهب المخالفين : عبدالله بن الشيخ محمد بن سليمان المعروف " بدامادا أفندى " (ت ١٠٧٨ هـ - ١٦٦٧ م) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ، ج ٢ ، دار احياء التراث العربي ، بدون تاريخ ، ج ١ ، ص ٤٧ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : داماد أفندى ، مجمع الأنهر ، وابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ١٨٢ . و أبو داود ، سنن ، كتاب الطهارة باب (٦٣) ، الحديث رقم (١٦١ ، ١٦٢) ج ١ ، ص ١١٤ ، ١١٥ .
- ١ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ١ ، ص ١٨٧ ، و ابن المنذر ، الأوسط ، ج ١ ، ص ٤٥٨ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ١٧٧ . و النووى ، المجموع ، ج ١ ، ص ٥٢٦ ، و قد ذهب الى هذا البرأى النخعي و الزهرى و الأوزاعي و هو أحد قولى الشافعي و أصح الروايين عن أحمد . المصادر السابقة و محمد بن ادريس الشافعي ، (ت ٢٠٤ هـ - ٨١٩ م) الأم ، ج ٢ ، ص ٥ ، كتاب الشعب ، بدون تاريخ ج ١ ، ص ٣١ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الشافعي ، الأم ، و موفق الدين بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ - ١٢٢٣ م) المقنع في امام السنة أحمد بن حنبل ، ج ٣ ، مكتبة الرياض الحديثة ، السعودية ، ١٩٨٠ م ، ج ١ ، ص ٤٩ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن قدامة ، المقنع .
- ٢ - ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

المطلب الرابع

أحكام التيمم

وفيه : أربع مسائل

المسألة الأولى - عدد الضربات الواجبة للتيمم :

ذهب الامام مكحول: الى أن التيمم ضربة واحدة للوجه و البيدين . (١)

و يستدل له بما يلي :

- ما روى عن سعيد بن عبدالرحمن عن أبيه قال : " جاء رجل الى عمر بن الخطاب فقال : اني اجنيت فلم أصب الماء ، فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب ، أما تذكر أنا كنا في سفر أنا و أنت ، فأما أنت فلم تصل و أما أنا فتممكت فقلت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : انما كان يكفيك هكذا : ف ضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض و نفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه و كفيه " . (٢) فهذا يدل على أن

١ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ١ ، ص ١٥٩ ، و ابن المنذر ، الأوسط ، ج ٢ ، ص ٥٠ . و أبو سليمان الخطابي (ت ٣٨٨ هـ - ٩٩٨ م) معالم السنن و المطبوع مع مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذرى ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، ٨ ج ، مكتبة السنة المحمدية ، القاهرة ، بدون تاريخ ج ١ ، ص ٢٢٢ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الخطابي ، معالم السنن . و ابن حزم ، المحلى ، ج ١ ، ص ١٥٦ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ١٥٤ . و شوكانى ، نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٣٣٢ . و قد ذهب الى هذا القول ابن المسيب و عطاء و الشعبي و أحمد . انظر : المصادر السابقة ، و تقي الدين أحمد بن عبدالجليل الشهير : " بابن تيمية " (ت ٧٢٧ هـ - ١٣٢٧ م) القواعد النورانية الفقهية ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، ١ ج ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م ، ص ٣٧ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن تيمية ، القواعد النورانية .

٢ - البخارى ، صحيح ، كتاب التيمم ، باب (٤) ج ١ ، ص ٨٧ و اللفظ له ، و مسلم ، صحيح ، كتاب الحيض ، باب التيمم (٢٨) حديث رقم (١١٢) ، ج ١ ، ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

يكفي في التيمم ضربة واحدة للوجه و الكفين .

المسألة الثانية - المقدار الواجب مسحه من اليدين عند التيمم :

ذهب الامام مكحول : الى أن المقدار الواجب مسحه من اليدين عند التيمم هما : الكفان .(١)

و الحجة لهذا المذهب :

١ - قوله تعالى : " فامسحوا بوجوهكم و ايديكم منه " (٢) .

وجه الدلالة : أن الله تعالى علق الحكم بمطلق اليدين و لم يدخل فيه الذراع كقطع يد السارق في قوله تعالى : " و السارق و السارقة فاقطعوا أيديهما " .(٣) و قد وردت مطلقة ، و كانت السنة في القطع من الكف .(٤)

٢ - حديث عمار المتقدم و قد ذكر فيه " ثم مسح بهما وجهه و كفيه " .

وجه الدلالة : لو كان المراد بال مسح الى المرفقين لبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم و إنما اقتصر على الكفين فقط . (٥)

المسألة الثالثة - حكم التيمم لصلاة النافلة :

ذهب الامام مكحول : الى جواز التيمم لكل ما يتطهر له من نافلة أو مس مصحف أو قراءة

١ - ابن المنذر ، الأوسط ، ج ٢ ، ص ٥٣ . و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٣٢٣ . و قد ذهب

الى هذا الرأي عطاء و الأوزاعي و اسحق و ابن المنذر و أحمد . الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٣٢٣ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ١٥٤ .

٢ - سورة المائدة ، آية ٦ .

٣ - سورة المائدة ، آية ٣٨ .

٤ - ابن المنذر ، الأوسط ، ج ٢ ، ص ٥٣ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ١٥٤ .

٥ - ابن المنذر ، الأوسط ، ج ٢ ، ص ٥٣ . و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٣٢٣ .

قرآن أو سجود تلاوة أو شكر أو لبث في مسجد (١).

والحجة لهذا المذهب :-

- ١ - ما روى عن أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ان الصعيد الطيب طهور المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين ، فاذا وجد الماء فليمسه بشرته فان ذلك خير " (٢).
- وجه الدلالة : الحديث يدل على أن التراب طهور كما وصفه النبي صلى الله عليه وسلم ، ويجوز لمن تيمم به أن يفعل ما يفعله المتطهر بالماء من نافلة و مس مصحف و قراءة قرآن و دخول مسجد و سجود تلاوة و شكر و غير ذلك (٣).
- ٢ - لأنه يستباح لمن تطهر بالماء أن يفعل ما يشاء من صلاة مكتوبة و نافلة و غير ذلك فكذلك يستباح للمتيمم (٤).

المسألة الرابعة - أثر وجود الماء على من صلى بالتيمم :

أجمع العلماء على أن من تيمم لفقد الماء ، ثم وجد الماء قبل دخوله في الصلاة بطل تيممه

-
- ١ - ابن المنذر ، الأوسط ، ج ٢ ، ص ٥٩ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ١٦٩ . و قد ذهب الى هذا الرأي عطاء و الزهري و ربيعة و يحيى الأنصاري و مالك و الشافعي و النووي و أصحاب الرأي المصدر ان السابقان ، و صالح عبدالسميع آبي الأزهرى (ت ؟) الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، ج ١ ، المكتبة الثقافية ، بيروت بدون تاريخ ، ص ٧٤ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الآبي ، الثمر الداني . و الشريبي ، مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ٩٨ - ٩٩ . و عبدالله بن محمود بن مودود الموصلية (ت ٦٨٣ هـ - ١٢٨٤ م) الاختيار لتعليق المختار ، ج ٤ ، ص ٢ ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، ج ١ ، ص ٢١ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الموصلية ، الاختيار .
 - ٢ - ترمذي ، سنن ، باب (٩٢) حديث رقم (١٢٤) و قال عنه : حديث حسن صحيح . ج ١ ، ص ٢١٢ - ٢١٣ . و اللفظ له ، و نسائي ، سنن ، كتاب الطهارة ، باب (٢٠٣) ، ج ١ ، ص ١٧١ .
 - ٣ - الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٣٢٦ .
 - ٤ - ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ١٦٩ .

و يلزمه استعمال الماء^(١) ، و أجمعوا أيضا على أن من صلى بالتيمم ثم وجد الماء بعد خروج الوقت فلا إعادة عليه^(٢) ، و اختلفوا فيما لو وجد الماء قبل خروج الوقت : فذهب الامام مكحول : الى أن من صلى بالتيمم ثم وجد الماء قبل الوقت لزمه الاعادة^(٣) .

-
- ١ - دمشق، رحمة الأمة ، ص ٢٢ .
 - ٢ - ابن قدامة ، المغني، ج ١ ، ص ١٥٣ . و النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٣٠٦ .
 - ٣ - ابن المنذر ، الأوسط ، ج ٢ ، ص ٦٣ . و ابن قدامة ، المغني، ج ١ ، ص ١٥٣ ، و النسوي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٣٠٦ . و أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ - ١٤٤٨ م) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، تحقيق : عبدالعزيز بن باز ، ١٣ ج ، البحوث العلمية والافتاء و الدعوة و الارشاد ، السعودية ، ١٣٧٩ هـ - ج ١ ، ص ٣٤٩ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن حجر ، فتح الباري . و الخطابي ، معالم السنن ، ج ٢ ، ص ٢١٠ . و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٣٣٦ . و قد انفرد الامام مكحول عن الأئمة الأربعة في هذه المسألة و لم يوافقه من العلماء الا عطاء و طاوس و القاسم بن محمد و ابن سيرين و الزهري و ربيعة . المصادر السابقة . و دمشق، رحمة الأمة ، ص ٢٢ .
- و سنناقش هذه المسألة ان شاء الله تعالى في آخر الرسالة في فصل منفرد .

المطلب الخامس

أحكام الحيض

وفيه : أربع مسائل

المسألة الأولى - حكم من وطئ زوجته وهي حائض :

ذهب الامام مكحول : الى عدم وجوب الكفارة على من وطئ زوجته وهي حائض ، بل الواجب عليه أن يستغفر الله و يتوب اليه (١) .
والحجة لهذا المذهب :

١ - ما روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من أتى حائضا أو امرأة في دبرها أو كاهنا فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم " (٢) .

-
- ١ - ابن المنذر ، الأوسط ، ج ٢ ، ص ٢١٠ . والنووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٣٦٠ - ٣٦١ . والشوكاني نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٣٥٢ . وقد ذهب الى هذا القول : أبو حنيفة و مالك و الصحيح في مذهب الشافعي و أحمد في رواية و روى أيضا عن عطاء و الشعبي و النخعي و الثوري و الليث بن سعد . المصادر السابقة ، و ابن الهمام ، فتح القدير ، ج ١ ، ص ١٦٦ . و ابن رشد ، بداية المجتهد ج ١ ، ص ٥٩ . و محيي الدين النووي (ت ٦٧٦ هـ - ١٢٧٧ م) روضة الطالبين و عمدة المفتين . اشراف : زهير الشاويش ، ١٢ ج ، المكتب الاسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥ م ، ج ١ ، ص ١٣٥ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : النووي ، روضة الطالبين . و ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ٢٠٣ . و عبدالقادر الشيباني المشهور بابن أبي تغلب (ت ١١٣٥ هـ - ١٧٢٢ م) . نيل المآرب بشرح دليل الطالب ، ج ٢ ، تحقيق : محمد سليمان الأشقر ، ج ٢ ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، ج ١ ، ص ١٠٧ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن أبي تغلب ، نيل المآرب .
- ٢ - ترمذي ، سنن ، باب (١٠٢) حديث رقم (١٣٥) ، ج ١ ، ص ٢٤٣ . و أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ - ٨٨٨ م) سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، دار الدعوة ، استانبول ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، كتاب الطهارة ، باب (١٢٢) حديث رقم (٦٢٩) ، ج ١ ، ص ٢٠٩ . سيشار الى هذا =

وجه الدلالة : في الحديث الشريف لم يذكر كفارة فلو كانت الكفارة واجبة لذكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك . (١)

٢ - أن الله تعالى نهى عن الوطء الحائض لأنه وطء محرم للأذى فاشبهه الوطء في الدبر . (٢)

المسألة الثانية - حكم وطء الحائض قبل الغسل :

ذهب الامام مكحول الى عدم جواز وطء الحائض اذا رأت الطهر حتى تغسل جميع جسدها . (٣)

والحجة لهذا المذهب :

قوله تعالى : " و لا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله

ان الله يحب المتطهرين " (٤)

وجه الدلالة : ان الله تعالى شرط لباحة الوطء شرطين : انقطاع الدم ، و الاغتسال بالماء ، فوقف

حكم الوطء على هذين الشرطين و لا يباح الا بهما . (٥)

== المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن ماجة ، سنن و عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي

(ت ٢٥٥ هـ - ٨٦٨ م) سنن الدارمي ، ج ١ ، دار الدعوة ، استانبول ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، كتاب

الوضوء ، باب (١١٤) ، ص ٢٥٩ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الدارمي ،

سنن ، و أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ - ٨٥٥ م) مسند أحمد بن حنبل ، ج ٦ ، ص ٣ ، دار الدعوة :

استانبول ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، ج ٢ ، ص ٤٠٨ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما

بعد هكذا : أحمد ، مسند .

١ - ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ٢٠٣ .

٢ - المصدر السابق ، نفس الصفحة .

٣ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ١ ، ص ٩٦ . و ابن حزم ، المحلى ، ج ١٠ ، ص ٨١ . و قد ذهب الى

هذا القول أكثر أهل العلم . ابن المنذر ، الأوسط ، ج ٢ ، ص ٢١٣ . و ابن قدامة ، المغني ،

ج ١ ، ص ٢٠٥ .

٤ - سورة البقرة ، آية ٢٢٢ .

٥ - ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ٢٠٥ . و أبو بكر محمد بن عبدالله المعروف " بابن العربي "

(ت ٥٤٣ هـ - ١١٤٨ م) أحكام القرآن ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، ج ٤ ، دار الفکر ،

الطبعة الثالثة ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م ، ج ١ ، ص ١٦٦ - ١٦٧ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده

فيما بعد هكذا : ابن العربي ، أحكام القرآن .

المسألة الثالثة - حكم الدم الخارج من الحامل :

ذهب الامام مكحول : الى أن الحامل لا تحيض ، وأن ما ترده من الدم يكون دما فاسداً وليس بحيض ، فتستطيع أن تصوم و تصلي و تطوف بالبيت و تقرأ القرآن . (١)

و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - قوله صلى الله عليه وسلم : " لا توطأ حامل حتى تضع و لا غير ذات حمل حتى تحيض حيفة " (٢) .
 - ٢ - و ما روى عن ابن عمر أنه طلق امرأته و هي حائض فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : " مره فليراجعها . ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً " (٣) .
- وجه الدلالة : في الحديث الأول جعل النبي صلى الله عليه وسلم الحيض علماً على براءة الرحم . و في الحديث الثاني جعل الحمل علماً على عدم الحيض ، و قد جعل الطهر علماً على وجوده .

١ - ابن المنذر ، الأوسط ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ . و ابن عبد البر ، الاستذكار ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ٢١٨ . و النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٢٨٦ . و شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ - ١٣٥٠ م) زاد المعاد في هدى خير العباد ، ج ٤ ، م ٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ ، ج ٤ ، ص ٣٢٢ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن قيم الجوزية ، زاد المعاد . و قد ذهب الى هذا الرأي سعيد بن المسيب و عطاء و الثوري ، و الأوزاعي و أبو حنيفة و أحمد و غيرهم . المصادر السابقة . و أبو عبدالله محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩ هـ - ٨٠٤ م) الأمل ، علق عليه أبو الوفا الأصفهاني ، ج ٢ ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن ، الهند ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م ، ج ١ ، ص ٣٤٠ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : شيباني ، الأمل .

٢ - أبو داود ، سنن ، كتاب النكاح ، باب (٤٥) حديث رقم (٢١٥٧) ج ٢ ، ص ٦١٤ .

٣ - مسلم ، صحيح ، كتاب الطلاق ، باب (١) حديث رقم (٥) ، ج ٢ ، ص ١٠٩٥ . و أبو داود ، سنن ، كتاب الطلاق ، باب (٤) حديث رقم (٢١٨١) ، ج ٢ ، ص ٦٣٤ . و ابن ماجه ، سنن ، كتاب الطلاق ، باب (٣) حديث رقم (٢٠٢٣) ، ج ١ ، ص ٦٥٢ . و الترمذي ، سنن ، كتاب الطلاق و اللعان ، باب (١) ، حديث رقم (١١٧٦) و قال عنه حديث حسن صحيح ، ج ٣ ، ص ٤٧٩ .

فدل على عدم اجتماع الحيض والحمل (١) ، " والطب والواقع يؤيد هذا " . (٢)

المسألة الرابعة - ما تفعله الحائض عند وقت الصلاة :

- ذهب الامام مكحول : الى أنه يندب للحائض أن تتوضأ عند وقت الصلاة ، و تذكر الله وتسبحه (٣) .
- والحجة لهذا المذهب .
- كان من هدى نساء المسلمين أيام حيضهن أن يتوضأن وقت كل صلاة و يجلسن و يذكرن الله عز و جل و يسبحن . (٤)

-
- ١ - ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ٢١٨ .
 - ٢ - وهبة الزحيلي ، الفقه الاسلامي و أدلته ، ٨ ج ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ج ١ ، ص ٤٥٧ ، سيشار الى هذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا : الزحيلي ، الفقه الاسلامي .
 - ٣ - ابن عبد البر ، الاستذكار ، ج ٢ ، ص ٤٥ . و قد أجاز مثل هذا بعض العلماء و بشرط ألا يكون الوضوء بقصد العبادة ، و قد أباح الامام مالك للحائض أيضا قراءة القرآن . المصدر السابق و الموصلية ، الاختيار ، ج ١ ، ص ١٣ . و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ٤٩ . و النووي المجموع ، ج ٢ ، ص ٣٥٤ . و أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية (٧٢٨ هـ - ١٣٢٧ م) مجموع فتاوى ابن تيمية ، ٣٦ ج ، طبع في السعودية على نفقه الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود . ج ٢١ ، ص ٤٦١ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن تيمية - مجموع الفتاوى ، و ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ٩٦ .
 - ٤ - ابن عبد البر ، الاستذكار ، ج ٢ ، ص ٤٥ . النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٣٥٤ .

المبحث الثاني

أحكام الصلاة

ويشتمل على المطالب التالية :

- المطلب الأول : مواقيت الصلاة .
- المطلب الثاني : أعمال الصلاة .
- المطلب الثالث : سجود السهو .
- المطلب الرابع : صلاة الوتر .
- المطلب الخامس : صلاة الجماعة .
- المطلب السادس : الجع بين الصلاتين .
- المطلب السابع : صلاة الجمعة .
- المطلب الثامن : صلاة العيدين .
- المطلب التاسع : صلاة الإتيقاء .

المطلب الأول

مواقيت الصلاة

وفيه : مسألة واحدة

- دخول وقت صلاة العشاء :

ذهب الامام مكحول : الى أن الشفق الذي يخرج به وقت المغرب و يدخل به وقت العشاء هو الحمرة . (١)

والحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الشفق الحمرة ، فاذا غاب وجبت الصلاة " (٢) .
- ٢ - أن العرب يطلقون على الشفق الحمرة و هذا مشهور في شعرهم و نثرهم ، و نُقل ذلك عن أئمة اللغة . (٣)

-
- ١ - الخطابي ، معالم السنن ، ج ١ ، ص ٢٢٥ . و النووي ، المجموع ، ج ٣ ، ص ٤٢ . و ابو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠ هـ - ٩٨٠ م) أحكام القرآن ، تحقيق : محمد الصادق قمحاوي ، ج ٥ ، دار أحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ج ٣ ، ص ٢٥٨ .
سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الجصاص ، أحكام القرآن .
و قد روى هذا القول عن عمر و علي و ابن عمر و ابن عباس و طاوس و أبي هريرة و عبادة بن الصامت و سفيان الثوري و ابن أبي ليلى و أبي ثور و مالك و الشافعي و أحمد و غيرهم .
المصادر السابقة ، و أبو البركات ، أحمد بن محمد بن أحمد الدردير (ت ١٢٠١ هـ - ١٧٨٦ م) الشرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك ، ج ٢ ، دار المعارف بمصر ، بدون تاريخ ، ج ١ ، ص ٢٢٦ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الدردير ، الشرح الصغير . و الرملي ، نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٣٦٩ . و الشيرازي ، المهذب ، ج ١ ، ص ٥٢ .
و ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ٢٣٠ - ٢٣١ .
 - ٢ - البيهقي ، سنن ، ج ١ ، ص ٣٧٣ " و الحديث غريب و رواه كلهم ثقات " . انظر : ابادي ، تعليق ج ١ ، ص ٢٦٩ .
 - ٣ - النووي ، المجموع ، ج ٣ ، ص ٤٣ . و الفيومي ، المصباح المنير ، ج ٢ ، ص ٦٦٣ .

المطلب الثاني

أعمال الصلاة

وفيه : خمس مسائل

المسألة الأولى - حكم الجهر بالبسملة في الصلاة :

ذهب الامام مكحول : الى استحباب الجهر بالبسملة في الصلاة ، حيث يجهر بالقراءة فسي الفاتحة و السورة في موضع الجهر ، و الاسرار بها في موضع الاسرار (١) .
و الحجة لهذا المذهب : -

- ١ - ما روى عن نعيم المجمر (٢) قال : (كنت وراء أبي هريرة فقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأمر القرآن حتى بلغ و لا الضالين قال : آمين ، و قال الناس : آمين ، و يقول كلما سجد الله أكبر و يقول اذا سلم : و الذي نفسي بيده اني لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم " . (٣)
- ٢ - و ما روى عن ابن عباس قال : " كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتتح صلاته

-
- ١ - النووي ، المجموع ، ج ٣ ، ص ٣٤١ . و شوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٢ ، ص ٢١٧ . و قد ذهب الى هذا الرأي أكثر العلماء من الصحابة و التابعين و هو قول الشافعي . المصدران السابقان .
 - ٢ - نعيم المجمر : هو نعيم بن عبدالله المجمر المدني ، وثقه أبو حاتم و غيره ، جالس أبا هريرة نحو عشرين سنة ، توفي سنة عشرين و مئة تقريبا . الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ٢٢٧ .
 - ٣ - أبو عبدالله محمد بن عبدالله المعروف " بالحاكم النيسابوري " (ت ١٤٥ هـ - ٧٨٢ م) المستدرک علی الصحیحین ، ج ٤ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م . كتاب الصلاة باب التأمین ، و قال عنه " حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه " . ج ١ ، ص ٢٣٣ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الحاكم ، مستدرک ، و دارقطني ، سنن ، و قال عنه " صحيح و رواه كلهم ثقات " . ج ١ ، ص ٣٠٦ .

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ " (١)

المسألة الثانية - قراءة المأموم خلف الامام :

اختلف الفقهاء في هذه المسألة :

فذهب الامام مكحول : الى وجوب قراءة الفاتحة على المأموم في كل الركعات من غير فرق بين الصلاة السرية والجهرية . (٢)

والحجة لهذا المذهب :

١ - ما روى عن عبادة بن الصامت قال : (كنا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الفجر فقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فثقلت عليه القراءة ، فلما فرغ قال : لعلمكم تقرؤون خلف امامكم ، قلنا : نعم هذا^(٣) يا رسول الله ، قال : لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها " (٤) .

٢ - ما روى عن عبادة بن الصامت أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " (٥) قال صاحب المجموع : " وهذا عام في كل مصل و لم يثبت تخصيصه بغير

١ - ترمذی ، سنن ، أبواب الصلاة ، باب (١٨١) حديث رقم (٢٤٥) و قال عنه " ليس اسناده بذلك " ج ٢ ، ص ١٤ .

٢ - أبو بكر عبدالرزاق بن همام المنعاني (ت ٢١١ هـ - ٨٢٦ م) المصنف ، تحقيق : حنينب الرحمن الأعظمي ، ١١ ج ، دار القلم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٠ م ، ج ٢ ، ص ١٢٩ .
سيثار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : عبدالرزاق ، المصنف ، وابن قدامة ، المغني ج ١ ، ص ٣٢٩ . والنووي ، المجموع ج ٣ ، ص ٣٦٥ . وابن حزم ، المحلى ، ج ٣ ، ص ٢٣٦ .
و محمد الكحلاني ثم المنعاني المعروف " بالأمير " (ت ١١٨٢ هـ - ١٧٦٨ م) سبل السلام ، ج ٤ ، ص ٢ ، م ، دار الفكر ، بدون تاريخ ، ج ١ ، ص ١٧٠ . سيثار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : صنعاني ، سبل السلام . و الخطابي ، معالم السنن ، ج ١ ، ص ٣٩٤ . و قد ذهب الى هذا القول الشافعي في الصحيح و غيرسه . المصادر السابقة .

٣ - هذا : القراءة في سرعة و استعجال ، الفيومي ، المصباح المنير ، ج ٢ ، ص ٦٣٦ .

٤ - أبو داود ، سنن ، كتاب الصلاة ، باب (١٣٦) حديث رقم (٨٢٣) ، ج ١ ، ص ٥١٥ .

٥ - البخاري ، صحيح ، كتاب الآذان ، باب (٩٥) ج ١ ، ص ١٨٤ . مسلم ، صحيح ، كتاب الصلاة ، باب

(١١) حديث رقم (٣٤) ، ج ١ ، ص ٢٩٥ .

بغير المأموم بمخصص صريح فبقى على عمومته " (١).

٣ - وما روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج ، ثلاثا ، غير تمام ، فليل لأبي هريرة : انا نكون وراء الامام ، فقال : اقرأ بها في نفسك ٠٠٠٠ الحديث " (٢)

١ - النووي ، المجموع ، ج ٣ ، ص ٣٦٦ .

٢ - مسلم ، صحيح ، كتاب الصلاة ، باب (١١) حديث رقم (٣٨) ، ج ١ ، ص ٢٩٦ .

وقد ذهب أبو حنيفة الى سقوط القراءة عن المأموم مطلقا سرية كانت أو جهرية ، و يكون له أن يقرأ شيئا خلف الامام واستدلوا بأدلة منها :

١ - قوله تعالى : " و اذا قرىء القرآن فاستمعوا له و أنصتوا لعلكم ترحمون " الأعراف آية ٢٠٤ . وجه الدلالة : أن الله تعالى أمر المكلفين بالاستماع و الانصات و الأمر هنا للوجوب . و اعترض عليهم بأن الأمر بالانصات في القراءة التي تسمع خاصة .

٢ - ما روى عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " انما جعل الامام ليؤتم به ، فاذا كبر فكبروا ، و اذا قرأ فأنتوا " الحديث . و قال السندی هذا الحديث صححه مسلم .

٣ - و ما روى عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من كان له امام ، فقراءة الامام له قراءة " ، و اعترض عليهم بأن هذا الحديث ضعيف لا يحتج به .

و ذهب مالك و أحمد الى عدم وجوب القراءة على المأموم مطلقا ، لكن تستحب القراءة في السرية . و تكره في الجهرية عند مالك ، و تستحب عند أحمد اذا سكت الامام و في حالة عدم سماع الامام لاسراره أو بعده . و استدلوا لمذهبهم بما استدل به الحنفية و قالوا : ان النهي ليس محمولا على التحريم و ذلك لقرائن عموم الأدلة القاضية بطلب القراءة من كل محل .

و بعد عرض أدلة المذاهب السالفة تبين أن الامام أبا حنيفة و مالك و أحمد استدلوا على مذاهبهم بأدلة عامة تدل على اسقاط القراءة عن المأموم . أما أدلة مذهب الامام مكحول و من وافقه فانهم استدلوا بأدلة خاصة ، و معلوم ان العام يبقى على عمومته حتى يخص بمخصص .

و حديث عبادة خاص و بناء العام على الخاص واجب و هذا ما رجحه الامام الشوكاني . و الله أعلم . المصادر : الكاساني ، بدائع الصنائع ج ١ ، ص ١١٠ - ١١١ . النووي ، المجموع ، ج ٣ ،

ص ٣٦٦ - ٣٦٨ . و داماد أفندي ، مجمع الأنهر ، ج ١ ، ص ١٠٦ . و ابن رشد ، بداية المجتهد =

المسألة الثالثة - رفع اليدين عند الركوع و الرفع منه :

ذهب الامام مكحول : الى أن رفع اليدين عند الركوع و الرفع منه سنة . (١)

الأدلة :

- ١ - ما روى عن عبدالله بن عمر قال : " رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ، و كان يفعل ذلك حين يكبر للركوع و يفعل ذلك اذا رفع رأسه من الركوع و يقول : سمع الله لمن حمده و لا يفعل ذلك في السجود " (٢) .
- ٢ - و ما روى عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أنه كان اذا قام الى الصلاة المكتوبة ، كبر و رفع يديه حذو منكبيه ، و يصنع مثل ذلك اذا قضى قراءته و أراد أن يركع ، و يضعه اذا رفع من الركوع " (٣) الحديث .
- ٣ - و ما روى عن مالك بن الحويرث قال : " رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه اذا كبر ، و اذا ركع و اذا رفع رأسه من الركوع ، حتى يبلغ بهما فروع أذنيه " (٤) .

-
- = ج ١ ، ص ١٥٤ - ١٥٥ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ٣٢٩ - ٣٣١ . و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٢ ، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ . و الحديثان أخرجهما ابن ماجة ، سنن ، كتاب اقامة الصلاة و السنة فيها . باب (١٣) حديث رقم (٨٤٦) و (٨٥٠) ج ١ ، ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .
- ١ - الخطابي ، معالم السنن ، ج ١ ، ص ٣٥٢ . و النووي ، المجموع ، ج ٣ ، ص ٤٠٠ . و ابن حزم ، المحلى ، ج ٤ ، ص ٨٩ - ٩٠ . و قد ذهب الى هذا الرأي جمهور الصحابة و التابعين و اليه ذهب الشافعي و أحمد و مالك في إحدى الروايتين عنه . الممادر السابقة . و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ١٣٣ . و مالك ، المدونة الكبرى ، ج ١ ، ص ٧١ . و ابن قدامة ، المغني ج ١ ، ص ٢٩٤ . و تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحى الشهير " بابن النجار " (ت ٩٧٢ هـ - ١٥٦٤ م) منتهى الارادات ، تحقيق : عبدالغنى عبدالخالق . ج ٢ ، عالم الكتب ، بسندون تاريخ ، ج ١ ، ص ٧٩ . و سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن النجار ، منتهى الارادات .
 - ٢ - البخارى ، صحيح ، كتاب الأذان ، باب (٨٤) و اللفظ له ، ج ١ ، ص ١٨٠ ، مسلم ، صحيح ، كتاب الصلاة باب (٩) حديث رقم (٢٢) ، ج ١ ، ص ٢٩٢ .
 - ٣ - أبو داود ، سنن ، كتاب الصلاة ، باب (١١٨) حديث رقم (٧٤٤) ، ج ١ ، ص ٤٧٦ .
 - ٤ - مسلم ، صحيح ، كتاب الصلاة ، باب (٩) حديث رقم (٢٥) ، ج ١ ، ص ٢٩٣ . و ابو داود ، سنن ، كتاب الصلاة ، باب (١١٨) ، حديث رقم (٧٤٥) و اللفظ له ، ج ١ ، ص ٤٧٦ .

المسألة الرابعة - حكم السجود على كُورُ العمامة : (١)

ذهب الامام مكحول : الى جواز السجود على كور العمامة . (٢)

والحجة لهذا المذهب : -

- ١ - ما روى عن الحسن البصرى قال : " كان " ، أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون و ايديهم في ثيابهم و يسجد الرجل منهم على عمامته " . (٣)
- ٢ - أن الجبهة تعتبر عضوا من أعضاء السجود فيجوز السجود على حائلها قياسا على القدمين . (٤)

المسألة الخامسة - كيفية النهوض من السجود الى القيام :

ذهب الامام مكحول : الى أنه يستحب أن ينهض المصلي من السجود الى القيام معتمدا على يديه (٥) .

والحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن أبي قلابة قال : " جاءنا مالك بن الحويرث ف صلى بنا في مسجدنا هذا فقال : اني

-
- ١ - الكُورُ : مجموع لفات ، الفيومي ، المصباح المنير ، ج ٢ ، ص ٥٤٣ ، و محمد عليش (ت ١٢٩٩ هـ - ١٨٨١ م) شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل ، دار صادر ، بدون تاريخ ج ١ ، ص ١٦٢ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : عليش ، منح الجليل .
 - ٢ - عبدالرزاق ، مصنف ، ج ١ ، ص ٤٠٠ . وابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ٣٠٥ و شوكانى ، نيل الأوطار ، ج ٢ ، ص ٢٩٠ . وقد ذهب الى هذا رأى أبو حنيفة و مالك و رواية عيسى أحمد و غيرهم . المصادر السابقة . أحمد بن محمد القدورى البغدادى (ت ٤٢٨ هـ - ١٠٣٦ م) متن القدورى ، ج ١ ، مطبعة مصطفى البابى الحلبي و أولاده ، مصر ، الطبعة الثالثة ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م ، ص ٩ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : - القدورى ، متن .
 - ٣ - البيهقي ، سنن ، ج ٢ ، ص ١٠٦ .
 - ٤ - ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ٣٠٥ .
 - ٥ - النووى ، المجموع ، ج ٣ ، ص ٤٤٤ . وقد ذهب الى هذا رأى ابن عمر و عمر بن عبدالعزيز ، و الشافعي ، و أحمد في رواية و غيرهم . المصدر السابق ، و ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ٣١١ . و البيهوتي ، الروض المربع ، ج ١ ، ص ٥٩ .

لأصلي بكم و ما أريد الصلاة ، و لكن أريد أن أريكم كيف رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
قال أيوب : فقلت لأبي قلابة و كيف كانت صلاته ؟ قال : مثل صلاة شيخنا هذا - يعني عمرو
ابن سلمة - قال أيوب : و كان ذلك الشيخ يتم التكبير و اذا رفع رأسه عن السجدة الثانية
جلس و اعتمد على الأرض ثم قام " (١) .
قال الشافعي : " ان ذلك أبلغ في الخشوع و التواضع و أعون للمصلي و أحرى الا ينقلب " . (٢)

١ - البخاري ، صحيح ، كتاب الأذان ، باب (١٤٣) ، ج ١ ، ص ٢٠٠ .

٢ - النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٤٤٥ .

المطلب الثالث

سجود السهو

و فيه : مسألتان

المسألة الأولى - محل سجود السهو :

ذهب الامام مكحول: الى أن سجود السهود سجدتان قبل التسليم عند الزيادة في الصلاة والنقصان . (١)

و الحجة لهذا المذهب :

١ - ما روى عن عبدالله بن بحنة (٢) رضي الله عنه أنه قال : " صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين من بعض الصلوات ثم قام فلم يجلس ، فقام الناس معه فلما قضى صلاته و نظرنا تسليمه كبر قبل التسليم فسجد سجدتين و هو جالس ثم سلم . " (٣) .

-
- ١ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٢ ، ص ٣٠ . وابن عبدالبر ، الاستذكار ، ج ٢ ، ص ٢٥١ . وابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ٣٧٨ . وشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٣ ، ص ١٣٥ . و صنعاني ، سبل السلام ، ج ١ ، ص ٢٠٥ . وقد ذهب الى هذا الرأي جماعة من الصحابة و التابعيين و الهه ذهب الشافعي و رواية عن أحمد و غيرهم . المصادر السابقة ، و الشافعي ، الأم ، ج ١ ، ص ١١٢ . و عمر بن الحسين الخرقى (ت ٣٢٤ هـ - ٩٤٥ م) مختصر الخرقى ، تعليق : محمد زهير الشاويش ، ج ١ ، دار السلام ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٨ هـ ، ص ٢٧ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : خرقى ، مختصر .
 - ٢ - عبدالله بن بحنة هو عبدالله بن مالك القشب الأزدي ، كان ناسكا يموم الدهر ، توفي في آخر خلافة معاوية . النووى ، تهذيب الأسماء و اللغات ، ج ١ ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ .
 - ٣ - البخارى ، صحيح ، كتاب العمل في الصلاة ، باب (١) ، و اللفظ له ، ج ٢ ، ص ٦٥ ، و مسلم ، صحيح ، كتاب المساجد ، و مواضع الصلاة ، باب (١٩) حديث رقم (٨٥) ، ج ١ ، ص ٣٩٩ .

٢ - ما روى عن أبي سعيد الخدري قال : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ؟ ثلاثا أم أربعاً ؟ فليطرح الشك و ليبن على ما استيقن . ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فان كان صلى خمسا ، شفعن له صلاته ، و ان كان صلى اتماما لأربع ، كانتا ترغيما للشيطان . " (١)

المسألة الثانية - حكم سهو المأموم :

ذهب الامام مكحول : الى التزام المأموم بالسجود لسهو نفسه (٢) .

١ - مسلم ، صحيح ، كتاب المساجد و مواضع الصلاة ، باب (١٩) حديث رقم (٨٨) ، ج ١ ، ص

٤٠٠ .

٢ - ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ١٩٧ . و النووي ، المجموع ، ج ٤ ، ص ١٤٣ . وشوكاني

نيل الأوطار ، ج ٣ ، ص ١٤٧ . و قد انفرد الامام مكحول عن الأئمة الأربعة في هذه المسألة

و سنناقش هذه المسألة ان شاء الله تعالى في آخر الرسالة في فصل منفرد .

المطلب الرابع

صلاة الوتر

وفيه : بُسألتان

المسألة الأولى - كيفية صلاة الوتر :

ذهب الامام مكحول : الى أن الوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهن . (١)

والحجة لهذا المذهب : -

١ - ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسلم في الركعتين الأوليين من الوتر " . (٢)

٢ - ما روى عن أبي سلمة بن عبدالرحمن ، أنه سأل عائشة : كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ؟ قالت : " ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ، ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة ، يصلي أربعا فلا تسأل على حسنهن و طولهن . ثم يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن و طولهن ثم يصلي ثلاثا " . (٣) الحديث .

المسألة الثانية - نقض الوتر :

ذهب الامام مكحول : الى ان من أوتر ثم نام ثم قام في الليل و أراد أن يصلي بعد ذلك فلا ينقض

١ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٢ ، ص ٢٩٤ . و قد ذهب الى هذا الرأي أبو حنيفة ، المرغيناني ، الهداية ، ج ١ ، ص ٦٦ .

٢ - الحاكم ، مستدرک ، كتاب الوتر ، وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين لم يخرجاه ، ج ١ ، ص ٣٠٤ .

٣ - مسلم ، صحيح ، كتاب صلاة المسافرين و قصرها . باب (١٧) ، حديث رقم (١٢٥) ، ج ١ ، ص ٥٠٩ .

وتره ، و يملئ شغفا شغفا . (١)

والحجة لهذا المذهب :

- ما روى عن قيس بن طلق (٢) بن علي عن أبيه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا وتران في ليلة " (٣) . " و لأن الوتر الأول مضى على صحتة فلا يتوجه ابطاله بعد فراغه " (٤) .

-
- ١ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٢ ، ص ٢٨٤ . وشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٣ ، ص ٥٥ . وقد ذهب الى هذا الرأي أكثر أهل العلم و اليه ذهب الأئمة الأربعة . ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ٤٥٣ - ٤٥٤ . والنووي ، المجموع ، ج ٤ ، ص ٢٥ .
 - ٢ - قيس بن طلق : هو قيس بن طلق بن علي الحنفي اليمامي ، ثقة ، حدث عنه محمد بن جابر وأهل اليمامة . الذهبي ، الكاشف ، ج ٢ ، ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ . وابن حجر ، تقريب التهذيب ج ٢ ، ص ١٢٩ .
 - ٣ - ترمذي ، سنن ، أبواب الصلاة ، باب (٣٤٤) حديث رقم (٤٧٠) وقال عنه : حسن غريب ، ج ٢ ، ص ٣٣٤ .
 - ٤ - النووي ، المجموع ، ج ٤ ، ص ٢٥ .

العطلب الخامس

صلاة الجماعة

و فيه : مسألة واحدة

- ما يدركه المسبوق من الصلاة مع الامام :

ذهب الامام مكحول : الى ان ما أدركه المسبوق من صلاة امامه يعتبر أول صلاته ، و ما يتداركه بعد سلام الامام يعتبر آخرها . (١)

و الحجة لهذا المذهب : -

- ما روى عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " اذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون ، و أتوها تمشون عليكم السكينة ، فما أدركتم فصلوا و ما فاتكم فأنتموا " . (٢)

وجه الدلالة : قوله صلى الله عليه وسلم " فأنتموا " و الاتمام : هو الاتيان ببقية الشيء الذي تقدم سائره ، و من هذا يتبين أن ما يأتي به المسبوق بعد سلام الامام هو آخر صلاته . (٣)

-
- ١ - الخطابي ، معالم السنن ، ج ١ ، ص ٢٩٨ . و النووي ، المجموع ، ج ٤ ، ص ٢٢٠ . و قد ذهب الى هذا الرأي ابن المسيب و الحسن البصرى و الزهري و الأوزاعي و الشافعي و غيرهم ، الممدران السابقان ، و الشربيني ، مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٢٦٠ .
 - ٢ - البخارى ، صحيح ، كتاب الجمعة ، باب (١٨) ج ١ ، ص ٢١٨ . و مسلم ، صحيح ، كتاب المساجد باب (٢٨) حديث رقم (١٥١) ، ج ١ ، ص ٤٢٠ - ٤٢١ . و ابن ماجه ، سنن ، كتاب المساجد باب (٤) ، حديث رقم (٧٧٥) ، ج ١ ، ص ٢٥٥ .
 - ٣ - الخطابي ، معالم السنن ، ج ١ ، ص ٢٩٨ .

المطلب السادس

الجمع بين الصلاتين

و فيه : مسألة واحدة

- حكم الجمع بين الصلاتين في السفر : -

أجمع العلماء على مشروعية الجمع بين الظهر و العصر في وقت الظهر في عرفة و بين المغرب و العشاء في مزدلفة في وقت العشاء ، ثم اختلفوا في مشروعية الجمع فيما عدا ذلك . (١)
ذهب الامام مكحولاً : الى عدم جواز الجمع بين الصلاتين في السفر . (٢)
و الحجة لهذا المذهب :

١ - عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال : " ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله

١ - ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ١٧٢ .

٢ - عبدالرزاق ، مصنف ، ج ٢ ، ص ٥٥٣ . وابن المنذر الأوسط ، ج ٢ ، ص ٤٢٤ . والخطابي ، معالم السنن ، ج ٢ ، ص ٥١ . وقد نُقل عنه في هذه المسألة بکراهة الجمع بين الصلاتين في السفر الا انه يراد من الكراهة التحريم حيث كان السلف رضوان الله عليهم يستعملسون لفظ الكراهة تورعاً عن اطلاق لفظ التحريم . شمس الدين محمد بن أبو بكر المعروف " بابن قيم الجوزية " (ت ٧٥١ هـ - ١٣٥٠ م) أعلام الموقعين عن رب العالمين ، تعليق : طه عبدالرؤوف سعد ، ٤ ج ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٣ م ، ج ١ ، ص ٣٩ ، ص ٤٣ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن قيم الجوزية أعلام الموقعين . و ممن قال بعدم جواز الجمع بين الصلاتين في السفر : ابراهيم النخعي و الحسن و ابن سيرين و أبو حنيفة و رواية ابن القاسم عن مالك . المصادر السابقة ، و ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٥٦ . و ابن الهمام ، فتح القدير ، ج ٢ ، ص ٤٨ . و مالك ، المدونة الكبرى ، ج ١ ، ص ١١١ .

عليه وسلم صلى صلاة بغير ميقاتها الا صلاتين ، جمع بين المغرب والعشاء و صلى الفجر قبل ميقاتها" (١) .

٢ - و ما روى عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أمّني جبريل عليه السلام عند البيت مرتين ٠٠٠٠٠ ثم قال : و الوقت ما بين هذين الوقتين " (٢) و هذا يقتضي عدم الخروج عن وقت الصلاة الأصلي .

١ - البخارى ، صحيح ، كتاب الحج ، باب (٩٩) ، ج ٢ ، ص ١٧٩ .

٢ - أبو داود ، سنن ، كتاب الصلاة ، باب (٢) حديث رقم (٣٩٣) ج ١ ، ص ٢٧٤ و ترمذى ، سنن

أبواب الصلاة ، باب (١١٣) ، و قال عنه " حديث ابن عباس حسن صحيح " . ج ١ ، ص ٢٧٨ -

المطلب السابع

صلاة الجمعة

وفيه : ست مسائل

المسألة الأولى - العدد الذي تنعقد به الجمعة :

ذهب الامام مكحول : الى جواز انعقاد صلاة الجمعة باثنين أحدهما الامام . (١)

المسألة الثانية - حكم الصلاة أثناء الخطبة لمن دخل المسجد :

ذهب الامام مكحول : الى أنه يستحب لمن دخل المسجد يوم الجمعة و الامام يخطب أن يملي ركعتين خفيفتين تحية المسجد . (٢)
والحجة لهذا المذهب :

١ - ما روى عن جابر بن عبد الله قال : " جاء رجل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب الناس يوم الجمعة فقال : أمليت يا فلان ؟ قال : لا . قال : قم فاركع " (٣) .

١ - النووي ، المجموع ، ج ٤ ، ص ٥٠٤ . وقد انفرد الامام مكحول عن الأئمة الأربعة في هذه المسألة و وافقه من العلماء الحسن بن صالح و داود . انظر : المصدر السابق .
و سناقش هذه المسألة ان شاء الله تعالى في آخر الرسالة في فصل منفرد .
٢ - الخطابي ، معالم السنن ، ج ١ ، ص ٢٦١ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٨٣ . و النووي ، المجموع ، ج ٤ ، ص ٥٥٢ . و ابن حزم ، المحلى ، ج ٥ ، ص ٧٠ . و الشوكاني ، نيل الأوطار ج ٣ ، ص ٣١٥ .

و قد ذهب الى هذا الرأي الشافعي و أحمد و الحسن البصري و سفيان بن عيينة و ابن المنذر و غيرهم ، المصادر السابقة .
٣ - البخاري ، صحيح ، كتاب الجمعة ، باب (٣٣) ج ١ ، ص ٢٢٣ . و مسلم ، صحيح ، كتاب الجمعة باب (١٤) حديث رقم (٥٤) ، ج ١ ، ص ٥٩٦ .

- ٢ - وقوله : صلى الله عليه وسلم : " اذا جاء أحدكم و الامام يخطب فليصل ركعتين يتجوّز فيهما " (١) .
- ٣ - ولأنه وقت غير منهي عن الصلاة فيه فيستحب لمن دخل أن يركع (٢) لقوله عليه الصلاة والسلام " اذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس " (٣) .

المسألة الثالثة - الاحتباء (٤) و الامام يخطب :

المنقول عن الامام مكحول روايتان :

الرواية الأولى :- لا يكره الاحتباء أثناء الخطبة . (٥)

والحجة لهذا المذهب :

- ما روى عن شداد بن أوس قال : " شهدت مع معاوية بيت المقدس فجمع بنا فنظرت فاذا جل من في المسجد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فرأيتهم محتبين و الامام يخطب " (٦) .
- الرواية الثانية :- يكره الاحتباء أثناء الخطبة . (٧)

-
- ١ - أبو داود ، سنن ، كتاب الصلاة ، باب (٢٣٧) حديث رقم (١١١٧) ، و اللفظ له ، ج ١ ، ص ٦٦٨ .
و ترمذي ، سنن ، باب (١٦) ج ٣ ، ص ١٠١ .
- ٢ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٨٤ .
- ٣ - البخاري ، صحيح ، كتاب الصلاة ، باب (٦٠) ، ج ١ ، ص ١١٤ .
- ٤ - الاحتباء : هو أن يقيم الجالس رجله الي بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ، أو باليدين .
الفيومي ، المصباح المنير ، ج ١ ، ص ١٢٠ . و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٣ ، ص ٣٠٩ .
- ٥ - ابن حزم ، المحلى ، ج ٥ ، ص ٦٧ . و ابن عبدالبر ، الاستذكار ، ج ٢ ، ص ٣١٩ . و النسوي ، المجموع ، ج ٤ ، ص ٥٩٢ . و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٣ ، ص ٣٠٩ . و قد ذهب الي هذا الرأي عدد من الصحابة و التابعين و اليه ذهب الأئمة الأربعة . المصادر السابقة ، و ابن قدامة المغني ، ج ٢ ، ص ٨٧ .
- ٦ - أبو داود ، سنن ، كتاب الصلاة ، باب (٢٣٤) حديث رقم (١١١١) ، ج ١ ، ص ٦٦٥ .
- ٧ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٢ ، ص ١١٩ . و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٣ ، ص ٣٠٩ . و قد انفرد الامام مكحول عن الأئمة الأربعة في هذه المسألة و لم يوافقه الا عبادة بن نسيو عطاء و الحسن ، الممدران السابقان ، و ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٨٨ . و سناقش هذه المسألة ان شاء الله تعالى في آخر الرسالة في فصل منفرد .

المسألة الرابعة - حكم من فاتته الخطبة يوم الجمعة :

ذهب الامام مكحول : الى وجوب صلاة أربع ركعات على من فاتته الخطبة يوم الجمعة (١)

المسألة الخامسة - عدم اشتراط المصير لاقامة الجمعة :

ذهب الامام مكحول : الى عدم اشتراط المصير لاقامة الجمعة . (٢)

والحجة لهذا المذهب :-

- ١ - ما روى عن ابن عباس أنه قال : " ان أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد عبدالقيس بجواثي (٣) من البحرين " . (٤)
- ٢ - ما روى عن كعب بن مالك أنه اذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لأسعد بن زرارة فقلبت له : اذا سمعت النداء ترحمت لأسعد بن زرارة ، قال : لأنه أول من جمع بنا في هزم النبيت من حرة بني بياضة في نقيع يقال له : الخضمات (٥) (٦) الحديث .

-
- ١ - ابن عبدالبر ، الاستذكار ، ج ٢ ، ص ٢٩١ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٨٠ . وقد انفرد الامام مكحول عن الأئمة الأربعة في هذه المسألة و لم يوافقه من العلماء الا عطاء و طاوس و مجاهد . المصدران السابقان . و سنناقش هذه المسألة في آخر الرسالة فسي فصل منفرد ان شاء الله تعالى .
 - ٢ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٩٠ . وقد ذهب الى هذا الرأي ابن عمرو و عمر بن عبدالعزيز و الأوزاعي و الليث ، و عكرمة و به قال مالك و الشافعي و أحمد و غيرهم . المصدر السابق . و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ١٦٠ . و الشربيني ، مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ٢٨٠ .
 - ٣ - جواثي : حصن بالبحرين ، الحموى ، معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ١٧٤ .
 - ٤ - البخاري ، صحيح ، كتاب الجمعة ، باب (١١) ، ج ١ ، ص ٢١٥ .
 - ٥ - نقيع الخضمات : موضع بالقرب من المدينة ، عبد الحق البغدادي ، مرصد الاطلاع ، ج ١ ، ص ٤٧٢ .
 - ٦ - البيهقي ، سنن ، ج ٣ ، ص ١٧٧ . و أبو داود ، سنن ، كتاب الصلاة ، باب (٢١٦) حديث رقم (١٠٦٩) ، ج ١ ، ص ٦٤٥ .

المسألة السادسة - الاغتسال للجمعة و الجنابة بغسل واحد :

- ذهب الامام مكحول : الى أنه تجزى، غسلة واحدة للجمعة و الجنابة اذا نواهما . (١)
و الحجة لهذا المذهب : -
- "أنهما غسلان اجتماعاً فأشبهها غسل الحيض و الجنابة" . (٢)

-
- ١ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٩٩ ، النووي ، المجموع ، ج ٤ ، ص ٥٣٦ . وقد ذهب الى هذا الرأي ابن عمر و مجاهد و الثوري و الأوزاعي ، و أبو ثور و اليه ذهب مالك و الشافعي و أحمد . المصدران السابقان . مالك ، المدونة الكبرى ، ج ١ ، ص ١٣٦ .
- ٢ - شمس الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٨٢ هـ - ١٢٨٣ م) الشرح الكبير على متن المقنع ، و هو مطبوع مع المغني لموفق الدين بن قدامة ، ١٢ ج ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٢ م ، ج ٢ ، ص ٢٠١ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن قدامة : الشرح الكبير .

المطلب الثامن

صلاة العيدين

وفيه : مسألتان

المسألة الأولى - كيفية صلاة العيد :

ذهب الامام مكحول : الى أنه يكبر في الركعة الأولى سبعا قبل القراءة ، وفي الثانية
خمسا قبل القراءة . (١)

والحجة لهذا المذهب : -

١ - ما روى عن عبدالله بن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : " أن النبي صلى الله عليه وسلم
كبر في العيدين في الأولى سبعا قبل القراءة ، وفي الآخرة خمسا قبل القراءة " (٢)

-
- ١ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٢ ، ص ١٧٥ . و شوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٣ ، ص ٣٦٧ . وقد ذهب
الى هذا الرأي أكثر أهل العلم منهم : مالك و الشافعي و أحمد ، أبو الوليد سليمان الباجي
(ت ٤٢٤ هـ - ١٠٨١ م) المنتقى شرح موطأ مالك ، ج ٧ ، ص ٤ ، م ، دار الكتاب العربي - بيروت ،
الطبعة الرابعة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، ج ١ ، ص ٣١٨ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده
فيما بعد هكذا : باجي ، المنتقى . و جلال الدين المحلي (٨٦٤ هـ - ١٤٥٩ م) كنز الراغبين
على منهاج الطالبين للنووي ، ج ٤ ، ص ٢ ، م ، دار احياء الكتب العربية - مصر ، بدون تاريخ ، ج ١ ،
ص ٣٠٥ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : المحلي ، كنز الراغبين ،
و البهوتي ، الروض المربع ، ج ١ ، ص ١٠١ .
- ٢ - ترمذي ، سنن ، أبواب الصلاة ، باب (٢٨٦) حديث رقم (٥٣٦) و اللفظ له و قال عنه : هو
أحسن شيء روى في هذا الباب عن النبي عليه السلام . ج ٢ ، ص ٤١٦ . و ابن ماجة ، سنن
كتاب اقامة الصلاة و السنة فيها ، باب (١٥٦) ، حديث رقم (١٢٧٩) ج ١ ، ص ٤٠٧ .

٢ - ما روى عن عائشة " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر والأضحى فني الأولى سبع تكبيرات و في الثانية خمساً" (١)

المسألة الثانية - حكم التنفل قبل صلاة العيد و بعدها :

ذهب الامام مكحول : الى جواز التنفل قبل صلاة العيد و بعدها لغير الامام . (٢)

الأدلة :

- " ان الاصل اباحة الصلاة حتى يثبت النهي " . (٣)

-
- ١ - أبو داود ، سنن ، كتاب الصلاة ، باب (٢٥١) حديث رقم (١١٤٩) ، ج ١ ، ص ٦٨١ و ابن ماجة سنن ، كتاب اقامة الصلاة والسنة فيها ، باب (١٥٦) حديث رقم (١٢٨٠) ، ج ١ ، ص ٤٠٧ .
 - ٢ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٢ ، ص ١٨٠ و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٣ ، ص ٣٧٢ و قد ذهب الى هذا الرأي طائفة من أهل العلم من الصحابة و التابعين و هو مذهب الشافعي .
المصدران السابقان ، و النووي ، المجموع ، ج ٥ ، ص ١٣ و الشافعي ، الأم ، ج ١ ، ص ٢٠٧ .
 - ٣ - النووي ، المجموع ، ج ٥ ، ص ١٣ .

المطلب التاسع

صلاة الاستسقاء

وفيه : مسألتان

المسألة الأولى : - كيفية صلاة الاستسقاء : (١)

ذهب الامام مكحول : الى أن صلاة الاستسقاء ركعتان ، يكبر فيهما كتكبير العيد ، سبعا في الأولى وخمسا في الثانية . (٢)
والحجة لهذا المذهب : -
- ما روى عن عبدالله بن كنانة (٣) عن أبيه قال : أرسلني الوليد بن عتبة - وهو أمير المدينة - الى ابن عباس أسأله عن استسقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فأتيته ، فقال : " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج متبذلاً (٤) ، متواضعا ، متضرعا ، حتى أتى المصلين ، فلم يخطب خطبتكم هذه ، و لكن لم يزل في الدعاء و التضرع و التكبير ، و صلى ركعتين

-
- ١ - الاستسقاء شرعا : " طلب انزال المطر بكيفية مخصوصة عند الحاجة " . محمد أمين الشهرير بابن عابدين (ت ١٢٥٢ هـ - ١٨٢٦ م) حاشية رد المحتار على الدر المختار ، ١٠ ج ، دارالفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م) ج ٢ ، ص ١٨٤ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن عابدين ، رد المختار .
 - ٢ - الخطابي ، معالم السنن ، ج ٢ ، ص ٢٥ . والشوكاني ، نبيل الأوطار ، ج ٤ ، ص ٣١ . وقد ذهب الى هذا الرأي سعيد بن المسيب و عمر بن عبدالعزيز و ابن عباس و الشافعي و أحمد في رواية . المصدران السابقان . و الشافعي ، الأم ، ج ١ ، ص ٢٢١ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ١٤٨ .
 - ٣ - عبدالله بن كنانة : و اسمه الصحيح : اسحق بن عبدالله بن الحارث بن كنانة العامري ، صدوق من الطبعة الثالثة . ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج ١ ، ص ٥٩ ، ص ٤٤٣ .
 - ٤ - التبذل : هو ليس ما يُمتهن من الثياب ، الفيومي ، المصباح المنير ، ج ١ ، ص ٤١ .

كما كان يصلى في العيد . (١)

المسألة الثانية - خروج أهل الذمة للاستسقاء :

ذهب الامام مكحول : الى جواز خروج أهل الذمة مع المسلمين للاستسقاء . (٢)

و يستدل له بما يلي :

- لم أجد له دليلا في هذه المسألة ، و لعله قال بذلك لعدم ورود نص يمنع أهل الذمة من الخروج مع المسلمين للاستسقاء .

-
- ١ - ترمذى ، سنن ، أبواب الصلاة ، باب (٢٩٥) حديث رقم (٥٥٨) و اللفظ له . و قال عنه : حسن صحيح . ج ٢ ، ص ٤٤٥ . و أبو داود ، سنن ، كتاب الصلاة ، باب (٢٥٨) حديث رقم (١١٦٥) ، ج ١ ، ص ٦٨٨ - ٦٨٩ .
 - ٢ - سيف الدين أبو بكر محمد بن أحمد القفال الشاشي (ت ٥٠٧ هـ - ١١١٣ م) حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ، تحقيق : ياسين ابراهيم درادكة ، ج ٣ ، المطبوع ، مؤسسة الرسالة دار الأرقم ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٠ هـ - ، ج ٢ ، ص ٢٧٣ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : القفال ، حلية العلماء . و النووى ، المجموع ، ج ٥ ، ص ٧٢ . و قد ذهب الى هذا الرأي مالك في رواية عنه . مالك ، المدونة الكبرى ، ج ١ ، ص ١٥٣ . و محمد بن أحمد بن جزى الكلبي (٧٤١ هـ - ١٣٤٠ م) القوانين الفقهية ، ج ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص ٦٠ . سيشار الى هذا المصدر فيما بعد هكذا : ابن جزى ، القوانين الفقهية ، و محمد بن عبدالله بن علي الخُرشي (ت ١١٠١ هـ - ١٦٨٤ م) الخُرشي على مختصر خليل ، ج ٨ ، ص ٤ ، م ، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ ، ج ٢ ، ص ١١٠ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الخُرشي ، الخُرشي على مختصر خليل .

المبحث الثالث

أحكام الزكاة و صدقة الفطر

و يشمل على مطلبين:

المطلب الأول :

• أحكام الزكاة

المطلب الثاني :

أحكام صدقة الفطر

المطلب الأول

أحكام الزكاة

و فيه : أربعة مقاصد

المقصد الأول : زكاة المواشي

و فيه : مسألان

المسألة الأولى - نصاب زكاة البقر :

ذهب الامام مكحول : الى انه ليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء ، و ما زاد فبالحساب ، فاذا بلغت البقر ثلاثين ففيها تبيع أو تبيعة^(١) و فيها مسنة^(٢) اذا بلغت أربعين .^(٣)
و الحجة لهذا المذهب : -

- ما روى عن معاذ بن جبل قال : " بعثني النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن ، فأمرني

-
- ١ - التبيع : ولد البقرة الذي له سنة ودخل في الثانية . مجد الدين ابوالسعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف " بابن الاثير " (٦٠٦ هـ - ١٢٠٩ م) النهاية في غريب الحديث والأثر ، ٥ ج ، المكتبة الاسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٣ م ، ج ١ ، ص ١٧٩ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن الاثير ، النهاية .
 - ٢ - المسن : ماله سنتان . ابن منظور ، لسان العرب ، ج ١٣ ، ص ٢٢٢ ، و أكمل الدين محمد بن محمود البابرّي (ت ٧٨٦ هـ - ١٣٨٤ م) شرح العناية على الهداية المطبوع مع شرح فتح القدير ، ١٠ ج ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ ، ج ٢ ، ص ١٧٨ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : بابرّي ، عناية .
 - ٣ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٣ ، ص ١٢٨ - ١٣٠ . و قد ذهب الى هذا الرأي مالك و الشافعي وأحمد و غيرهم ، أحمد بن محمد الدردبير (ت ١٢٠١ هـ - ١٧٨٦ م) أقرب المسالك لمذهب الامام مالك ، ١ ج ، المكتبة الثقافية ، بدون طبعة ، ص ٣٩ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : دردير ، أقرب المسالك . و النووي ، المجموع ، ج ٥ ، ص ٤١٥ وابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٢٣٩ .

- أن آخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعا أو تبيعة ، و من كل أربعين مسنة " (١) الحديث .
- أما أنه لا شيء على ما دون الثلاثين ما روى عن معاذ بن جبل قال : " أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثني الى اليمن أن لا آخذ من البقر شيئا حتى تبلغ ثلاثين " (٢) الحديث .

المسألة الثانية - حكم الزكاة في الخيل :

ذهب الامام مكحول الى أنه لا تجب الزكاة في الخيل . (٣)

و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ليس على المسلم صدقة في عبده و لا في فرسه " (٤) و كلمة " فرس " جنس . (٥)
- ٢ - و ماروى عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " قد عفوت عن الخيل و الرقيق " (٦) الحديث .

-
- ١ - ترمذى ، سنن ، كتاب الزكاة ، باب (٥) حديث رقم (٦٢٣) و قال : حديث حسن . ج ٣ ، ص ٢٠ .
 - ٢ - نسائي ، سنن ، كتاب الزكاة ، باب (٨) ، ج ٥ ، ص ٢٦ .
 - ٣ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٣ ، ص ١٥٢ ، و ابن حزم ، المحلى ، ج ٥ ، ص ٢٢٩ . و قد ذهب الى هذا الرأي أكثر أهل العلم . ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٢٥٤ .
 - ٤ - البخارى ، صحيح ، كتاب الزكاة ، باب (٤٦) ، ج ٢ ، ص ١٢٧ . و مسلم ، صحيح ، كتاب الزكاة ، باب (٢) حديث رقم (٩٨٢) ، ج ١ ، ص ٦٧٥ .
 - ٥ - الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٤ ، ص ١٩٦ .
 - ٦ - أبو داود ، سنن ، كتاب الزكاة ، باب (٤) حديث رقم (١٥٧٤) ، ج ٢ ، ص ٢٣٢ . و الترمذى ، سنن ، كتاب الزكاة ، باب (٢) حديث رقم (٦٢٠) . و سألت الترمذى محمد بن اسماعيل البخارى عن هذا الحديث فقال : صحيح ، ج ٣ ، ص ١٦ ، و الدارقطني ، سنن ، ج ٢ ، ص ١٢٦ .

المقصد الثاني

زكاة الزروع و الثمار

وفيه : ثلاث مسائل

المسألة الأولى - نصاب الزروع والثمار :

ذهب الامام مكحول : الى أنه لا تجب الزكاة في شيء من الزروع و الثمار حتى يبلغ خمسة أوساق (١)

و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن أبي سعيد الخدري عند النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ليس فيما دون خمسة أوساق من تمر و لا حب صدقة " (٢)
- ٢ - ان الزكاة تجب في الأموال الكثيرة و ليست في الأموال القليلة كسائر الأموال الزكائية. (٣)

المسألة الثانية - ما يضم بعضه الى بعض لاكمال النصاب :

ذهب الامام مكحول : الى أنه لا يجوز ضم الأجناس بعضها الى بعض لاكمال النصاب كضم

-
- ١ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٢٩٦ . و قد ذهب الى هذا الرأي أكثر أهل العلم . المصدر السابق ، و الوسق : مكيال قدره حمل بعير ، أو ستون صاعا . ابن الاثير ، النهاية ، ج ٥ ، ص ١٨٥ ، و أحمد البرلس الملقب " عميرة " (ت ٩٥٧ هـ - ١٥٥٠ م) حاشية على شرح المنهاج و هو مطبوع مع حاشية قليوبسي ، ج ٤ ، ص ٢ ، م ، دار احياء الكتب العربية ، مصر ، بدون طبعنة و تاريخ ، ج ٢ ، ص ١٦ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : عميرة ، حاشية . و انظر : محمد رواس قلعة جي و حامد قنيبي ، معجم لغة الفقهاء ، ج ١ ، دار النفائس بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ص ٥٠٢ ، سيشار الى هذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا : قلعه جي وقنيبي ، معجم لغة الفقهاء .
 - ٢ - البخاري ، صحيح ، كتاب الزكاة ، باب (٤) ، ج ٢ ، ص ١١١ . و مسلم ، صحيح ، كتاب الزكاة حديث رقم (٤) ، ج ١ ، ص ٦٧٤ .
 - ٣ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٢٩٦ .

حنطة الى شعير و حمص الى باقلاء و نحو ذلك . (١)

و الحجة لهذا المذهب : -

- أجمع العلماء على أنه لا يضم جنس الى آخر في غير الحبوب و الثمار لاكمال النصاب

و قياسا عليه فلا تضم الحنطة الى الشعير و لا الحمص الى الباقلاء و نحو ذلك . (٢)

المسألة الثالثة - حكم الزكاة في العسل :

ذهب الامام مكحول : الى وجوب الزكاة في العسل . (٣)

و يستدل له بما يلي :

١ - ما روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم : " أنه أخذ من

العسل العشر " (٤).

٢ - و ما روى عن أبي هريرة قال : " كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أهل اليمن أن يؤخذ

من العسل العشر " (٥).

٣ - و ما روى عن ابن عمر قال : " في العسل ، في كل عشرة أزق (٦) ، زق " (٧)

١ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٣١٥ . و النووي ، المجموع ، ج ٥ ، ص ٥١٢ . و قد ذهب الى

هذا الرأي عطاء ، و ابن أبي ليلى و الأوزاعي و الثوري و الحسن بن صالح و شريك و أبو عبيدة

و أبو ثور و الشافعي و أحمد في رواية عنه و غيرهم . المصدران السابقان .

٢ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٣١٥ ، و النووي ، المجموع ، ج ٥ ، ص ٥١٤ .

٣ - الخطابي ، معالم السنن ، ج ٢ ، ص ٢٠٩ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٣٠٥ ، و قد ذهب

الى هذا الرأي عمر بن عبدالعزيز و الزهري و سليمان بن موسى و الأوزاعي و اسحاق و أحمد ،

المصدران السابقان .

٤ - ابن ماجه ، سنن ، كتاب الزكاة ، باب (٢٠) حديث رقم (١٨٢٤) ، ج ١ ، ص ٥٨٤ .

٥ - البيهقي ، سنن ، ج ٤ ، ص ١٢٦ .

٦ - الزق : وعاء من جلد ، ابن الاثير ، النهاية ، ج ٢ ، ص ٣٠٦ .

٧ - ترمذي ، سنن ، كتاب الزكاة ، باب (٩) حديث رقم (٦٢٩) و قال : "في اسناده مقال " ، ج ٣ ،

المقصد الثالث

زكاة الذهب والفضة

و فيه : مسألتان

المسألة الأولى - نصاب الفضة :

اختلف الفقهاء في زكاة ما زاد من الفضة على مائتي درهم . (١)
ذهب الامام مكحول : الى الزيادة على مائتين لا يجب فيها شيء حتى تبلغ أربعين
درهما ، ففيها درهم (٢) .
والحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن معاذ بن جبل " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره حين وجهه الى اليمن أن لا تأخذ من الكسر شيئا اذا كانت الورق مائتي درهم فخذ منها خمس دراهم و لا تأخذ مما زاد شيئا حتى تبلغ أربعين درهما ، و اذا بلغ أربعين درهما فخذ منه درهما . (٣)
- ٢ - ما جاء في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عمرو بن حزم في الصدقات و قرئت على أهل اليمن " ٠٠٠٠ و في كل خمس اواق (٤) من الورق خمسة دراهم و ما زاد ففي كل أربعين درهما درهم ٠٠٠٠ " (٥) الحديث .

-
- ١ - ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ٢٥٦ .
 - ٢ - الخطابي ، معالم السنن ، ج ٢ ، ص ١٧٤ . و ابن حزم ، المحلى ، ج ٦ ، ص ٦٠ ، و ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٣٢٠ ، و النووي ، المجموع ، ج ٦ ، ص ١٦ . و العيني ، البناية ، ج ٣ ، ص ٩٦ . و قد ذهب الى هذا الرأي أبو حنيفة و ابن المسيب و طاوس و عطاء و الحسن البصري و الزهري و غيرهم . المصادر السابقة ، و المرغيناني ، الهداية ، ج ١ ، ص ١٠٣ .
 - ٣ - دارقطني ، سنن ، كتاب الزكاة ، حديث رقم (١) و قال : فيه المنهال بن الجراح و هو متروك الحديث ، ج ٢ ، ص ٩٤٩٣ ، و البيهقي ، سنن ، و قال عنه أيضا المنهال متروك الحديث ، ج ٤ ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ .
 - ٤ - أوقية : يختلف مقدارها باختلاف الموزون ، فأوقية الفضة هي أربعون درهما . ابن الاثير ، النهاية ، ج ٥ ، ص ٢١٧ .
 - ٥ - البيهقي ، سنن ، ج ٤ ، ص ٨٩ .

ذهب الامام مكحول : الى أن الزكاة واجبة في حلي الذهب و الفضة . (١)

و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - قوله تعالى : " و الذين يكنزون الذهب و الفضة و لا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم " (٢) . وجه الدلالة : عموم الآية أوجبت الزكاة في الذهب و الفضة لأن الله تعالى علق الحكم فيها بالاسم ، فاقضى ايجاب الزكاة فيها بوجود الاسم دون المنعة ، فمن يوجد عنده ذهب مصوغ أو مضروب أو تبر أو فضة فيجب عليه اخراج زكاته بعموم اللفظ . (٣)
- ٢ - ما روى عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده " أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم معها ابنة لها ، و في يد ابنتها مسكتان (٤) غليظتان من ذهب ، فقال لها أتعطين زكاة هذا ؟ قالت : لا ، قال : أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سواريين من نار ، قال فخلعتهما فألقتهما الى النبي صلى الله عليه وسلم و قالت : هما لله عز و جل و لرسوله " (٥)
- ٣ - و ما روى عن عبد الله بن شداد بن الهاد أنه قال : " دخلنا على عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي فتحات (٦) من ورق ، فقال : ما هذا يا عائشة ؟ فقلت : صنعتن أتزين لك يا رسول الله ، فقال : أتودين

-
- ١ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٣ ، ص ١٥٤ . و قد ذهب الى هذا الرأي جماعة من الصحابة و التابعين و اليه ذهب أبو حنيفة و الشافعي في قول و رواية عن أحمد . ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٣٢٢ . و النووي ، المجموع ، ج ٦ ، ص ٣٤ . و ابن حزم ، المحلى ، ج ٦ ، ص ٧٥ - ٧٦ . و الكاساني ، بدائع الصنائع ، ج ٢ ، ص ١٧ .
 - ٢ - سورة التوبة ، آية ٣٤ .
 - ٣ - الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ٣٠٣ .
 - ٤ - المسكوة : هي السوار ، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (٥٩٧ هـ - ١٢٠٠ م) غريب الحديث ، تعليق : عبد المعطي قلجعي ، ج ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ج ٢ ، ص ٣٥٩ . سيشارا الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن الجوزي ، غريب الحديث .
 - ٥ - أبو داود ، سنن ، كتاب الزكاة ، باب (٣) حديث رقم (١٥٦٣) ، ج ٢ ، ص ٢١٢ - و البيهقي ، سنن ، كتاب الزكاة ، ج ٤ ، ص ١٤٠ ، و ترمذي ، سنن ، كتاب الزكاة باب (١٢) ، حديث رقم (٦٣٧) و قال عنه : لم يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ج ٣ ، ص ٣٠ .
 - ٦ - الفتحات : جمع فتحة وهي الخاتم ، ابن الجوزي ، غريب الحديث ، ج ٢ ، ص ١٧٤ .

زكاتهن؟ قلت: لا أو ما شاء الله، قال: حسبك من النار". (١)

٤ - قياس الحلبي من الذهب و الفضة على التبر بجامع أن كلا منهما من جنس الأثمان، و الزكاة واجبة في التبر، فتكون كذلك في الحلبي. (٢)

١ - أبو داود، سنن، كتاب الزكاة، باب (٣) حديث رقم (١٥٦٥)، ج ٢، ص ٢١٣. و الحاكم مستدرک، کتاب الزكاة، و قال: حديث صحيح على شرط الشيخين لم يخرجاه، ج ١، ص ٣٩٠.
٢ - ابن قدامة، المغني، ج ٢، ص ٣٢٢.

و قد ذهب مالك و الشافعي في قول و أحمد في رواية و غيرهم الى انه لا زكاة في الحلبي المباحة و استدلوا بأدلة منها:

١ - ما روى عن القاسم عن أبيه " أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تلي بنسات أخيها في حجرها لهن الحلبي فلا تخرج من حلبيهن الزكاة " .
٢ - ما روى عن عبدالله بن عمر أنه قال: " ليس في الحلبي زكاة " .
٣ - قياس الحلبي من الذهب و الفضة على الابل و البقر العوامل و ثياب القنية لان كلا منهما مرصد للاستعمال .

و الذي أراه راجحاً في هذه المسألة هو قول من رأى بمنع وجوب الزكاة في الحلبي لأنه يعد زينة و متاعاً يشبع حاجة من حوائج المرأة التي فطرها الله عليها، و قد أباح الإسلام هذه الحاجة، و هذا قاله و روجه صاحب كتاب فقه الزكاة .

مراجع مذهب المخالفين: ابن قدامة، المغني، ج ٢، ص ٣٢٢. و النووي، المجموع، ج ٦، ص ٣٤، ٣٥. و ابن رشد، بداية المجتهد، ج ١، ص ٢٥١. و البيهقي، سنن، ج ٤، ص ١٣٨. و ولي الله الدهلوي (١١٧٦ هـ - ١٧٦٢ م) المسوى شرح الموطأ، ج ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، ج ١، ص ٢٦٦. سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا: الدهلوي، المسوى، و عبدالرزاق، مصنف، ج ٤، ص ٨٢، و يوسف القرضاوى، فقه الزكاة، ج ٢، مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة عشر، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ج ١، ص ٢٩٢. سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا: القرضاوى، فقه الزكاة .

المقصد الرابع

مسائل تتعلق بالزكاة

وفيه : أربع مسائل

المسألة الأولى - المال المستفاد :

ذهب الامام مكحول : الى وجوب اخراج زكاة على المال المستفاد، و عقب استفادته اذا بلـنـغ نصابا دون انتظار الى الحول - (١)

و الحجة لهذا المذهب :

- عموم الأدلة التي توجب الزكاة مثل قوله صلى الله عليه وسلم " في الرقة (٢) ربع العشر " (٣) .
و هو مطلق لم يشترط الحول اذا بلغ المال نصابا . (٤)

المسألة الثانية - دفع القيمة بدل العين :

ذهب الامام مكحول : الى جواز دفع القيمة بدل العين في الزكاة . (٥)

و الحجة لهذا المذهب :

١ - ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " أنه أبصر ناقة مسنة في ابل الصدقة ، فغضب و قال : قاتل الله صاحب هذه الناقة ، فقال يا رسول الله : أني ارتجعتها ببعيرين من حواشي

١ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٣ ، ص ١٥٩ - ١٦٠ . و قد ذهب الى هذا الرأي ابن مسعود و ابن عباس و معاوية و عمر بن عبدالعزيز و الحسن البصري و الزهري و الأوزاعي و روى عن أحمد بن حنبل ما يشبه ذلك كما قال القرضاوى . المصدر السابق ، و ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ . و ابن حزم ، المحلى ، ج ٦ ، ص ٨٢ - ٨٥ . و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٤ ، ص ٢٠٠ . و قد كتب يوسف القرضاوى بحثا مستفيضا في مسألة المال المستفاد في كتابه " فقه الزكاة " ج ١ ، ص ٤٨٧ و ما بعدها .

٢ - الرقة : الفضة من دراهم أو غيرها . ابن الجوزي ، غريب الحديث ، ج ١ ، ص ٤١١ .

٣ - البيهقي ، سنن ، ج ٤ ، ص ١٣٤ .

٤ - الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٤ ، ص ٢٠٠ .

٥ - النووي ، المجموع ، ج ٥ ، ص ٤١٠ و قد ذهب الى هذا الرأي أبو حنيفة و الأوزاعي =

المدقة ، قال : فنعم اذن " (١) . فأخذته الناقة لكان البعيرين باعتبار القيمة . (٢)

٢ - و ماروى عن معاذ بن جبل أنه قال لأهل اليمن : اثتوني بخميس (٣) أو ليس آخذ منكم مكان الصدقة فانه أهون عليكم و خير للمهاجرين بالمدينة " . (٤)

المسألة الثالثة - حكم زكاة الدين :

ذهب الامام مكحول : الى أن الدين يمنع وجوب الزكاة في الأموال كلها من الظاهرة - الزروع و الثمار و المواشي . و الباطنة - الذهب و الفضة و عروض التجارة - و لا تؤخذ منه الزكاة حتى يقضي دينه ، و ما فضل بعد ذلك يخرج عنه زكاة اذا بلغ النصاب . (٥) و الحجة لهذا المذهب :-

١ - أن المدين خارج عن عمومات الزكاة لأنه محتاج للمال حاجة أصلية ، و الصدقة انما تجب

-
- = المصدر السابق ، المرغيناني ، الهداية ، ج ١ ، ص ١٠١ . و الكاساني ، بدائع الصنائع ، ج ٢ ، ص ٢٥ .
- ١ - البيهقي ، سنن ، ج ٤ ، ص ١١٣ . و قال عنه ابن التركماني : قوى من حيث السند . انظر : علاء الدين المارديني الشهير " بابن التركماني " (٧٤٥ هـ - ١٣٤٤ م) الجوهر النقي وهو ذيل لكتاب السنن الكبرى للبيهقي ، ج ١٠ ، دار الفكر ، ج ٤ ، ص ١١٣ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن التركماني ، الجوهر النقي .
- ٢ - الكاساني ، بدائع الصنائع ، ج ٢ ، ص ٢٦ .
- ٣ - الخميس : هو الثوب الذي يبلغ طوله خمسة أذرع . ابن الجوزي ، غريب الحديث ، ج ١ ، ص ٣٠٦ .
- ٤ - البيهقي ، سنن ، ج ٤ ، ص ١١٣ .
- ٥ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٢٩١ . و قد ذهب الى هذا الرأي ابن عباس و الثوري و ابو حنيفة و أحمد في رواية عنه . المصدر السابق . و المرغيناني ، الهداية ، ج ١ ، ص ٩٦ .

- على الأغنياء^(١) لقوله صلى الله عليه وسلم : " لا صدقة الا عن ظهر غني " . (٢)
٢ - و روى عن عثمان بن الأسود أنه سمع عطاء يقول : " ليس عليك في دين زكاة . . . " . (٣)

المسألة الرابعة - زكاة الثمار الموقوفة :

- ذهب الامام مكحول : الى أنه لا تجب الزكاة في الوقف اذا كان شجرا فأثمر أو أرضا فزرعت
و كان الوقف على قوم بأعيانهم فحمل لبعضهم من الثمر أو الحب نصاب . (٤)
و الحجة لهذا المذهب :
- ان الأرض ليس لها مالك معين فلم تجب عليهم قياسا على المساكين . (٥)

-
- ١ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٢٩١ . و الكاساني ، بدائع الصنائع ، ج ٢ ، ص ٦ . و ابو القاسم
ابن سلام (ت ٢٢٤ هـ - ٨٢٨ م) الأموال ، تحقيق : محمد خليل هراس ، ج ١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ،
دار الفكر ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ص ٣٩٤ - ٣٩٥ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده
فيما بعد هكذا : أبو عبيدة ، الأموال .
٢ - البخاري ، صحيح ، كتاب الزكاة ، باب (١٨) ، ج ٢ ، ص ١١٧ .
٣ - البيهقي ، سنن ، ج ٤ ، ص ١٥٠ .
٤ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٥ ، ص ٣٧٢ . و قد ذهب الى هذا الرأي طاوس و الشافعي في قول .
المصدر السابق ، و الشرييني ، مغني المحتاج ، ج ٥ ، ص ٢٨٢ .
٥ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٥ ، ص ٣٧٢ .

المطلب الثاني

صدقة الفطر

وفيه : مسألة واحدة

مقدار الواجب في زكاة الفطر :

ذهب الامام مكحول : الى أن مقدار صدقة الفطر صاع من تمر أو شعير . (١)

والحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد و الحر و الذكر و الانثى و الصغير و الكبير من المسلمين " . (٢) الحديث .
- ٢ - و روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : " اني أحب اذا وسع الله على الناس أن يتموا صاعاً من قمح عن كل انسان " . (٣) .

-
- ١ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٣ ، ص ١٧١ . و قد ذهب الى هذا الرأي مالك و الشافعي و أحمد و غيرهم ، محمد عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠ هـ - ١٨١٤ م) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٤ ، دار الفكر ، بدون تاريخ ، ج ١ ، ص ٥٠٥ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الدسوقي ، حاشية . و الشافعي ، الأم ، ج ٢ ، ص ٥٧ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٣٥٢ .
 - ٢ - البخاري ، صحيح ، كتاب الزكاة ، باب (٧٠) ج ٢ ، ص ١٣٨ . و مسلم ، صحيح ، كتاب الزكاة ، باب (٤) ج ١ ، ص ٦٧٧ .
 - ٣ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٣ ، ص ١٧٣ .

المبحث الرابع

أحكام الميام

و فيه : أربع مسائل

المسألة الأولى - حكم من أصبح صائما في رمضان ثم سافر :

ذهب الامام مكحول : الى أن من كان مقيما ثم سافر بعد طلوع الفجر لا يجوز له أن يفطر ذلك اليوم (١)

و الحجة لهذا المذهب :

أن الصوم عبادة اجتمع فيها الحضر و السفر ، فغلب فيها جانب الحضر و هو الأصل . (٢)

المسألة الثانية - حكم القبلة للمائم :

ذهب الامام مكحول الى كراهة القبلة لمن حركت شهوته دون غيره ، فتكسره للشاب دون الشيخ . (٣)

و الحجة لهذا المذهب :

١ - ما روى عن أبي هريرة " أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن المباشرة للمائم فرخص

-
- ١ - الخطابي ، معالم السنن ، ج ٣ ، ص ٢٩١ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٣ ، ص ١٣ . و ابن قيم الجوزية ، تهذيب ، ج ٣ ، ص ٢٩١ . و قد ذهب الى هذا الرأي الزهري و الأوزاعي و يحيى الأنصاري و أبو حنيفة و مالك و الشافعي و أحمد في رواية عنه . المصادر السابقة ، الموصلي ، الاختيار ج ١ ، ص ١٣٤ . و محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف " بالحطاب " (ت ٩٥٤ هـ - ١٥٤٧ م) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، ج ٦ ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، ج ٢ ، ص ٤٤٥ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الحطاب ، مواهب الجليل . و ابن جزى ، القوانين الفقهية ، ص ٨٢ . و الشافعي ، الأم ، ج ٢ ، ص ٨٧ .
 - ٢ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٣ ، ص ١٣ .
 - ٣ - ابن حزم ، المحلى ، ج ٦ ، ص ٢١٠ . و قد ذهب الى هذا الرأي أبو حنيفة و الشافعي و سفيان

- له ، و آتاه آخر فسأله فنهاء ، فاذا الذي رخص له شيخ ، و الذي نهاء شاب " (١)
- ٢ - و ما روى عن عطاء بن يسار أن عباس سئل عن القبلة للمائم فأرخص فيها للشيخ و كرهها للشاب " (٢) .
- ٣ - أن الشاب لا يأمن أن تغلبه الشهوة فلا يملك نفسه فينزل فيفسد صومه ، و هذا غير متحقق في الشيخ . (٣) .

المسألة الثالثة - تكرار الجماع قبل التكفير :

اتفق الفقهاء على أن من جامع زوجته مرة ثانية في يوم واحد قبل التكفير عن الأول فكفارة واحدة تجزؤه ، و اختلفوا فيمن كرر الجماع في يوم آخر قبل التكفير . (٤)

ذهب الامام مكحول : الى أنه لا تجزى كفارة واحدة بل يلزمه كفارتان . (٥)

و الحجة لهذا المذهب :

" أن كل يوم عبادة منفردة ، فاذا وجبت الكفارة بافساده لم تتداخل كرمضانين وكالحجتين " (٦)

المسألة الرابعة - حكم من أفطر صوم التطوع :

اتفق العلماء على أنه ليس على من أفطر لعذر في صيام تطوع قضاء ، و اختلفوا فيما

-
- = و غيرهم . الدر المختار ، الحمكفي ، ج ٢ ، ص ٤١٧ . و النووي ، المجموع ، ج ٦ ، ص ٣٥٤ . و الشوكاني ، نبيل الأوطار ، ج ٤ ، ص ٢٨٩ .
- ١ - أبو داود ، سنن ، كتاب الصوم ، باب (٣٥) حديث رقم (٢٣٨٧) ، ج ٢ ، ص ٧٨٠ - ٧٨١ .
- و البيهقي ، سنن ، ج ٤ ، ص ٢٣١ - ٢٣٢ .
- ٢ - البيهقي ، سنن ، ج ٤ ، ص ٢٣٢ .
- ٣ - النووي ، المجموع ، ج ٦ ، ص ٣٥٤ .
- ٤ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٣ ، ص ٣٢ .
- ٥ - المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٢ . و قد ذهب الى هذا الرأي عطاء و ابن المنذر و الليث و مالك و الشافعي و أحمد في رواية . المصدر السابق .
- ٦ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٣ ، ص ٣٣ .

إذا أفطر لغير عذر . (١)

ذهب الامام مكحول : الى أنه من شرع في صوم تطوع ثم أفطر لزمه القضاء . (٢)

و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - قوله تعالى : " و لا تبطلوا أعمالكم " (٣) وجه الدلالة : من دخل في قرية لم يجز له الخروج منها قبل أن يتمها لأن في ذلك أبطلا للعمل و قد نهى الله عن ابطاله . (٤)
- ٢ - ما روى عن عائشة قالت : " أهدى لي و لحفمة طعام ، و كنا صائمتين ، فأفطرنا ، ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلنا له : يا رسول الله ، إنا أهديت لنا هدية فاشتبهيناها فأفطرنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا عليكم ، صوما مكانه يوما آخر " . (٥)
- ٣ - و روى عن ابن عباس أنه قال : " اذا أصبح أحدكم صائما فبداله أن يفطر فليصم يوما مكانه " (٦) .

-
- ١ - ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ٣١١ .
 - ٢ - ابن أبي شيبه ، مصنف ، ج ٣ ، ص ٣٠ و ص ٩٥ . و شوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٤ ، ص ٢٧٢ . و قد ذهب الى هذا الرأي النخعي و أبو حنيفة و مالك و رواه عن أحمد ، المرغيناني ، الهداية ج ١ ، ص ١٢٧ . و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ٣١١ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٣ ، ص ٤٤ . و شوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٤ ، ص ٢٧٢ .
 - ٣ - سورة محمد ، آية ٣٣ .
 - ٤ - محمد علي الصابوني ، روائح البيان في تفسير آيات الأحكام من القرآن ، ج ٢ ، مكتبة الغزالي ، دمشق ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م . ج ٢ ، ص ٤٦٨ . سيشار الى هذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا : الصابوني ، روائح البيان .
 - ٥ - أبو داود ، سنن ، كتاب الصوم ، باب (٧٣) حديث رقم (٢٤٥٧) ج ٢ ، ص ٨٢٦ و اللفظ له ، و البيهقي ، سنن ، ج ٤ ، ص ٢٧٩ .
 - ٦ - البيهقي ، سنن ، ج ٤ ، ص ٢٨١ .

المبحث الخامس

أحكام الحج

وفيه : مسألتان

المسألة الأولى - من هم حاضرو المسجد الحرام ؟

لا خلاف بين الفقهاء في أن دم المتعة لا يجب على حاضري المسجد الحرام بنص القرآن الكريم " ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام " (١) و إنما اختلفوا في من هم حاضرو المسجد الحرام (٢)

ذهب الامام مكحول : الى أن حاضري المسجد الحرام هم من كان أهله دون الميقات . (٣)

والحجة لهذا المذهب : -

- " أنه موضع شرع في النسك فأشبهه الحرم " (٤) .

المسألة الثانية - حكم لبس القفازين (٥) للمحرمة :

ذهب الامام مكحول : الى اباحة لبس القفازين للمرأة

-
- ١ - سورة البقرة ، آية ١٩٦ .
 - ٢ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٣ ، ص ٢٤٥ .
 - ٣ - الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ١ ، ص ٣٦٠ . وابن حزم ، المحلى ، ج ٧ ، ص ١٤٦ . وابن قدامة ، المغني ، ج ٣ ، ص ٢٤٦ . والنووي ، المجموع ، ج ٧ ، ص ١٨٢ . وابن حجر ، فتح الباري ، ج ٣ ، ص ٤٣٤ . وقد ذهب الى هذا الرأي أبو حنيفة والشافعي في القديم . المصادر السابقة .
 - ٤ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٣ ، ص ٢٤٦ .
 - ٥ - القفاز : لباس من الحلي تلبسه المرأة في يديها . ابن الاثير ، النهاية ، ج ٤ ، ص ٩٠ . وسعدي أبو جيب ، القاموس الفقهي لغة واصطلاحا ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، ص ٣٠٧ . سيشار الى هذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا : أبو جيب ، القاموس الفقهي .

حال احرامها . (١)

و الحجّة لهذا المذهب :

- "انه عضو يجوز ستره بغير المخيط فجاز ستره به كالرجلين " (٢)

١ - ابن حزم ، المحلى ، ج ٧ ، ص ٨٢ . وقد ذهب الى هذا الرأى عائشة و عطاء و الثـورى

و الشافعي في قول و غيرهم . المصدر السابق ، و ابن قدامة ، المغنبي ، ج ٣ ، ص ١٥٦ .

و النووى ، المجموع ، ج ٧ ، ص ٢٦٣ .

٢ - ابن قدامة ، المغنبي ، ج ٣ ، ص ١٥٦ .

الفصل الثاني

أحكام المعاملات

و يشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول :

أحكام البيع -

المبحث الثاني :

أحكام الربا -

المبحث الثالث :

أحكام القرض -

المبحث الرابع :

أحكام المزارعة -

المبحث الخامس :

أحكام الاجارة -

المبحث السادس :

أحكام العارية

المبحث الأول

أحكام البيع

وفيه : مسألتان

المسألة الأولى : حكم بيع الغائب اذا وصف :

ذهب الامام مكحول : الى أنه يثبت خيار الرؤية^(١) للمشتري من المبيع الغائب وان وجدته كما شرطه . (٢)

الأدلة :

- ١ - ما روى عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من اشترى شيئاً لم يـمره فهو بالخيار اذا رآه " . (٣)
- ٢ - وما روى أيضا أن عثمان بن عفان رضي الله عنه باع أرضا بالبصرة من طلحة بن عبيد الله^(٤) ، فقبل لطلحة بن عبيدالله : انك قد غبننت ، فقال : لي الخيار ، لأني

-
- ١ - خيار الرؤية : " أن يشتري أحد شيئا لم يره ، فيكون له الخيار حين يراه ، فان شاء قبله وان شاء فسخ البيع " مصطفى أحمد الزرقاء ، العقود المسماة في الفقه الاسلامي ، ج ١ ، "عبارة عن ملزمة مكتوبة بخط اليد " ص ٣٨ . سيثار الى هذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا : الزرقاء ، العقود المسماة .
 - ٢ - ابن حزم ، المحلى ، ج ٨ ، ص ٣٣٨ . وقد ذهب الى هذا الرأي أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي ، ورواية عن أحمد . المرغيناني ، الهداية ، ج ٣ ، ص ٣٢ - ٣٣ . والشرييني ، مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ١٨ . وابن قدامة ، المغني ، ج ٤ ، ص ١٥ .
 - ٣ - الدارقطني ، سنن ، وضعفه الدارقطني و رواه من طريق آخر عن مكحول مرسلا ، ج ٣ ، ص ٥٤ . والبيهقي ، سنن ، ج ٥ ، ص ٢٦٨ .
 - ٤ - طلحة بن عبيدالله : - هو طلحة بن عبيدالله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن مرة التيمي ، أحد العشرة ، استشهد يوم الجمل سنة ست و ثلاثين ، ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج ١ ، ص ٣٧٩ .

المبحث الثاني

أحكام الربا

و فيه : مسألة واحدة

- بيع الحنطة بالدقيق :

ذهب الامام مكحول : الى عدم جواز بيع الحنطة بالدقيق . (١)

و الحجة لهذا المذهب :

- ان التساوي في بيع الحنطة بالدقيق غير متحقق لانكباس الدقيق في المكيال أكثر من الحنطة . (٢)

-
- ١ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٤ ، ص ٣٨ . و تقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي (ت ٧٥٦ هـ - ١٢٥٥ م) تكملة المجموع شرح المذهب و هو مطبوع مع المجموع للنووي ، و التكملة الثانية للمطيعي و الثالثة للعقبي ، ٢٠ ج ، دار الفكر ، ج ١١ ، ص ١١٣ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : السبكي ، تكملة المجموع ، و قد ذهب الى هذا الرأي سعيد بن المسيب و الحسن البصري و حماد والثوري و أبو حنيفة و المشهور عن الشافعي و رواية عن أحمد . المصادر السابقة ، و الموصل ، الاختيار ، ج ٢ ، ص ٣٢ .
- ٢ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٤ ، ص ٣٨ . و الموصل ، الاختيار ، ج ٢ ، ص ٣٢ .

المبحث الثالث

أحكام القرض (١)

و فيه : مسألة واحدة

- وفاء الدين بأكثر مما أخذ :

ذهب الامام مكحول : الى أن من تطوع عند قضاء ما عليه ، بأن يعطى خيرا مما أخذ في القدر أو الصفة أو أقل مما أخذ برضاهاما اجاز ، و كذلك ان كتب له بها سفتجة (٢) أو قضاة في بلد آخر جاز . (٣)

و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن أبي رافع رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرا (٤) ، فقدمت عليه ابل من ابل الصدقة ، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكراه ، فرجع أبو رافع فقال لم أجد فيها الا خيارا رباعيا (٥) فقال : " أعطه اياه . ان خيار الناس أحسنهم قضاء " (٦) .

-
- ١ - القرض : ما تعطيه من المثليات لتتقاضاه في المستقبل . الحمكفي ، الدر المختار ، ج ٢ ، ص ١٦١ . و قلعه جي و قنبيبي ، معجم لغة الفقهاء ، ص ٣٦٠ .
 - ٢ - السفتجة : بالفتح و الضم هي : " ان يقرض انسانا ليقضيه المستقرض في بلد يريد المقرض ليستفيد به سقوط خطر الطريق " . ابن عابدين ، رد المحتار ، ج ٥ ، ص ٣٥٠ .
 - ٣ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٤ ، ص ٢١٢ . و قد ذهب الى هذا الرأي جمهور العلماء . المصدر السابق ، و ابن حزم ، المحلى ، ج ٨ ، ص ٧٧ . و مابعدا .
 - ٤ - بَكْرًا : "الفتى من الابل ، فهو بمنزلة الغلام " ابن الجوزي ، غريب الحديث ، ج ١ ، ص ٨٤ .
 - ٥ - رباعيا : و هو الذكر من الابل ، و الانثى رباعية ، و اذا دخل في السنة السابعة . ابن الاثير ، النهاية ، ج ٢ ، ص ١٨٨ .
 - ٦ - مسلم ، صحيح ، كتاب المساقاة ، باب (٢٢) حديث رقم (١١٨) ، ج ٢ ، ص ١٢٢٤ .

٢ - وما روى عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : " أتيت النبي صلى الله عليه وسلم و هو في المسجد و كان لي عليه دين فقضاني و زادني " . (١)

١ - البخاري ، صحيح ، كتاب الاستقراض ، باب (٧) ، ج ٣ ، ص ٨٤ .

و قد اعترض بعض الفقهاء ، كابن عباس و ابن عمر على ذلك لأنه أخذ فضلا عن قرضه ، و كل قرض جر نفعا فهو حرام . نقول : اذا اشترط عليه ذلك بأن يرد القرض أفضل مما أخذ فهو منهبي عنه لأنه قرض جر منفعة ، أما اذا رده أفضل مما أخذ بغير شرط فلا بأس لأن الزيادة لسم تكن عوضا في القرض و لا وسيلة اليه . و ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم بأحاديث صحيحة أنه رد خيرا مما أخذ . انظر : ابن قدامة ، المغني ، ج ٤ ، ص ٢١٢ . و ابن حزم المحلى ، ج ٨ ، ص ٧٧ - ٧٨ .

المبحث الرابع

أحكام المزارعة (١)

وفيه : مسألة واحدة

- كراء الأرض البيضاء :

ذهب الامام مكحول : الى عدم جواز كراء الأرض البيضاء بالدرهم ولا بالدنانير ولا معاملة
الأن يزرع الرجل أرضه أو يمنحها . (٢)
و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن رافع بن خديج بن رافع عن عمه ظهير بن رافع ، قال ظهير : " لقد نهانا رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان بنا رافقا ، قلت : ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فهو حق ، قال : دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما تصنعون بمحاقلكم ؟ (٣) قلت
نؤجرها على الربع وعلى الأوسق من الثمر والشعير ، قال : لا تفعلوا ازرعوها أو زرعوها
أو امسكوها . قال رافع ، قلت : سمعا وطاعة " . (٤)
- ٢ - ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من كانت
له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه فان أبي فليمسك أرضه " . (٥)

-
- ١ - المزارعة هي : " معاقدة دفع الأرض الى من يزرعها على أن الغلة بينهما على ما شرطاً " . نجم
الدين بن حفص النسفي (ت ٥٣٧ هـ - ١١٤٢ م) طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية ، تحقيق :
خليل الميس ، ج ١ ، دار القلم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، ص ٣٠٤ . سيشار
الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : النسفي ، طلبه الطلبة .
 - ٢ - ابن حزم ، المحلى ، ج ٨ ، ص ٢١٣ . وقد ذهب الى هذا الرأي عطاء و مجاهد و الحسن البصرى
و الشافعي ، المصدر السابق ، و الشيرازي ، المهذب ، ج ١ ، ص ٣٩٤ . و ابن قدامة ، المغني
ج ٥ ، ص ٢٤١ .
 - ٣ - المحافل : المزارع ، فيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ج ٣ ، ص ٣٦٩ .
 - ٤ - البخارى ، صحيح ، كتاب الحرث و المزارعة ، باب (١٨) ج ٣ ، ص ٧١ - ٧٢ .
 - ٥ - المصدر السابق ، باب (١٨) ، ج ٣ ، ص ٧٢ . و مسلم ، صحيح ، كتاب البيوع ، باب (١٧) حديث
رقم (١٠٢) ج ٢ ، ص ١١٧٨ .

المبحث الخامس

أحكام الاجارة (١)

و فيه : مسألة واحدة

- ضمان الأجير :

ذهب الامام مكحول : الى أن كل الأجراء يضمنون ما يتلف في أيديهم ولو بغير تعد أو تقصير منهم . (٢)

و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن علي انه كان يضمن الأجير . و في رواية عنه أنه كان يضمن الصباغ و المائغ و يقول : " لا يملح للناس الاذاك " (٣)
- ٢ - أن الأجير مطالب بالحفظ لانه لا يستطيع العمل بدون ذلك ، فاذا هلك يضمنه قياسا على الوديعة . (٤)

١ - الاجارة هي : " عقد على المنافع بعوض " المرغيناني ، الهداية ، ج ٣ ، ص ٢٣١ .

٢ - ابن حزم ، المحلى ، ج ٨ ، ص ٢٠٢ . و قد ذهب الى هذا الرأي عمر و علي و صاحبان و الشافعي في أحد قوليه . ابن قدامة ، المغني ، ج ٥ ، ص ٣٠٦ . و الموصلي ، الاختيار ، ج ٢ ، ص ٥٤ . و اسماعيل بن يحيى المزني (ت ٢٦٤ هـ - ٨٧٧ م) مختصر المزني ، ج ٧ ، ص ٥٥ ، م ، و هو مطبوع مع كتاب الأم . للشافعي ، ج ٣ ، ص ٨٥ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : المزني ، مختصر .

٣ - البيهقي ، سنن ، ج ٦ ، ص ١٢٢ .

٤ - المرغيناني ، الهداية ، ج ٣ ، ص ٢٤٤ . و الشافعي . ، الأم ، ج ٣ ، ص ٢٦١ .

المبحث السادس

أحكام العارية^(١)

وفيه : مسألة واحدة

- ضمان العارية :

ذهب الامام مكحول : الى وجوب ضمان العارية اذا تلفت سواء تعدى فيها المستعير أم لسم يتعد . (٢)

والحجة لهذا المذهب :

- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " علي اليد ما أخذت حتى تؤديه " . (٣)

- أخذ مال غيره لمنفعة نفسه من غير استحقاق ولا اذن في الاتلاف ، فكان مضمونا كالغاصب^(٤)

١ - العارية هي : " اباحة الانتفاع بما يحل به مع بقاء عينه " الشربيني ، مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٢٦٣ .

٢ - ابن حزم ، المحلى ، ج ٩ ، ص ١٧٠ . وقد ذهب الى هذا الرأي ابن عباس و أبو هريرة وعطاء و اسحاق و اليه ذهب الشافعي و أحمد . المصدر السابق . و الشربيني ، مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٢٦٧ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٥ ، ص ١٢٨ .

٣ - ابن ماجة ، سنن ، كتاب الصدقات ، باب (٥) حديث رقم (٢٤٠٠) و اللفظ له ، ج ٢ ، ص ٨٠٢ . و ترمذي ، سنن ، كتاب البيوع ، باب (٣٩) حديث رقم (١٢٦٦) و قال حديث حسن صحيح . ج ٣ ، ص ٥٦٦ .

٤ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٥ ، ص ١٢٩ .

الفصل الثالث

أحكام الأحوال الشخصية

ويشتمل على مباحث : -

المبحث الأول :

• أحكام النكاح

المبحث الثاني :

• أحكام الرضاع

المبحث الثالث :

• أحكام الطلاق

المبحث الرابع :

• أحكام الخلع

المبحث الخامس :

• أحكام الإيلاء

المبحث السادس :

• أحكام اللعان

المبحث السابع :

• أحكام العدة

المبحث الثامن :

• أحكام الميراث والوصية

المبحث الأول

أحكام النكاح

وفيه : تسع مسائل

المسألة الأولى - الولاية في عقد النكاح :

ذهب الامام مكحول : الى أن الولي شرط في عقد النكاح وأنه لا يجوز الا به . (١)

و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - قوله تعالى : " و اتكحوا الايامى منكم و الصالحين من عبادكم و إمائكم " (٢) و قوله تعالى :
" و لا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا " (٣) و هذا الخطاب للولي و ليس للمرأة . (٤)
- ٢ - ما روى عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا نكاح الا بولي " (٥)
- ٣ - و ما روى عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أيما امرأة تكحت بغير
اذن وليها فنكاحها باطل - ثلاث مرات - فان دخل بها فالمهر لها بما أصاب منها ، فان

-
- ١ - أبو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابورى (ت ٣١٨ هـ - ٩٣٠ م) اختلاف العلماء ،
مخطوط موجود في دار الكتب القطرية - الدوحة ، فهرس المخطوطات المصورة و هو مصور عن
النسخة المخطوطة المحفوظة بمكتبة لاله لي الملحقة بالمكتبة السليمانية باستانبول تحت
رقم ٦٢٢ ، لوحة رقم ١٩٠ . يشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن المنذر ،
اختلاف العلماء " مخطوط " . و ابن حزم ، المحلى ، ج ٩ ، ص ٤٥٤ ، و قد ذهب الى هذا
الرأى جمهور العلماء غير الحنفية . المصدران السابقان . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٥٥ .
 - ٢ - سورة النور آية ٣٢ .
 - ٣ - سورة البقرة آية ٢٢١ .
 - ٤ - ابن حزم ، المحلى ، ج ٩ ، ص ٤٥١ .
 - ٥ - ابو داود ، سنن ، كتاب النكاح ، باب (٢٠) حديث رقم (٢٠٨٥) ج ٢ ، ص ٥٦٨ و الترمذى ،
سنن ، كتاب النكاح ، باب (١٤) حديث رقم (١١٠١) ج ٣ ، ص ٤٠٧ و ابن ماجه ، سنن ،
كتاب النكاح ، باب (١٥) حديث رقم (١١٨١) ج ١ ، ص ٦٠٥ .

تشاجروا فالسلطان وليّ من لا وليّ له " (١)

٤ - وما روى عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها ، فان الزانية هي التي تزوج نفسها . " (٢)

المسألة الثانية - الموطوءة بنكاح فاسد :

ذهب الامام مكحول : الى وجوب المهر للموطوءة بنكاح فاسد و لا فرق بين كون الموطوءة أجنبية أو من ذوات محارمه . (٣)

والحجة لهذا المذهب :

١ - قوله صلى الله عليه وسلم : " لها الصداق بما استحللت

١ - أبو داود ، سنن ، كتاب النكاح ، باب (٢٠) حديث رقم (٢٠٨٣) ج ٢ ، ص ٥٦٦ و الترمذى ، سنن ، كتاب النكاح ، باب (١٤) حديث رقم (١١٠٢) و قال عنه : حديث حسن . ج ٣ ، ص ٤٠٧ - ٤٠٨

٢ - ابن ماجة ، سنن ، كتاب النكاح ، باب (١٥) حديث رقم (١٨٨٢) ج ١ ، ص ٦٠٥ ، ٦٠٦ و اللفظ له . و الدارقطني ، سنن ، ج ٣ ، ص ٢٢٨

و قد خالف أبو حنيفة و أبو يوسف الامام مكحولا و من وافقه و قالوا : للمرأة البالغة العاقلة تزويج نفسها و غيرها و استدلا بما يأتي :

١ - قوله تعالى : " ولا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن " : البقرة ٢٣٢ : فأضاف النكاح الى المرأة و نهى عن منعها منه .

٢ - أن النكاح حق خالص للمرأة و هي أهل لمباشرته لكونها عاقلة ، و لهذا كان لها التصرف في سائر أموالها و لها الحق في اختيار الزوج و ذهب أبو ثور السبيعي رأياً و سبباً : و هو لابد من رضا المرأة و وليها معا - فان رضيا فلكل واحد منهما اجراء العقد . وهو الراجح و الله تعالى أعلم .

المصادر : المرغيناني ، الهداية ، ج ١ ، ص ١٩٦ و داماد أفندي ، مجمع الأنهر ، ج ١ ، ص ٣٣٢ ، و الشيرازي ، المهذب ، ج ٢ ، ص ٣٥ و ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٦ - ٧ و الزجيلي ، الفقه الاسلامي ، ج ٧ ، ص ٨٤

٣ - ابن المنذر ، الاشراف ، ج ٤ ، ص ٦٩ و اختلاف العلماء مخطوط ، لوحة رقم ٢٠٤ و ابن

من فرجها " (١)

وقوله عليه السلام : " فان دخل بها فالمهر لها بما أصاب منها " (٢)

٢ - ما روى عن المغيرة عن ابراهيم " في رجل تزوج ذات محرم منه قال : ان دخل بها
فلها المداق " (٣)

أما الدليل على عدم الفرق بين كون الموطوءة أجنبية أو من ذوات محارمه هو : أنه أتلّف
منفعة البضع بالوطء فيلزمه الضمان قياساً على الأجنبية. (٤)

المسألة الثالثة - نكاح الشغار : (٥)

ذهب الامام مكحول : الى أن نكاح الشغار اذا وقع فهو صحيح و يجب مهر المثل. (٦)

== قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٢٠٩ و قد ذهب الى هذا الرأي ، النخعي و الأوزاعي و الثوري واليه
ذهب الشافعي و رواية عن أحمد و غيرهم . المصدران السابقان . و الشريبي ، مغني
المحتاج ، ج ٣ ، ص ٢٣٣ .

١ - أبو داود ، سنن ، كتاب النكاح ، باب (٢٨) حديث رقم (٢١٣١) و قال عنه : مرسل . ج ٢ ،
ص ٥٩٩ .

٢ - سبق تخريجه . ص ١٢٦ .

٣ - سعيد بن منصور بن شعبة الخرساني (ت ٢٢٧ هـ - ٨٤١ م) سنن سعيد بن منصور ، تحقيق
حبيب الرحمن الأعظمي ، ج ٢ ، المطبوع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ج ١ ، ص ٢١٦ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا :
سعيد بن منصور ، سنن .

٤ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٢١٠ .

٥ - الشغار : هو أن يزوج الرجل وليته على أن يزوجه الآخر وليته و لا صداق بينهما
الا بضع هذه ببضع الأخرى . ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٥٧ .

٦ - محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٨ هـ - ٩٣٠ م) الاشراف على مذاهب العلماء ، تحقيق

أبوحماد صغير أحمد محمد حنيف ، ج ١ ، و هو الجزء الرابع المطبوع ، دار طبية ، الرياض ، ج ٤ ،
ص ٥٨ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن المنذر ، الاشراف . و ابن قدامة ،

المغني ، ج ٧ ، ص ١٣٤ . والشوكاني نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ٢٧٩ . وقد ذهب الى هذا الرأي عطاء

بن أبي رباح و عمرو بن دينار و الزهري و الثوري و أبو ثور و أبو حنيفة . المصادر السابقة ،

و المرغيناني ، الهداية ، ج ١ ، ص ٢٠٦ .

و الحجة لهذا المذهب :

- ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " نهى عن الشغار . . . " (١)
و نهى النبي صلى الله عليه وسلم معلل بعدم ذكر الصداق ، فان سمي صداق المثل صح العقد . (٢)

المسألة الرابعة - نكاح المتعة (٣) :

ذهب الامام مكحول : الى أن نكاح المتعة حرام (٤) .

و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن الربيع بن سبرة الجهني (٥) أن أياه حدثه ، أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " يا أيها الناس ! اني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء . و ان الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة " . (٦)
٢ - ما روى عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " نهى عن متعة النساء يوم خيبر و عن أكل لحوم الحمر الانسية " . (٧)

-
- ١ - البخارى ، صحيح ، كتاب النكاح ، باب (٢٨) ، ج ٦ ، ص ١٢٨ .
٢ - المرغيناني ، الهداية ، ج ١ ، ص ٢٠٧ . و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٥٧ .
٣ - نكاح المتعة : " هو أن يقول الرجل أتمتع بك كذا مرة بكذا من المال " . المرغيناني ، الهداية ، ج ١ ، ص ١٩٥ .
٤ - ابن أبي شيبه ، مصنف ، ج ٤ ، ص ٢٩٤ . و قد ذهب الى هذا الرأي جمهور العلماء . ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ١٣٦ .
٥ - الربيع بن سبرة الجهني : تابعي من الطبقة الثالثة ، روى عنه ابنه عبدالعزيز و عبدالملك ، و الليث و الزهري و آخرون و هو ثقة روى له مسلم . النووي ، تهذيب الاسماء و اللغات ، ج ١ ، ص ١٨٧ . و الذهبي ، الكاشف ، ج ١ ، ص ٢٣٥ . و ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج ١ ، ص ٢٤٥ .
٦ - مسلم ، صحيح ، كتاب النكاح ، باب (٣) حديث رقم (٢١) ج ٢ ، ص ١٠٢٥ .
٧ - المصدر السابق ، حديث رقم (٢٩) ، ج ٢ ، ص ١٠٢٧ .

المسألة الخامسة : نكاح الزانية و الزاني :

ذهب الامام مكحول : الى أنه لا يحل للرجل أن ينكح زانية حتى تتوب و لا المرأة تنكح زانيا حتى يتوب . (١)

و يستدل له بما يلي :

- قوله تعالى : " الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة و الزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك ، و حرم ذلك على المؤمنين " . (٢) وجه الدلالة : قيل ان هذا الحكم قبل التوبة ، أما بعدها فيزول . (٣)

المسألة السادسة - جعل تعليم القرآن صداقا :

ذهب الامام مكحول : الى عدم جواز تعليم القرآن صداقا . (٤)

و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - قوله تعالى : " و أحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم . . . " (٥) الآية ، وجه الدلالة : أن الفروج لا تستباح الا بالمال ، و تعليم القرآن ليس بمال . (٦)
- ٢ - و ما روى عن أبي النعمان الأزدي قال : " زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن ثم قال : لا يكون لأحد بعدك مهرا " . (٧)

-
- ١ - ابن حزم ، المحلى ، ج ٩ ، ص ٤٧٦ . و قد ذهب الى هذا الرأي ابراهيم النخعي و سعيد بن المسيب و عطاء و الزهري و قتادة و أحمد و غيرهم . المصدران السابقان ، و ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ١٠٧ .
 - ٢ - سورة النور آية ٣ .
 - ٣ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ١٠٨ .
 - ٤ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ١٦٣ . و قد ذهب الى هذا الرأي أبو حنيفة و المشهور عن مالك و رواية عن أحمد ، المصدر السابق ، و المرغيناني ، الهداية ، ج ١ ، ص ٢٠٧ . و ابن جزي القوانين الفقهية ، ص ١٣٥ .
 - ٥ - سورة النساء آية ٢٤ .
 - ٦ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ١٦٣ .
 - ٧ - سعيد بن منصور ، سنن ، ج ١ ، ص ١٧٦ . و انظر : الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ٣١٥ . و ابن حجر ، الاصابة ، ج ٤ ، ص ١٩٧ .

٣ - ان تعليم القرآن من الطاعات التي يتقرب بها العبد الى الله فلا يصح أن يكون صداقا . (١)

المسألة السابعة - الواهبة نفسها بلا مهر :

ذهب الامام مكحول : الى أن الواهبة نفسها بلا مهر ، و لا تسمية شيء لا تحل لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم . (٢)

و الحجة لهذا المذهب :

١ - قوله تعالى : " و امرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي أن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين " (٣) الآية . و هذا خاص للنبي صلى الله عليه وسلم و لا يكون لأحد بعده . (٤)

المسألة الثامنة - رجوع الزوج بالمداق بسبب العيوب :

ذهب الامام مكحول : الى أن من تزوج امرأة فدخل فرأى بها جنونا أو جذاما (٥) أو برصا

-
- ١ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ١٦٢ .
 - ٢ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٤ ، ص ٣٤٣ . و قد ذهب الى هذا الرأي عطاء ، و الزهري و ربيعة و أبو عبيدة و اليه ذهب مالك و الشافعي ابن المنذر ، الاشراف ، ج ٤ ، ص ٦٥ . ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٨ . و تقي الدين أبو بكر بن محمد الحسيني الحمصي (ت ٨٢٩ هـ - ١٤٢٥ م) كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار ، ج ٢ ، م ١ ، دار الفكر ، بدون تاريخ ، ج ١ ، ص ٦٢ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الحمصي ، كفاية الأخيار الجصاص أحكام القرآن ، ج ٥ ، ص ٢٢٧ .
 - ٣ - سورة الأحزاب آية ٥٠ .
 - ٤ - الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٥ ، ص ٢٣٦ . و محمد بن ادريس الشافعي (٢٠٤ هـ - ٨١٩ م) أحكام القرآن ، تحقيق : عبدالغني عبدالخالق ، ج ٢ ، م ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، ج ١ ، ص ١٨١ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الشافعي ، أحكام القرآن .
 - ٥ - الجذام : هو داء يحمر منه الجلد فيفسد و ينتن و يتقطع فيسقط . النسفي ، طلبة الطلبة ، ص ١٠٠ .

أو عفلاً^(١) فانها ترد من هذا و لها الصداق الذي استحل به فرجها العاجل و الآجل و يرجع الزوج بالصداق على من غره .^(٢)

و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن ابن عمر قال : " تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بني غفار فلمناً أدخلت رأى بكشحا^(٣) و ضحا^(٤) فردها الى أهلها و قال بلستم عليّ " .^(٥)
 - ٢ - ان خيار الفسخ يثبت للمشتري عند وجود عيب في البيع فكذلك يثبت في عقد النكاح .^(٦)
- أما دليل رجوع الزوج بالصداق على من غره : -
- ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " اذا تزوج الرجل المرأة و بها جنون أو جنذام أو برض أو قرن فان كان دخل بها فلها الصداق بمسه اياها ، و يعود على الولي بالمهر " .^(٧)

المسألة التاسعة - هل لزوجة الأسير الخيار في فسخ النكاح ؟

ذهب الامام مكحول : الى أن زوجة الأسير لا يجوز لها أن تنكح غيره حتى

-
- ١ - العفل : زوائد لحمية تخرج من فرج المرأة . ابن الأثير ، النهاية ، ج ٣ ، ص ٢٦٤ .
 - ٢ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٤ ، ص ١٦١ و ص ١٧٦ . و قد ذهب الى هذا الرأي مالك والشافعي و أحمد الا أن الشافعي لم يقل بالعففل و قال برجوع الزوج بالصداق على من غره في المذهب القديم . ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٥٥ . وابن المنذر ، الاشراف ، ج ٤ ، ص ٧٧ . والشربيني ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٢٠٢ - ٢٠٥ . و منصور يونس البهوتي (ت ١٠٥١ هـ - ١٦٤١ م) كشاف القناع على متن الاقناع ، ج ٦ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، ج ٥ ، ص ١٠٩ و ص ١١٣ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : البهوتي ، كشاف القناع .
 - ٣ - الكشح : " ما بين الخاصرة الى الضلع القموي من الجنب " النسفي ، طلبه الطلبة ، ص ١٠٠ .
 - ٤ - الوضح : البياض أي البرص . ابن الجوزي ، غريب الحديث ، ج ٢ ، ص ٤٧٢ . والنسفي طلبه الطلبة ، ص ١٠٠ .
 - ٥ - البيهقي ، سنن ، و فيه ضعف في سنده ، ج ٧ ، ص ٢١٤ .
 - ٦ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ١٥٣ .
 - ٧ - البيهقي ، سنن ، ج ٧ ، ص ٢١٥ . و ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٤ ، ص ١٧٥ .

تعلم يقين وفاته . (١)

و الحجسة لهذا المذهب : -

- " ان الأسير ليس بمفقود فلم يفسخ نكاحه كالحر " . (٢)

١ - ابن المنذر، الاشراف، ج ٤، ص ١٠٦، واختلاف العلماء، مخطوط، لوحة رقم ٢٢٢، وابن قدامة، المغني، ج ٨، ص ١٠٥ و محمد نجيب المطيعي، تكملة المجموع الثانية و هو مطبوع مع المجموع للنووي، والتكملة للسبكي والعقبي، ٢٠ ج، دار الفكر، ج ١٨، ص ١٥٨ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : المطيعي، تكملة المجموع الثانية .

و قد أجمع أهل العلم على هذا الرأي . المصادر السابقة .

٢ - ابن قدامة، المغني، ج ٨، ص ١٠٥ .

المبحث الثاني

أحكام الرضاع

وفيه : مسألتان

المسألة الأولى - المقدار المحرم من الرضاع :

ذهب الامام مكحول : الى أن قليل الرضاع و كثيره يحرم ، و لو كان قطرة واحدة . (١)

و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - قوله تعالى : "وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم و أخواتكم من الرضاعة " . (٢)
- ٢ - و ماروى عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان الله حرّم من الرضاع ما حرّم من النسب " . (٣)
- وجه الدلالة : اطلاق لفظ الرضاع في الآية و الحديث يشعر أن قليله و كثيره يحرم . (٤)
- ٣ - و ما روى عن علي و ابن مسعود رضي الله عنهما قالا : " يحرم من الرضاع قليله و كثيره " (٥)

١ - ابن المنذر ، الاشراف ، ج ٤ ، ص ١١٠ . و ابن حزم ، المحلى ، ج ١٠ ، ص ١٢ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٨ ، ص ١٣٧ . و قد ذهب الى هذا الرأي جمهور العلماء و روى ذلك عن عليّ و ابن عباس و سعيد بن المسيب و الحسن و الزهري و قتادة و الحكم و حماد و الثوري و الليث و اليه ذهب أبو حنيفة و مالك و أحمد في رواية عنه . المصادر السابقة . و المرغيناني ، الهداية ، ج ١ ، ص ٢٢٣ . و عثمان بن حسين الجعفي (ت ؟) (سراج السالك شرح أسهل المسالك ، ج ٢ ، ص ١ ، م ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، و أولاده ، مصر ، الطبعة الأخيرة ، ج ٢ ، ص ١٠٧ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الجعفي سراج المسالك .

٢ - سورة النساء آية ٢٣ .

٣ - الترمذي ، سنن ، كتب الرضاع ، باب (١) حديث رقم (١١٤٦) و قال عنه : حسن صحيح ، ج ٣ ، ص ٤٥٢ . و النسائي ، سنن ، باب (٤٩) ، ج ٦ ، ص ٩٩ .

٤ - الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٣ ، ص ٦٧ - ٦٨ . و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٧ ، ص ١١٧ .

٥ - البيهقي ، سنن ، ج ٧ ، ص ٤٥٨ . و النسائي ، سنن ، باب (٥١) ، ج ٦ ، ص ١٠١ .

المسألة الثانية - الرضاع بلبن الفحل :

اختلف الفقهاء في نشر الحرمة بين الرضيع وبين الفحل و هو الرجل الذي له اللبن أى زوج المرأة المرضع (١) .

ذهب الامام مكحول: الى أن لبن الفحل لا يحرم ما كان من قبل الرجال . (٢)

١ - ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٣٨ .

٢ - ابن حزم ، المحلى ، ج ١٠ ، ص ٤٠٤ و قد انفرد الامام مكحول عن الأئمة الأربعة في هذه المسألة

المصدر السابق . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٨ ، ص ١٤١ . و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٧ ،

ص ١٢٤ .

و سنناقش هذه المسألة ان شاء الله تعالى في فصل منفرد .

المبحث الثالث

أحكام الطلاق

وفيه : تسع مسائل

المسألة الأولى - الطلاق بلفظ بنة و برية و بائن :

ذهب الامام مكحول : الى أن الطلاق بلفظ بنة و برية و بائن يقع ثلاثا . (١)

و الحجة لهذا المذهب :

١ - ما روى عن علي رضي الله عنه قال : " الخلية و البرية و البنة و البائن و الحرام بمنزلة الثلاث " (٢)

٢ - لفظ " بنة " من البت و هو القطع ، فمن قال لزوجته : " أنت بنة " فكأنه قطع النكاح كله ، و هذا هو الطلاق الثلاث . (٤)

و لفظ " برية " يقتضي الخلو من النكاح و البراءة منه . (٥)

المسألة الثانية - حكم من قال لزوجته اعتدى :

ذهب الامام مكحول : الى أن من قال لزوجته : اعتدى ، تقس

-
- ١ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٥ ، ص ٦٨ - ٧١ و ابن حزم ، المحلى ، ج ١٠ ، ص ١٩٠ و قد ذهب الى هذا الرأي علي و ابن عمر و الحسن البصرى و زيد بن ثابت و الزهرى و مالك و رواية عن أحمد ، ابن المنذر ، الاشراف ، ج ٤ ، ص ١٦٦ ، ١٦٧ و مالك ، المدونة الكبرى ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ - ٢٨٣ و ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .
 - ٢ - البيهقي ، سنن ، ج ٧ ، ص ٣٤٤ و ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٥ ، ص ٦٦ و ص ٦٨ و ص ٧١ و الدارقطني ، سنن ، ج ٢ ، ص ٣٢ .
 - ٣ - البيهقي ، سنن ، ج ٧ ، ص ٣٤٤ .
 - ٤ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٢٩٩ .
 - ٥ - المصدر السابق ، نفس الصفحة .

تطبيقاً واحدة . (١)

والحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أنه قال لسودة أم المؤمنين " اعتدى " فجعلها تطبيقاً " (٢)
- ٢ - ما روى عن الحسن " في رجل قال لامرأته : اعتدى ، قال هي تطبيقاً ، وهو أحق بها " (٣)

المسألة الثالثة - حكم من قال لزوجته أنت عليّ حرام :

ذهب الامام محكول : الى أن من قال لزوجته : أنت عليّ حرام . فهو يمين ، و عليه فيه كفارة يمين . (٤)

الأدلة :

- قوله تعالى : " يا أيها النبي لم تحرم اما أحل الله لك تبتغسي مرضاة أزواجك و الله غفور رحيم ، قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم " (٥) وجه الدلالة : أن الله تعالى جعل الحرام يميناً . و يؤيد هذا :
- ما روى عن ابن عباس أنه قال : " الحرام يمين " " قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم " (٦)

-
- ١ - سعيد بن منصور ، سنن ، ج ١ ، ص ٢٩٥ . و ابن المنذر ، الاشراف ، ج ٤ ، ص ١٦٥ . و ابن حزم المحلى ، ج ١٠ ، ص ١٩٢ . و قد ذهب الى هذا الرأي ابن مسعود و عطاء و النخعي و الأوزاعي و مالك و أحمد في رواية عنه و غيرهم . المصادر السابقة . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٣٠١ .
 - ٢ - استدلال ابن حزم بهذا الدليل لمذهب الامام محكول و من وافقه و كذلك استدلال به ابن قدامة ولكن هذا الحديث ضعيف و لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه طلق امرأة من نساءه الا حفصة ثم راجعها ، أما سودة فلم يطلقها . ابن حزم ، المحلى ، ج ١٠ ، ص ١٩٢ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٣٠١ .
 - ٣ - سعيد بن منصور ، سنن ، ج ١ ، ص ٢٩٥ .
 - ٤ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٥ ، ص ٧٤ . و قد ذهب الى هذا الرأي جماعة من الصحابة والتابعين و روى عن أحمد ما يدل على ذلك . المصدر السابق ، و ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٣١٦ .
 - ٥ - سورة التحريم آية ١ - ٢ .
 - ٦ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٥ ، ص ٧٤ .

المسألة الرابعة - طلاق الأخرس :

ذهب الامام مكحول : الى وقوع الطلاق من الأخرس اذا طلق بالاشارة . (١)

والحجة لهذا المذهب : -

" ان الأخرس لا طريق له الى الطلاق الا بالاشارة و حاجته الى الطلاق كحاجة غيره فقامت
الاشارة مقام العبارة " (٢) .

المسألة الخامسة - حكم من قال لزوجته وهبتك لأهلك :

ذهب الامام مكحول : الى أن من قال لزوجته قد وهبتك لأهلك ، فان قبلوها فطلقة واحدة

يملك الرجعة وان لم يقبلوها فلا شيء . (٣)

والحجة لهذا المذهب : -

- أما انها واحدة : " فمحمول على ما اذا أطلق النية أو نوى واحدة " . (٤)

- وأنها رجعية : " انها طلقة لمن عليها عدة بغير عوض قبل استيفاء العدد فكانت رجعية

كقوله " أنت طالق " . (٥)

- أما انها لا تطلق اذا لم يقبلوها : " فلأنه تمليك للبضع فافتقر الى القبول " . (٦)

-
- ١ - ابن حجر ، فتح الباري ، ج ٩ ، ص ٤٣٨ . و قد ذهب الى هذا الرأي مالك و الشافعي و أحمد و غيرهم . مالك ، المدونة الكبرى ، ج ٢ ، ص ١٢٧ . و الشيرازي ، المهذب ، ج ٢ ، ص ٨٣ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٣٧٣ .
 - ٢ - الشيرازي ، المهذب ، ج ٢ ، ص ٨٣ .
 - ٣ - سعيد بن منصور ، سنن ، ج ١ ، ص ٣٦٩ . و ابن المنذر ، الاشراف ، ج ٤ ، ص ١٧٠ . و اختلاف العلماء " مخطوط " ، لوحة رقم ٢٤٥ . و ابن حزم ، المحلى ، ج ١٠ ، ص ١٢٩ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٣٠٧ . و قد ذهب الى هذا الرأي ابن مسعود و عطاء و الزهري و مسروق و مالك و أحمد و غيرهم . المصادر السابقة .
 - ٤ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٣٠٧ .
 - ٥ - المصدر السابق ، نفس الصفحة .
 - ٦ - المصدر السابق . نفس الصفحة .

المسألة السادسة - تخيير المرأة في المجلس :

ذهب الامام مكحول : الى أن من خيّر زوجته و جعل الأمر بيدها ، ليس لها أن تستعمل هذا الخيار الا في المجلس فان قامت من مجلسها قبل ان تختار فلا خيار لها . (١)
والحجة لهذا المذهب :

- ١ - روى عن عمر بن الخطاب و عثمان أيضا قالا : " أيما رجل ملك امرأته أمرها و خيّرهما فافترقا من ذلك المجلس فلم تحدث فيه شيئا فأمرها الى زوجها . " (٢) و كذلك روى عن عبدالله بن عمر و جابر و ابن مسعود و غيرهم و لم يعرف لهم مخالف من الصحابة فكان اجماعا " (٣)
- ٢ - انه خيار تمليك ، و التملكيات تحتاج الى جواب في المجلس على الفور كما في البيع . (٤)

المسألة السابعة - اضافة الطلاق الى زمن :

ذهب الامام مكحول : الى أن من أوقع الطلاق على زمن لا يقع الطلاق حتى يأتي الأجل . (٥)

-
- ١ - سعيد بن منصور ، سنن ، ج ١ ، ص ٣٧٥ . و ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٥ ، ص ٥٧ . و ابن حزم ، المحلى ، ج ١٠ ، ص ١٢١ . و قد ذهب الى هذا الرأي عمر و عثمان و ابن مسعود و جابر ابن عبدالله و عطاء و جابر بن زيد و مجاهد و الشعبي و النخعي و الأوزاعي و الثوري و أبو حنيفة و مالك في رواية عنه و أحمد المرغيناني ، الهداية ، ج ١ ، ص ٢٤٣ . و ابن المنذر ، الاشراف ، ج ٤ ، ص ١٧٨ . و مالك ، المدونة الكبرى ، ج ٢ ، ص ٢٦٩ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٣١١ .
 - ٢ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٥ ، ص ٦٢ .
 - ٣ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٣١٢ .
 - ٤ - المرغيناني ، الهداية ، ج ١ ، ص ٢٤٣ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٣١٢ .
 - ٥ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٥ ، ص ٢٩ . و قد ذهب الى هذا الرأي ابن عباس و عطاء و جابر بن زيد و النخعي و الثوري و أبو هاشم و اسحاق و أبو حنيفة و الشافعي و أحمد و غيرهم . المرغيناني ، الهداية ، ج ١ ، ص ٢٣٤ . و الشيرازي ، المهذب ، ج ٢ ، ص ٩٤ . و الشافعي ، الأم ، ج ٥ ، ص ١٦٦ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٣٢٤ .

و الحجة لهذا المذهب :

- ان هذا الطلاق ازالة ملك فان علق بزمن أو صفة فلا يقع قبلها بل يقع حتى يأتي الأجل المعلق عليه قياسا على العتق . (١)

المسألة الثامنة - تعليق الطلاق على النكاح :

ذهب الامام مكحول : الى أن الطلاق المعلق على النكاح يقع ، فمن قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق يقع . (٢)

و الحجة لهذا المذهب :

١ - " أن تعليق هذا الطلاق لا يشترط لصحته قيام المالك في الحال ، لأن الوقوع عند الشرط والملك متيقن به عنده " (٣)

المسألة التاسعة - تعليق الطلاق على مشيئة الله تعالى :

ذهب الامام مكحول : الى أن من علق الطلاق على مشيئة الله تعالى فقال : أنت طالق ان شاء الله تعالى يقع طلاقه . (٤)

١ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٢٢٤ .

٢ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٥ ، ص ٢١ . وقد ذهب الى هذا الرأي أبو حنيفة و غيـنـسـره . المرغيناني ، الهداية ، ج ١ ، ص ٢٥٠ ، و علاء الدين السمرقندي (٥٣٩ هـ - ١١٤٤ م) تحفة الفقهاء ، ج ٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م ، ج ١ ، ص ١٩٦ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : السمرقندي ، تحفة الفقهاء ، والجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٥ ، ص ٢٣٢ . و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٨٤ .

٣ - المرغيناني ، الهداية ، ج ١ ، ص ٢٥٠ .

٤ - ابن المنذر ، الاشراف ، ج ٤ ، ص ١٨٦ . و ابن حزم ، المحلى ، ج ١٠ ، ص ٢١٧ . و ابن قدامة

المغني ، ج ٧ ، ص ٢٥٨ . وقد ذهب الى هذا الرأي سعيد بن المسيب و الحسن و قتادة و الزهري و الليث و الأوزاعي و أبو عبيد و مالك و رواية عن أحمد . المصادر السابقة .

و الحجة لهذا المذهب :

استدل ابن قدامة لأصحاب هذا المذهب بأثرين و هما :

١ - ما روى أبو جمره قال : سمعت ابن عباس يقول : " اذا قال الرجل لامرأته انت طالق ان شاء الله فهي طالق " . (١)

٢ - و ما روى عن ابن عمروابي سعيد أنهما قالوا : " كنا معاشر أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم نرى الاستثناء جائزا من كل شيء الا في العتاق والطلاق " . (٢)

وقال ابن قدامة : " و هذا نقل للاجماع ، و ان قدر أنه قول بعضهم و لم

= ابن رشد بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٧٩ . و علاء الدين المرداوي (ت ٨٨٥ هـ - ١٤٨٠ م) الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب أحمد بن حنبل ، تحقيق : محمد الفقهي ١٢ ج ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ١٣٧٧ هـ ، ج ٩ ، ص ١٠٤ . سيشار السبي هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : المرداوي ، الانصاف .

١ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٣٥٨ . و المروى عن ابن عباس خلاف ذلك و هو " من قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله ، أو غلامه حر ان شاء الله أو عتيقه المشي الى بيت الله ان شاء الله فلا شيء عليه " . انظر : محمد ناصر الدين الألباني ، ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، ج ٨ ، المكتب الاسلامي ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥ هـ - ج ٧ ، ص ١٥٤ . سيشار السبي هذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا : الألباني ، ارواء الغليل .

٢ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٣٥٨ .

يعلم له مخالف فهو اجماع " (١).

١ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٣٥٨ .

وقد ذهب أبو حنيفة و الشافعي و أحمد في رواية ثانية ، و ابن حزم الى أن الطلاق لا يقع
و استدلو بما يأتي : -

رواه

١ - قال تعالى : " و ما تشاءون الا أن يشاء الله " سورة الاسنان آية ٣٠ . قال ابن حزم :

" ونحن نعلم أن الله تعالى لو أراد امضاء هذا الطلاق ليسره لآخراجه بغير استثناء ،
فصح أنه تعالى لم يرد وقوعه اذ يسره لتعليقه بمشيئته عز و جل " .

٢ - و ما روى عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من حلف على
يمين فقال : ان شاء الله فقد استثنى فلا حنث عليه " . و قال الترمذي : حديث
حسن " .

- و الذي أراه راجحا هو : القول بعدم وقوع الطلاق اذا كان معلقا بمشيئة الله ان
قصد التعليق و ان قصد التبرك بمشيئة الله يقع . و الله تعالى أعلم .

المصادر : دالماد أفندي ، مجمع الانهر ، ج ١ ، ص ٤٢٦ . و الشريبي ، مغني المحتاج ، ج ٣ ،
ص ٣٠٢ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٣٥٨ . و ابن حزم ، المحلى ، ج ١٠ ، ص ٢١٧ .
و الترمذي ، سنن ، كتاب الايمان و النذور ، باب (٧) حديث رقم (١٥٣١) ج ٤ ، ص ٨٠٨ .

المبحث الرابع

أحكام الخلع

و فيه : مسألة واحدة

ما يقع بالخلع^(١) :

ذهب الامام مكحول : الى أن الخلع طلاق و يقع به تطليقة بائنة . (٢)

و الحجة لهذا المذهب :

- ما روى عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله : ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولا دين و لكنني أكره الكفر في الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنتردين عليه حديقته ؟ قالت : نعم . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم و سلم . اقبل الحديقة و طلقها تطليقة " (٣) و عن ابن عباس أيضا في رواية أخرى : أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الخلع تطليقة بائنة " . (٤)

-
- ١ - الخلع : " هو بذل المرأة العوض على طلاقها " . ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٦٦ .
 - ٢ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٥ ، ص ١١٢ . و ابن حزم ، المحلى ، ج ١٠ ، ص ٣٣٨ ، و ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٢٥٠ . و الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٩٥ . و قد ذهب الى هذا الرأي جماعة من الصحابة و التابعين و اليه ذهب أبو حنيفة و مالك و الشافعي في الجديد و أحمد في رواية عنه . المصادر السابقة ، و المرغيناني ، الهداية ، ج ٢ ، ص ١٣ . و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٦٩ . و الشربيني ، مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٢٦٨ .
 - ٣ - البخاري ، صحيح ، كتاب الطلاق ، باب (١٣) ج ٦ ، ص ١٧٠ .
 - ٤ - البيهقي ، سنن ، ج ٧ ، ص ٣١٦ .

المبحث الخامس

أحكام الإيلاء

و فيه : مسألة واحدة

- حكم الإيلاء (١) بعد انقضاء المدة :

اختلف الفقهاء فيما اذا مضت مدة الإيلاء و لم يحصل الرجوع عن الإيلاء ، فهل يقع الطلاق بمضي المدة؟ (٢)

ذهب الامام مكحول : الى أن الطلاق يقع بانقضاء المدة . (٣)

و يستدل له بما يلي :

- قوله تعالى : " للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فاء وا فان الله غفور رحيم و ان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم " (٤)
يقول ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير هذه الآية قال " عزم الطلاق انقضاء الأربعة أشهر و الفيء الجماع " . (٥)

- ١ - الإيلاء : " هو أن يحلف الرجل أن لا يوطأ زوجته اما مدة هي أكثر من أربعة أشهر ، أو أربعة أشهر أو بالاطلاق " ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٩٩ .
- ٢ - أبو عبدالله بن نصر المروزي (ت ٢٩٤ هـ - ٩٠٦ م) اختلاف العلماء ، تحقيق : صبحي السامرائي ، ج ١ ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . ص ١٨٢ ، سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : المروزي ، اختلاف العلماء ، و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٠٠ . و الدمشقي ، رحمة الأمة ، ص ٢٩١ .
- ٣ - المروزي ، اختلاف العلماء ، ص ١٨٤ . و ابن المنذر ، الأشراف ، ج ٤ ، ص ٢٣٠ ، وقد ذهب الى هذا الرأي بعض الصحابة و اليه ذهب أبو حنيفة . المصدران السابقان و الموصلي ، الاختيار ، ج ٣ ، ص ١٥٢ . و الدمشقي ، رحمة الأمة ، ص ٢٩١ .
- ٤ - سورة البقرة آية ٢٢٦ .
- ٥ - بيهقي ، سنن ، ج ٧ ، ص ٢٧٩ .

أما نوع الطلاق :

- ذهب الامام مكحول : الى أن الطلاق الذي يقع بعد انقضاء المدة هو رجعي . (١)
و يستدل له بما يلي :
- ١ - الأصل أن كل طلاق يقع ، يحمل على أنه رجعي ، حتى يأتي دليل يدل على أنه بائن . (٢)

-
- ١ - المروزي ، اختلاف العلماء ، ص ١٨٤ ، وابن المنذر ، الاشراف ، ج٤ ، ص ٢٣٠ ، وقد ذهب الى هذا الرأي مالك و الشافعي . ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٠٢ ، و الحصني ، كفاية الأخيار ، ج٢ ، ص ١١٢ .
- ٢ - ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٠٢ .

المبحث السادس

أحكام اللعان

وفيه : ثلاث مسائل

المسألة الأولى - اللعان^(١) بين المسلم والذمية :

ذهب الامام مكحول : الى ان اللعان لا يصح بين المسلم والذمية . (٢)

والحجة لهذا المذهب : -

- ما روى عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " أربع من النساء لا ملاعنة بينهم ، النصرانية تحت المسلم ، واليهودية تحت المسلم ، والمملوكة تحت الحر ، و الحررة تحت المملوك " . (٣)

المسألة الثانية - حكم اللعان بعد الطلاق : -

ذهب الامام مكحول : الى ان من رمى زوجته بالزنا ، ثم طلقها ثلاثا فله لعانها . (٤)

- ١ - اللعان : " كلمات معلومات جعلت حجة للمظطر الى قذف من لطح فراشه و الحق العار به أو الى نفي ولد " الشريبي، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٢٦٧ .
- ٢ - ابن المنذر ، الاشراف ، ج ٤ ، ص ٢٦٥ . وابن قدامة ، المغني ، ج ٨ ، ص ٤٠ . وقد ذهب الى هذا الرأي الزهري و الثوري و الأوزاعي و حماد و أبو حنيفة و أحمد في رواية عنسه . المصدران السابقان ، و الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٥ ، ص ١٣٤ . و المرغيناني ، الهدايسة ، ج ٢ ، ص ٢٤ .
- ٣ - الدارقطني ، سنن ، قال : في سنده ضعف و هو منقطع . ج ٣ ، ص ١٦٣ - ١٦٤ . و البيهقي سنن ، ج ٧ ، ص ٢٩٦ .
- ٤ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٨ ، ص ٤٧ . وقد ذهب الى هذا الرأي مالك و الشافعي و أحمد وغيرهم المصدر السابق ، و مالك ، المدونة الكبرى ، ج ٢ ، ص ٣٤٠ - ٣٤١ ، و الشريبي ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٣٨٣ .

و الحجة لهذا المذهب :

- قوله تعالى : " و الذين يرمون أزواجهم " (١) الآية . و القاذف زوجته يكون داخلا في عموم هذه الآية (٢)

المسألة الثالثة - حكم امتناع الزوجة عن الالتعان :

ذهب الامام مكحول : الى أن امتناع الزوجة عن الملاعنة بعد التلعان الزوج يوجب الحد عليها . (٣)

الأدلة :

- ١ - قوله تعالى : " و يدرأ عنها العذاب أن يشهد أربع شهادات . . . الآية " (٤) وجه الدلالة : (المقصود بالعذاب هو الحد المذكور في قوله تعالى : " و ليشهد عذابيها طائفة من المؤمنين " (٥) (٦)
- ٢ - أن لعان الزوج للزوجة يحقق زناها و يوجب عليها الحد لأن لعانها لها مقام الشهود الأربعة الذين تثبت بشهادتهم جريمة الزنا . (٧)

١ - سورة النور آية ٦ .

٢ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٨ ، ص ٤٧ .

٣ - ابن المنذر ، الاشراف ، ج ٤ ، ص ٢٦٧ . و الجماص ، أحكام القرآن ، ج ٥ ، ص ١٤٧ . و ابن

قدامة ، المغني ، ج ٨ ، ص ٧٤ - ٧٥ . و قد ذهب الى هذا الرأي أبو عبيد و أبو ثور و أبو

اسحق الجوزجاني و ابن المنذر و مالك و الشافعي و رواية عن أحمد . المصادر السابقة و ابن

رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٢٠ ، و الشافعي ، الأم ، ج ٥ ، ص ١٢٠ .

٤ - سورة النور آية ٨ .

٥ - سورة النور آية ٢ .

٦ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٨ ، ص ٧٥ .

٧ - المصدر السابق ، نفس الصفحة .

المبحث السابع

أحكام العدة (١)

و فيه مسألتان

المسألة الأولى - مدة تربيص امرأة المفقود :

ذهب الامام مكحول : الى ان امرأة المفقود تتربص مدة أربع سنين ثم تعتد أربع عشرة شهرا و بعدها تحل للأزواج . (٢)

والحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : " أيما امرأة فقدت زوجها فلم تدر أيسن هو فانها تنتظر أربع سنين ثم تنتظر أربعة أشهر و عشرة " . (٣)
- و من بعده قضى بذلك عثمان بن عفان و غيره من الصحابة و لم ينكر أحد عليهم . (٤)
- ٢ - يجوز فسخ النكاح بالجب و العنة و تعذر النفقة بالا عسار لفوات الاستمتاع و كل هذا حاصل في امرأة المفقود و هي أولى بالفسخ . (٥)

-
- ١ - العدد : جمع عدة و هي في الشرع " اسم لمدة تربيص فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها أو للتعبد أو لتفجعها على زوجها " . الشريبي ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٣٨٤ .
 - ٢ - ابن حجر ، فتح الباري ، ج ٩ ، ص ٤٣١ . و قد ذهب الى هذا الرأي عمر و عثمان و علي و ابن عباس و ابن عمر و عمر بن عبدالعزيز و عطاء بن أبي رباح و أبو عبيد و مالك و الشافعي في القديم . المصدر السابق ، و ابن المنذر ، الاشراف ، ج ٤ ، ص ١٠٣ . و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٥٢ . و الشريبي ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٣٩٧ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٨ ، ص ١٠٦ .
 - ٣ - البيهقي ، سنن ، ج ٧ ، ص ٤٤٥ .
 - ٤ - المصدر السابق ، نفس الصفحة ، و ابن قدامة ، المغني ، ج ٨ ، ص ١٠٦ .
 - ٥ - الشريبي ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٣٩٧ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٨ ، ص ١٠٦ .

المسألة الثانية : قدوم المفقود بعد أن تتزوج امرأته :

- اختلف الفقهاء في المفقود الذي يقدم ويجد امرأته نكحت . (١)
- ذهب الامام مكحول : الى تخييره بين زوجته و بين أخذ صداقها و تكون للزوج الثاني . (٢)
- والججة لهذا المذهب :
- ما روى عن عمر رضي الله عنه في امرأة المفقود قال : " ان جاء زوجها و قد تزوجت خيّر بين امرأته و بين صداقها ، فان اختار الصداق كان على زوجها الآخر ، و ان اختار امرأته اعتدت حتى تحل ثم ترجع الى زوجها الأول و كان لها من زوجها الآخر مهرها بما استحلت من فرجها " . (٣)
- و قد روى عن عثمان و غيره من الصحابة و لم يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان اجماعاً . (٤)

-
- ١ - ابن المنذر ، الاشراف ، ج ٤ ، ص ١٠٤ .
- ٢ - ابن حزم ، المحلى ، ج ١٠ ، ص ١٣٧ . و قد ذهب الى هذا الرأي عمر و عثمان و علي ، و عطاء و الحسن و النخعي و رواية عن أحمد و غيرهم . المصدر السابق ، و ابن المنذر ، الاشراف ج ٤ ، ص ١٠٤ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٨ ، ص ١٠٨ .
- ٣ - البيهقي ، سنن ، ج ٧ ، ص ٤٤٦ .
- ٤ - المصدر السابق ، نفس الصفحة ، و ابن قدامة ، المغني ، ج ٨ ، ص ١٠٨ .

المبحث الثامن

أحكام الميراث و الوصية

و فيه : ست مسائل

المسألة الأولى - توريث ذوي الأرحام (!)

ذهب الامام مكحول : الى أن ذوي الأرحام لا ميراث لهم . (٢)
و الحجة لهذا المذهب :

- ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن ميراث العمة و الخالة ، فسكت فنزل عليه جبريل عليه السلام فقال : حدثني جبرئيل أن لا ميراث لهما " (٣) .

المسألة الثانية - اجتماع أكثر من جدتين : -

أجمع العلماء على أن للجدة أم الأم السدس عند عدم الأم ، وأن للجدة أم الأب السدس عند فقد الأب فان اجتمعنا كان السدس بينهما و اختلفوا فيما لو كن أكثر من اثنتين . (٤)

١ - ذوو الأرحام : من لاسهم لهم في كتاب الله و لا هم عصة و هم : بنو البنات ، و بنات الأخوة و بنو الأخوات و بنات الأعمام ، و العم و أخو الأب للأم فقط و بنو الأخوة للأم و العمات و الخالات . و الأخوال . دمشق ، رحمة الأمة ، ص ٢٤٧ . و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٣٣٩ .

٢ - الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ١٨٠ . و قد ذهب الى هذا الرأي أبو بكر و عمر و عثمان و زيد و الزهري و الأوزاعي و مالك و الشافعي . المصدر السابق ، و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٣٣٩ . و دمشق ، رحمة الأمة ، ص ٢٤٧ .

٣ - البيهقي ، سنن ، ج ٦ ، ص ٢١٣ . و اللفظ له ، و الدارقطني ، سنن ، و قال عنه ضعيف ، ج ٤ ، ص ٨٠ - ٨١ .

٤ - ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٣٤٩ .

ذهب الامام مكحول : الى جواز توريث ثلاث جدات و ان كثرن ، فان كن ثلاثا فالسدس بينهن
و ان كن اربعا فالسدس بينهن . (١)

و يستدل له بما يلي :

- ١ - ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " أنه أطعم ثلاث جدات سدسا " (٢)
- ٢ - و روى " أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أطعم أربع جدات السدس " . (٣)
- ٣ - أن الجدة الزائدة ترث كأحد الثلاث لأنها أدلت بوارث . (٤)

المسألة الثالثة - حكم من أسلم على ميراث قبل أن يقسم :

ذهب الامام مكحول : الى توريث من أسلم قبل قسم ميراث موروثه المسلم . (٥)

و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن ابن عباس قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : " كل قسم قسم في الجاهلية فهو
على ما قسم له ، و كل قسم أدركه الاسلام فهو على قسم الاسلام " . (٦)

-
- ١ - ابن حزم ، المحلى ، ج ٩ ، ص ٢٧٨ . و قد ذهب الى هذا الرأي الحسن البصرى و سفيان الثوري و شريك و داود و أبو حنيفة و الشافعي في المشهور ، المصدر السابق و الموصلي الاختيار ، ج ٥ ، ص ٩٠ . و الشريبي ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٦ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٦ ، ص ١٩٠ .
 - ٢ - البيهقي ، سنن وقال عنه حديث مرسل ، ج ٦ ، ص ٢٢٦ .
 - ٣ - المصدر السابق ، نفس الصفحة .
 - ٤ - الشريبي ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٦ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٦ ، ص ١٩٠ .
 - ٥ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٦ ، ص ٢٤٩ . و ابن قيم الجوزية ، تهذيب ، ج ٤ ، ص ١٨٢ .
و قد ذهب الى هذا الرأي عمر و عثمان و ابن مسعود و الحسن بن علي و جابر بن يزيد و قتادة و حميد و اياس بن معاوية و اسحق بن راهوية و أحمد في احدى الروايتين عنه . المصدران السابقان .
 - ٦ - أبو داود ، سنن ، كتاب الفرائض ، باب (١١) حديث رقم (٢٩١٤) . ج ٣ ، ص ٢٣٠ . و ابن ماجة سنن . كتاب الرهون ، باب (٢١) ، حديث رقم (٢٤٨٥) ، ج ٢ ، ص ٨٣١ .

٢ - أن الانسان لو تجدد له صيد بعد موته ، بأن وقع في شبكته التي نصبها في حياته لثبت له الملك فيه ، و كذا يتجدد حق توريث من أسلم قبل قسم ميراث مورثه المسلم ترغيبا في الاسلام و حثا عليه . (١)

المسألة الرابعة - القتل المانع من الارث :

أجمع العلماء على أن قاتل العمدة لا يرث المقتول الا ما حكى عن ابن المسيب و ابن جبير انهما ورثاه . (٢) و اختلفوا في ميراث القاتل خطأ :
ذهب الامام مكحول : الى أنه يرث من المال و لا يرث من الدية . (٣)
و الحجة لهذا المذهب :

- ما روى عن عبدالله بن عمر " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام يوم فتح مكة فقال : لايتوارث أهل ملتين ، المرأة تراث من دية زوجها و ماله و هو يرث من ديتها و مالها مالم يقتل أحدهما صاحبه عمدا . فان قتل أحدهما صاحبه عمدا لم يرث من ديته و ماله شيئا ، و ان قتل صاحبه خطأ ورث من ماله و لم يرث من ديته " . (٤)

المسألة الخامسة - ميراث ابن الملاعنة :

ذهب الامام مكحول : الى أن ميراث ابن الملاعنة لأمه في حياتها التي هي عصبتها و لورثتها الذين هم عصبتها ان كانت قد ماتت . (٥)

-
- ١ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٦ ، ص ٢٤٩ .
 - ٢ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٦ ، ص ٢٤٤ .
 - ٣ - المصدر السابق ، نفس الصفحة . و قد ذهب الى هذا الرأي سعيد بن المسيب و عطاء و مجاهد و الزهري و الأوزاعي و أبو ثور و ابن المنذر و مالك و غيرهم . المصدر السابق . و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٣٦٠ .
 - ٤ - البيهقي ، سنن ، ج ٦ ، ص ٢٢١ .
 - ٥ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٦ ، ص ٢٢٥ . و ابن حجر ، فتح الباري ، ج ١٢ ، ص ٣١ . و الخطابي ، معالم السنن ، ج ٤ ، ص ١٧٦ - ١٧٧ . و قد ذهب الى هذا الرأي ابن مسعود و الشعبي و أحمد في رواية عنه و غيرهم . المصادر السابقة .

و الحججة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن واثلة بن الأسقع قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " المرأة تحوز ثلاثة مواريث : عتيقها و لقيطها و ولدها الذي لاعنت عليه " . (١)
- ٢ - و ما روى عن مكحول قال : " جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملائنة لأمه و لورثتها من بعدها " . (٢)
- ٣ - ما روى عن ابن عباس قال : " جاء قوم الى علي رضي الله عنه فاختموا في ولد المتلاعنين فجاء ولد أبيه يطلبون ميراثه قال : فجعل ميراثه لأمه و جعلها عصبة " (٣)
- ٤ - أن الأم قامت لابنها مقام أبيه و أمه في نسبه اليها ، فقامت مقامهما في أخذ تركته . (٤)

المسألة السادسة - كتابة الوصية والاشهاد عليها : -

- ذهب الامام مكحول : الى جواز الاشهاد على وصية من قال : اشهدوا علي بما في هذه الورقة أو قال : هذه وصيتي فاشهدوا علي بها ، و ان لم يقرأها عليهم . (٥)
- و الحججة لهذا المذهب :
- أن الرسول صلى الله عليه وسلم و من بعده الخلفاء كانوا يرسلون الى عمالهم كتباً في الأحكام التي تتعلق بالدماء و الفروج و الأموال و غيرها مختومة و لا يعلم حاملها ما فيها . (٦)

-
- ١ - الترمذى ، سنن ، كتاب الفرائض ، باب (٢٣) حديث رقم (٢١١٥) و قال عنه " حسن غريب " . ج٤ ، ص ٤٢٩ .
 - ٢ - أبو داود ، سنن ، كتاب الفرائض ، باب (٩) حديث رقم (٢٩٠٧) ج ٣ ، ص ٢٢٥ . و البيهقي ، سنن و قال : " حديث منقطع " ج ٦ ، ص ٢٥٩ .
 - ٣ - البيهقي ، سنن ، ج ٦ ، ص ٢٥٨ .
 - ٤ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٦ ، ص ٢٢٥ .
 - ٥ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٦ ، ص ٩٩ . و قد ذهب الى هذا الرأي الليث و الأوزاعي و محمد بن مسلمة و أبو عبيد و اسحاق و مالك . المصدر السابق و مالك المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٨٤ .
 - ٦ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٦ ، ص ٩٩ .

الفصل الرابع

أحكام الجنايات

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول :

• الحدود

المبحث الثاني :

• الديات

المبحث الأول

الحدود (١)

وفيه : أربع مسائل

المسألة الأولى : عقوبة المرتدة :

ذهب الامام مكحول الى : وجوب قتل المرتد اذا لم يرجع الى الاسلام ، و لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة . (٢)

الأدلة :

- ١ - ما روى عن عليّ عليه السلام " أنه أحرق ناسا ارتدوا عن الاسلام فبلغ ذلك ابن عباس ، فقال : لم أكن لاحرقهم بالنار ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا تعذبوا بعذاب اللسه " و كنت قاتلهم بقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من بدل دينه فاقتلوه " . (٣) الحديث .
- ٢ - ما روى عن عبدالله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يحل دم رجل يشهد أن لا اله الا الله و أني رسول الله الا باحدى ثلاث : الشيب الزاني ، و النفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة " (٤)

-
- ١ - الحد في الشرع : " عقوبة مقدرة وجبت حقا لله تعالى كما في الزنا ، أولادهم كما في القذف " . الشرييني ، مغني المحتاج ، ج ٤ ، ص ١٥٥ .
 - ٢ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ١٦٠ و قد ذهب الى هذا الرأي الحسن والنخعي و حماد والليث والأوزاعي و اسحق و مالك و الشافعي و أحمد . المصدر السابق ، و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٤٥٩ . و الشرييني ، مغني المحتاج ، ج ٤ ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .
 - ٣ - أبو داود ، سنن ، كتاب الحدود ، باب (١) حديث رقم (٤٣٥١) ، ج ٤ ، ص ٥٢٠ . واللفظ له . و الترمذي ، سنن ، كتاب الحدود ، باب (٢٥) حديث رقم (١٤٥٨) و قال عنه : حسن صحيح ، ج ٤ ، ص ٥٩ . و أخرجه البخاري في كتاب استتابة المرتدين ، باب (٢) ج ٨ ، ص ٥٠ .
 - ٤ - أبو داود ، سنن ، كتاب الحدود ، باب (١) حديث رقم (٤٣٥٢) ، ج ٤ ، ص ٥٢٢ ، واللفظ له ، وكذلك أخرجه البخاري في كتاب الديات باب (٦) ، ج ٨ ، ص ٢٨ .

- ٣ - و ما روى عن جابر " أن امرأة ارتدت عن الاسلام فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعرض عليها الاسلام و الاقتلت ، فعرضوا عليها الاسلام فأبت الا أن تقتل فقتلت " (١)
- ٤ - أن المرأة تعتبر مكلفة فان بدلت دينها تقتل كالرجل . (٢)

المسألة الثانية - من قال لآخر يا زان ابن زان :

ذهب الامام مكحول الى : أن من قال لآخر : يا زان ابن زان ، أو يا ناكح أمه ، أو زيتت بفلانة ، فعليه حدان . (٣)

و الحجة لهذا المذهب :

- " أن الحد يتعدد بتعدد القذف ، لأنه اذا اجتمع تعدد المقذوف و تعدد القذف كان أوجب أن يتعده الحد " (٤)

المسألة الثالثة - حكم النباش : (٥)

ذهب الامام مكحول : الى أن النباش لا تقطع يده بسرقة الكفن . (٦)

و يستدل له بما يلي :

١ - روى عن الزهري أنه قال : " أخذ نباش في زمان معاوية زمان كان مروان بن الحكم على المدينة فسأل من كان بحضرته من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة و الفقهاء ، فلم

١ - البيهقي ، سنن ، ج ٨ ، ص ٢٠٣ .

٢ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ١٦ .

٣ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ١٠ ، ص ٧١ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٨٣ . و قد ذهب

الى هذا الرأي الحسن و الأوزاعي و أحمد و غيرهم . المصدران السابقان ، و الجصاص ، أحكام

القرآن ، ج ٥ ، ص ١١٣ .

٤ - ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٤٤٢ .

٥ - النباش هو : الذي يسرق الأكفان من القبور . الفيومي ، المصباح المنير ، ج ٢ ، ص ٥٩٠ .

و قلعه جي و قنيبي ، معجم لغة الفقهاء ، ص ٤٧٣ .

٦ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ١٠ ، ص ٣٥ ، و الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ٦٧ . و قد

ذهب الى هذا الرأي ابن عباس و الثوري و الأوزاعي و أبو حنيفة و محمد . المرغيناني ، الهداية =

- يجدوا أحدا قطعه ، قال : فأجمع رأيهم على أن يضربه و يطاف به " (١) .
- ٢ - أن القبر ليس بحرز ، لأنه يحفر لدفن الميت و ستره عن عيون الناس ، لا لحفظ المال ، ثم أن الكفن وضع لليلى و الهلاك و لا مالك له . (٢) .

المسألة الرابعة - هل يجتمع القطع و الغرم ؟

ذهب الامام مكحول : الى أنه لا يجتمع الغرم و القطع ، فمن سرق و قطعت يده فلا غرم عليه اذا لم يجد المسروق منه متاعه بعينه . (٣) .
و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا يغرم السارق اذا أقيم عليه الحد " . (٤) .
- ٢ - قطع اليد هو بدل من الغرم . (٥) .

-
- == ج ٢ ، ص ١٢١ ، الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ٦٧ ، و الموصلي ، الاختيار ، ج ٤ ، ص ١٠٥ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ١١٤ .
- ١ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ١٠ ، ص ٣٣ .
- ٢ - الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ٦٨ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ١١٤ .
- ٣ - محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣٠٩ هـ - ٩٢١ م) الأوسط من السنن و الاجماع و الاختلاف و هذا الجزء مخطوط من دار الكتب القطرية و هو مصور عن النسخة المخطوطة المحفوظة بمكتبة أحمد الثالث بطريقبو سراي باستانبول تحت رقم (١١١٠) ، ج ٤ ، ص ١٢٤ .
سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن المنذر ، الأوسط ، " مخطوط " .
و ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ١١٣ . و الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ٨٣ .
و قد ذهب الى هذا الرأي الثوري و ابن شبرمة و عطاء و ابن سيرين و الشعبي و أبو حنيفة و أبو يوسف و زفر و محمد ، المصادر السابقة ، و المرغيناني ، الهداية ، ج ٢ ، ص ١٣٠ ، و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٤٥٢ .
- ٤ - البيهقي ، سنن ، و قال عنه ، منقطع ، ج ٨ ، ص ٢٧٧ .
- ٥ - الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ٨٤ . و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٤٥٢ .

المبحث الثاني

الديات (١)

و فيه : خمس مسائل

المسألة الأولى : موضة الرأس والوجه : (٢)

اتفق الفقهاء على ان الموضة تكون في الوجه و الرأس و فيها خمس من الأبل ، واختلفوا في تفضيل موضة الوجه على موضة الرأس . (٣)
ذهب الامام مكحول : الى أن الموضة في الرأس و الوجه سواء . (٤)
و الحجة لهذا المذهب :

- ما روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أبا بكر وعمر قالا : " الموضة في الوجه و الرأس سواء " . (٥)

-
- ١ - الدية في الشرع : " هي المال الواجب بجناية على الحر في نفس أو فيما دونها " الشربيني ، مغني المحتاج ، ج ٤ ، ص ٥٣ .
 - ٢ - الموضة : هي التي تكشف العظم ، أي بياضه ، ابن الجوزي ، غريب الحديث ، ج ٢ ، ص ٤٧١ .
 - ٣ - محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٨ هـ - ٩٣٠ م) الاشراف على مذاهب أهل العلم ، تحقيق : محمد نجيب سراج الدين و أشرف عليه عبدالغني محمد عبدالخالق ، ج ٢ ، و هو عبارة عن تكملة لتحقيق سلسلة كتاب الاشراف ، دار احياء التراث العربي ، قطر ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، ج ٢ ، ص ١٤٦ . سيشار الى هذا المصدر فيما بعد هكذا : ابن المنذر الاشراف " طبعة قطر " .
 - ٤ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٩ ، ص ١٥١ . و ابن المنذر ، الاشراف " طبعة قطر " ج ٢ ، ص ١٤٦ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٨ ، ص ٣٦٧ . و قد ذهب الى هذا الرأي أكثر أهل العلم . المصادر السابقة .
 - ٥ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٩ ، ص ١٥٠ .

المسألة الثانية - دية الجائفة (١) و المأمومة (٢) :

ذهب الامام مكحول: الى أنه يجب في الجائفة و المأمومة ثلثا الدية ان كانت عمدا ،
و اذا كانت خطأ ففيها الثلث . (٣)

المسألة الثالثة - دية الأسنان و الأضراس :

ذهب الامام مكحول : الى أن دية الأسنان و الأضراس خمس خمس من الابل في كل سن أو ضرس
و كلها سواء ، لا فضل لبعضها على بعض (٤) اي الاسنان و الاضراس .
و الحجة لهذا المذهب :

١ - ما روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " فـي
الأسنان خمس خمس " (٥) و لم يفرق بين سن و آخر . (٦)

-
- ١ - الجائفة : طعنة تنفذ الى الجوف ، فيروزآبادي ، القاموس المحيط ، ج ٣ ، ص ١٢٩ .
 - ٢ - المأمومة ، و هي الشجة التي تصل الى أم الدماغ . ابن الجوزي ، غريب الحديث ، ج ١ ، ص ٤١ .
 - ٣ - ابن المنذر ، الاشراف ، " طبعة قطر " ، ج ٢ ، ص ١٥٠ و ص ١٧٤ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٨ ، ص ٣٧٠ و المطيعي ، تكملة المجموع الثانية ، ج ١٩ ، ص ٦٨ . و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٧ ، ص ٢١٦ . و قد انفرد الامام مكحول عن الأئمة الأربعة في هذه المسألة التي قالوا فيها : يجب في كل واحدة منهما الثلث فقط . المصادر السابقة . و سناقش هذه المسألة في آخر الرسالة في فصل منفرد ان شاء الله تعالى .
 - ٤ - ابن حزم ، المحلى ، ج ١٠ ، ص ٤١٤ - ٤١٥ ، و قد ذهب الى هذا الرأي أكثر أهل العلم . المصادر السابقة ، و ابن قدامة ، المغني ، ج ٨ ، ص ٣٥٣ .
 - ٥ - أبو داود ، سنن ، كتاب الديات ، باب (٢٠) حديث رقم (٤٥٦٣) ج ٤ ، ص ٦٩١ . و اللفظ له . و ابن ماجه ، سنن ، كتاب الديات ، باب (١٧) حديث رقم (٢٦٥١) و قال: في الزوائد ، اسناده صحيح . ج ٢ ، ص ٨٨٥ .
 - ٦ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٨ ، ص ٣٥٣ .

٢ - ما روى عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الأسنان سواء الثنية والضرس سواء هذه وهذه سواء " . (١)

المسألة الرابعة - دية أصابع اليدين والرجلين :

ذهب الامام مكحول : الى أن دية كل اصبع من اليدين والرجلين عشر من الابل ولا فضل لبعضهما على بعض فكلها سواء . (٢)
والحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن ابن عباس انه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " في دية الأصابع اليدين والرجلين ، سواء ، عشر من الابل لكل اصبع " . (٣)
- ٢ - ما روى عن ابن عباس أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " هذه وهذه سواء ، يعني الخنصر والابهام " (٤)

-
- ١ - ابن ماجه ، سنن ، كتاب الديات ، باب (١٧) حديث رقم (٢٦٥٠) ج ٢ ، ص ٨٨٥ . واللفظ له ، وأبو داود ، سنن ، كتاب الديات ، باب (٢٠) حديث رقم (٤٥٥٩) وقال عنه حسن صحيح غريب ، ج ٤ ، ص ٦٩٠ .
 - ٢ - ابن المنذر ، الأشراف ، "طبعة قطر " ، ج ٢ ، ص ١٦٨ . وابن حزم ، المحلى ، ج ١٠ ، ص ٤١٤ ، وابن قدامة ، المغني ، ج ٨ ، ص ٣٦٢ . وقد ذهب الى هذا الرأي أكثر أهل العلم . المصادر السابقة .
 - ٣ - الترمذى ، سنن ، كتاب الديات ، باب (٤) حديث رقم (١٣٩١) وقال عنه : " حسن صحيح غريب من هذا الوجه " . ج ٤ ، ص ١٣ - ١٤ .
 - ٤ - الترمذى ، سنن ، كتاب الديات ، باب (٤) حديث رقم (١٣٩٢) وقال عنه : " حسن صحيح " ، ج ٤ ، ص ١٤ . وأبو داود ، سنن ، كتاب الديات ، باب (٢٠) حديث رقم (٤٥٥٨) ، ج ٤ ، ص ٦٩٠ . وأخرجه أيضا البخارى ، صحيح ، كتاب الديات ، باب (٢٠) ج ٨ ، ص ٤١ .

المسألة الخامسة - دية الثدى :

- ذهب الامام مكحول : الى أن فدى ثدى المرأة نصف الدية و فدى الثديين الدية . (١)
و الحجة لهذا المذهب : -
- وجود الثديين في المرأة فيهما منفعة و جمال فأشبهها اليدين و الرجلين . (٢)

١ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٩ ، ص ٢٢٢ . و ابن المنذر ، الاشراف " طبعة قطر " ج ٢ ، ص ١٧٢ .
و ابن قدامة ، المغني ، ج ٨ ، ص ٣٥٩ . و قد ذهب الى هذا الرأي أكثر أهل العلم ، المصادر
السابقة .
٢ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٨ ، ص ٣٥٩ .

الفصل الخامس

أحكام الصيد و الذبائح و الأطعمة

و فيه : سبع مسائل

المسألة الأولى - حكم ذبيحة الكتابي :

ذهب الامام مكحول : الى حل ذبيحة الكتابي و لو ذبح باسم المسيح أو ذبح لكنائسهم
أو أعيادهم . (١)

و يستدل له بما يلي : -

- قوله تعالى : " و طعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم " (٢)

و ذبائحهم من طعامهم ، و كانوا يذبحون هكذا قبل نزول القرآن ، ثم أحلها الله تعالى فسي
كتابه العزيز . (٣)

-
- ١ - أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١ هـ - ٩٣٣ م) اختلاف الفقهاء ، تحقيق : محمد صغير حسن المعصومي ، ج١ ، "الموجود" ، مطبعة معهد الأبحاث الاسلامية ، باكستان ، بدون تاريخ ، ج ١ ، ص ٦٩ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الطحاوي، اختلاف الفقهاء ، و الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ١ ، ص ١٥٤ ، و عماد الدين بن محمد الطبري المعروف " بالكنيا الهراسي " (٥٠٤ هـ - ١١١٠ م) أحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ٢ ، م ، دار الكتب العلمية . بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م . ج ١ ، ص ٤١ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الكيا الهراسي ، أحكام القرآن . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٣١٢ و النووي ، المجموع ، ج ٩ ، ص ٧٨ . و قد ذهب الى هذا الرأي أبو أمامة الباهلي ، و أبو مسلم الخولاني و أبو الدرداء و جبير بن نفيير و عمرو بن الأسود و ضمرة بن حبيب و أحمد في رواية عنه ، و قد نقل الكيا الهراسي ان هذا الرأي قال به الامام الشافعي و لكن بعد البحث و الاطلاع على كتب الشافعية لم أجد نما يوافق ما قاله الكيا الهراسي . ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٣١٢ . و الكيا الهراسي ، أحكام القرآن ، ج ١ ، ص ٤١ .
 - ٢ - سورة المائدة آية ٥
 - ٣ - الطحاوي ، اختلاف الفقهاء ، ص ٦٩ و ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٣١٢ .

المسألة الثانية - حكم الاصطياد بمثقل :

ذهب الامام مكحول : الى جواز أكل ما صيد بمثقل كالبندقية (١) و المعراض (٢) و الحجر (٣) .

المسألة الثالثة - وقوع الصيد في الماء :

ذهب الامام مكحول : الى أن من رمى صيدا فوقع في ماء فلا يحل أكله . (٤)

و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن عدى بن حاتم أن النبي صلى الله عليه و سلم قال : " اذا وقعت رميتك في ماء فغرق فمات فلا تأكل " (٥)
- ٢ - احتمال أن الماء قد أعان على قتله (٦) .

-
- ١ - البندقية : هي الذي يرمى بها . فيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ج ٣ ، ص ٢٢٢ .
 - ٢ - المعراض : سهم لا يرش له ، الفيومي ، المصباح المنير ، ج ٢ ، ص ٤٠٣ .
 - ٣ - الطحاوي ، اختلاف الفقهاء ، ج ١ ، ص ٦١ . و ابن حزم ، المحلى ، ج ٧ ، ص ٤٦٠ ، والصنعاني ، سبل السلام ، ج ٤ ، ص ٨٤ . و قد انفرد الامام مكحول عن الأئمة الأربعة في هذه المسألة و لم يوافقه الا ابن المسيب و الأوزاعي و عبدالرحمن بن أبي ليلى . المصادر السابقة . و سناقش هذه المسألة في آخر الرسالة في فصل منفرد أن شاء الله تعالى .
 - ٤ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٥ ، ص ٣٧٣ . و قد ذهب الى هذا الرأي ابن مسعود و عطاء و ربيعة و اسحق و أبو حنيفة و المشهور عن أحمد و غيرهم . المرغيناني ، الهداية ، ج ٤ ، ص ١٢٢ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٣٠٣ .
 - ٥ - أبو داود ، سنن ، كتاب الصيد ، باب (٢) حديث رقم (٢٨٥٠) ج ٣ ، ص ٢٧٠ . و اللفظ له ، و البخاري ، صحيح ، كتاب الذبائح و الصيد ، باب (٨) ج ٦ ، ص ٢٢٠ . و الترمذي ، سنن ، كتاب الصيد ، باب (٥) حديث رقم (١٤٦٩) و قال عنه : " حسن صحيح " ج ٤ ، ص ٦٨ .
 - ٦ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٣٠٣ .

و يؤيد هذا التعليل :

ما روى عن مسروق أنه قال : قال عبدالله بن مسعود : " إذا رمى أحدكم صيدا فتردى من جبل فمات فلا تأكلوا فاني أخاف أن يكون التردى قتله ، أو وقع في ماء فمات فلا تأكله فاني أخاف أن يكون الماء قتله " . (١)

المسألة الرابعة - أكل الكلب و المقر من الصيد :

ذهب الامام مكحول : الى أنه لا يحرم ما صاده الكلب و المقر بعد الصيد و ان أكل منه . (٢)

و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن أبي ثعلبة الخشني^(٣) أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مبيد الكلب : " إذا أرسلت كلبك و ذكرت اسم الله فكل ، و ان أكل منه ، و كل ما ردت عليك يداك " (٤)
- ٢ - ما روى عن سلمان الفارس رضي الله عنه أنه قال : " إذا أرسلت كلبك أو بازك^(٥) أو مقورك

١ - البيهقي ، سنن ، ج ٩ ، ص ٢٤٨ .

أقول : ان عَلِمَ المائد ان الرمية هي السبب في قتله فيحل له أكله ، و الا فحرام .

٢ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٥ ، ص ٣٦٦ . و قد ذهب الى اباحة صيد الكلب الذي أكل منه : سعد

ابن أبي وقاص و ابن عمر و احدي الروايين عن أبي هريرة و سلمان و مالك و قول للشافعي وأحمد

من احدي الروايين عنه و غيرهم . ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ٤٥٧ . المحلى ، كنز

الراغبين ، ج ٤ ، ص ٢٤٥ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٢٩٥ . و الشوكاني ، نيل الأوطار ،

ج ٩ ، ص ٦ . أما الذين ذهبوا الى أكل صيد المقر و ان أكل منه هم : ابن عباس و الفخعي و حماد

و الثوري و الأوزاعي و أبو حنيفة و أحمد و قول للشافعي . المرغيناني ، الهداية ج ٤ ، ص ١١٧ .

و الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٣ ، ص ٣١٠ . و المحلى ، كنز الراغبين ، ج ٤ ، ص ٢٤٥ . و ابن

قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٢٩٧ . و عبد الوهاب الشعراني (ت) كشف

الغمة عن جميع الأمة ج ٢ ، دار الفكر ، بدون تاريخ ، ج ١ ، ص ٣٠١ . سيشار الى هذا المصدر

عند وروده فيما بعد هكذا : الشعراني ، كشف الغمة .

٣ - أبو ثعلبة الخشني ، صحابي مشهور بكنيته ، قيل اسمه جُرثوم أو جرهم ، مات سنة خمس

و سبعين و قيل قبل ذلك . ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج ٢ ، ص ٤٠٤ .

٤ - أبوداود ، سنن ، كتاب الصيد ، باب (٢) حديث رقم (٢٨٥٢) ، ج ٣ ، ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .

٥ - البازي : جمعة و هو من جوارح الطير ، الفيومي ، المصباح المنير ، ج ١ ، ص ٤٨ .

على الصيد فأكل منه فكل و ان أكل نصفه " (١).

المسألة الخامسة - غياب الصيد :

ذهب الامام مكحول : الى أن من رمى صيدا و غاب عنه ليلة فيجده بعد ذلك و سهمه فيه مسن الغد فلا يحل أكله . (٢)

و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن عمرو بن ميمون عن أبيه أن أعرابيا أتى الى عبدالله بن عباس رضي الله عنهما و ميمون عنده ، فقال : أصلحك الله اني أرمي الصيد فأصمى (٣) و أنمى (٤) فكيف ترى ؟ فقال ابن عباس رضي الله عنهما : " كل ما أمميت و دع ما أنميت " (٥)
- ٢ - احتمال موته بسبب آخر في فترة غيابه . (٦)

المسألة السادسة - حكم أكل ميتة البحر :

ذهب الامام مكحول : الى أن السمك و غيره من ذوات الماء التي لا تعيش الا فيه اذا ماتت

-
- و قلعه جي و قنيبي ، معجم لغة الفقهاء ، ص ١٠٢ .
- ١ - البيهقي ، سنن ، ج ٩ ، ص ٢٢٨ .
 - ٢ - ابن ابي شيبة ، مصنف ، ج ٥ ، ص ٣٧١ . و قد ذهب الى هذا الرأي ابن عباس و مالك و الشافعي في قول و غيرهم . ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ٤٦٠ . و الشربيني ، مغني المحتاج ، ج ٤ ، ص ٢٧٨ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٣٠٢ .
 - ٣ - الأسماء : قتل الصيد في الحال . ابن الأثير ، النهاية ، ج ٣ ، ص ٥٤ .
 - ٤ - الإنماء : اصابة الصيد اصابة غير قاتلة . المصدر السابق ، نفس الصفحة .
 - ٥ - البيهقي ، سنن ، ج ٩ ، ص ٢٤١ . و اللفظ له ، و ابن ابي شيبة ، مصنف ، ج ٥ ، ص ٣٧١ .
 - ٦ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٣٠٢ .
- و قد ذهب بعض الفقهاء الى حل أكله و استدلوا بأدلة منها : حديث عدى بن حاتم حيث قال : قلت يا رسول الله أرمي الصيد فأجد فيه من الغد سهمي ؟ قال : " اذا علمت أن سهمك قتله =

فهي خلال ، سواء ماتت بسبب أو غير سبب ، ولو كانت طافية على الماء . (١)
والحجة لهذا المذهب : -

- ١ - قوله تعالى : " أحل لكم صيد البحر و طعامه " (٢) قال ابن عباس : " طعامه " أي : ما مات في البحر . (٣)
- ٢ - وقوله صلى الله عليه وسلم - في البحر " هو الطهور ماؤه الحل ميتته " (٤) .
- ٣ - و روى عن ابن عباس أنه قال : " أشهد على أبي بكر أنه قال : السمكة الطافية على الماء حلال " (٥)

المسألة السابعة - حكم أكل القرد .

ذهب الامام مكحول : الى عدم اباحة أكل القرد . (٦)

-
- = و لم تر فيه أثر سبع مكل " . أبو داود ، سنن ، كتاب الصيد : باب (٤) حديث رقم (١٤٦٨) وقال عنه " حسن صحيح " . ج ٤ ، ص ٦٧ . وابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٣٠٢ . والرأي الراجح هو قول الامام مكحول و من وافقه و ذلك لغيب الصيد عن المائد و احتمال موته بسبب آخر غير السهم ، والله تعالى أعلم .
- ١ - الخطابي ، معالم السنن ، ج ٥ ، ص ٣٢٥ . وابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٣١٤ . والنسوي ، المجموع ، ج ٩ ، ص ٣٣ . وقد ذهب الى هذا الرأي أبو بكر و أبو أيوب الأنصاري و عطاء والثوري و النخعي و مالك و الشافعي و أحمد الا أن الشافعي قد استثنى أكل الضفدع . المصادر السابقة . و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ٤٦٦ .
 - ٢ - سورة المائدة آية ٩٦ .
 - ٣ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٣١٥ .
 - ٤ - أبو داود ، سنن ، كتاب الطهارة ، باب (٤١) حديث رقم (٨٣) ج ١ ، ص ٦٤ ، و الترمذي ، سنن ، أبواب الطهارة ، باب (٥٢) حديث رقم (٦٩) و قال عنه : " حديث حسن صحيح " ج ١ ، ص ١٠١ .
 - ٥ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٥ ، ص ٢٨١ . و اللفظ له ، و الدارقطني ، سنن ، ج ٤ ، ص ٢٧٠ .
 - ٦ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٣٢٥ . و قد ذهب الى هذا الرأي جمهور العلماء . المصدر السابق و الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ١٩٣ . و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ٤٦٨ . و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٨ ، ص ٢٨٤ .

و الحجة لهذا المذهب :

- ما روى عن أبي ثعلبة الخشني ، أنه قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذى ناب من السباع " ^(١) و القرد يعتبر سباعا فيدخل في عموم الحديث . ^(٢)

١ - مسلم ، صحيح ، كتاب الصيد و الذبائح ، باب (٢) حديث رقم (١٩٣٢) ج ٢ ، ص ٥٢٣ .
٢ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٣٢٥ و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٨ ، ص ٢٨٤ .

الفصل السادس

أحكام الأيمان

وفيه : مسألة واحدة

لغو اليمين :

- ذهب الامام مكحول : الى أن لغو اليمين هو : ان يحلف الشخص على شيء يظنه ثم يظهر خلافه ، فلا كفارة فيه . (١)
- و الحجة لهذا المذهب :
- ١ - قوله تعالى : " لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم " (٢) و الصورة التي ذكرنا للغو اليمين واحدة منه . (٣)
 - ٢ - أن اللغو في اليمين غير منعقد فلا يجب فيها كفارة كاليمين الغموس .
و أيضا : لأنه يمين غير مقصود به المخالفة فأشبهه ما لو حنث ناسيا . (٤)

-
- ١ - ابن حجر ، فتح الباري ، ج ١١ ، ص ٥٤٨ . والشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٩ ، ص ١٣٣ .
و المطيعي ، تكملة المجموع الثانية ، ج ١٨ ، ص ٧ . و قد ذهب الى هذا الرأي أكثر أهل العلم . المصادر السابقة ، و ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٣٩٣ .
 - ٢ - سورة البقرة آية ٢٢٥ .
 - ٣ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٣٩٣ .
 - ٤ - المصدر السابق ، نفس الصفحة .

الفصل السابع

أحكام الجهاد

و يشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول :

• أحكام الجهاد

المبحث الثاني :

أحكام الغنائم

المبحث الثالث :

• أحكام الأمان

المبحث الأول

أحكام الجهاد

و فيه مسألة واحدة

حكم الجهاد :

ذهب الامام مكحول : الى أن الجهاد فرض عين على كل مسلم قادر . (١)

١ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٥ ، ص ٣٥١ و الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ٣١٢ والعقبي
تكملة المجموع الثالثة ، ج ١٩ ، ص ٢٦٩ . و قد انفرد الامام مكحول عن الأئمة الأربعة في
هذه المسألة .

لم توضح المصادر التي نقلت منها رأى الامام مكحول ان كان يقصد أن حكم الجهاد فرض عين
أم كفاية فجاءت عبارة المصادر الثلاثة هكذا : " عن ابن جريج انه قال : قال معمر : كان
مكحول يستقبل القبلة ثم يحلف عشرة أيمن : أن الغزو لواجب عليكم، ثم يقول : ان شئتم
زدتكم " . و الذى جعلني أرجح الفرض العيني على الكفاية ما يأتي :

١ - جاء قول الامام مكحول في مصنف ابن أبي شيبة تحت عنوان : " ما قالوا في الغزو
واجب " .

٢ - ذكر رأى الامام سعيد بن المسيب وراء قول مكحول مباشرة في العصف ومفاده : ان
الغزو واجب عيني على كل مسلم قادر .

٣ - المصيغة التي تحدث بها الامام مكحول و هي : -

أ - استقباله القبلة .

ب - حلفه بالله عشر مرات .

ج - قوله للناس " هل من مزيد " .

فلو كان يقصد الفرض الكفاية لما خاطب الناس بهذه الصورة لأن جمهور العلماء

قالوا بالفرض الكفاية و ليس غريبا عليهم ذلك .

و أيضا لا يلجأ العالم الى الحلف بالله مكررا الا في أمر ينكره كثير من الناس ، فلو كان

يقول بالفرض الكفاية لما احتاج الأمر الى الحلف . و الله تعالى أعلم .

المبحث الثاني

أحكام الغنائم (١)

و فيه : ثماني مسائل

المسألة الأولى - شروط استحقاق السلب (٢) :

- ذهب الامام مكحول : الى أن من شروط استحقاق السلب : أن يكون المقتول فيه منفعه غير
مثخن (٣) بالجراح والا فليس لقاتله شيء من سلبه . (٤)
- والحجة لهذا المذهب : -
- ان معاذ بن عمرو بن الجموح أثنى أبا جهل ، وأجهز عليه عبدالله بن مسعود فقضى النبي
صلى الله عليه وسلم بالسلب لمعاذ بن عمرو بن الجموح ، و لم يعط ابن مسعود شيئاً . (٥)

-
- ١ - الغنيمة : هي ما أخذ من الكفار مهرا . الشيرازي ، المذهب ، ج ٢ ، ص ٢٤٤ . وابن الاثير ،
النهاية ، ج ٢ ، ص ٣٨٩ .
- ٢ - السلب ، ما يأخذه المقاتل من سلاح و ثياب و دابة و غيرها . ابن الاثير ، النهاية ج ٢ ، ص
٣٨٧ .
- ٣ - أثنى : أى أضعفه بالجراح . الفيومي ، المصباح المنير ، ج ١ ، ص ٨٠ .
- ٤ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ١٩٠ . و قد ذهب الى هذا الرأي جرير بن عثمان و الشافعي وأحمد
المصدر السابق و الشيرازي ، المذهب ، ج ٢ ، ص ٢٣٨ . و سليمان الجمل ، حاشية الجمل على
شرح المنهج ، ج ٤ ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ج ٤ ، ص ٩٣ . سيشار الى هذا
المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الجمل : حاشية .
- ٥ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ١٩٠ . و الشيرازي ، المذهب ، ج ٢ ، ص ٢٣٨ . أخرج
البخارى في صحيحه عن أنس رضي الله عنه أنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : " من
ينظر ما صنع أبو جهل : فانطلق ابن مسعود رضي الله عنه فوجده قد ضرب أبنا عفراء حتى برّد
قال أنت أبو جهل ؟ قال : فأخذ بلحيته ، قال : و هل فوق رجل قتلتموه أو رجل قتله قومه " .
البخارى ، صحيح ، كتاب المغازي ، باب (٨) ، ج ٥ ، ص ٦ .

المسألة الثانية - تخميس السلب :

- ذهب الامام مكحول : الى أن السلب يخمس ، أي أن الامام يأخذ خمسة قبل اعطائه لما حبه . (١)
والحجة لهذا المذهب :
- عموم قوله تعالى : " واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة " (٢)

المسألة الثالثة - محل النفل : (٣)

اختلف الفقهاء في محل النفل هل هو من أصل الغنيمة أو من أربعة أخماسها أو من خمس الخمس . (٤)

- ذهب الامام مكحول : الى ان النفل من أربعة أخماس الغنيمة . (٥)
والحجة لهذا المذهب
١ - قوله تعالى " واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة " (٦) وهذا يقتضي أن يكون الخمس خارجا من الغنيمة كلها " (٧)

-
- ١ - سعيد بن منصور ، سنن ، ج ٢ ، ص ٦٤ . وابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ١٩٢ . وابن حجر ، فتح الباري ، ج ٦ ، ص ٢٤٧ . وقد ذهب الى هذا الرأي الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة ومالك المصادر السابقة ، والمرغيناني ، الهداية ، ج ٢ ، ص ١٤٩ . وابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ٣٩٧ .
 - ٢ - سورة الأنفال آية ٤١ .
 - ٣ - النفل : هو الزيادة لمن له أثر في الحرب بشيء من المال ، ابن الاثير ، النهاية ، ج ٥ ، ص ٩٩ . وابن حجر فتح الباري ، ج ٦ ، ص ٢٤٠ .
 - ٤ - المصدر السابق ، نفس الصفحة .
 - ٥ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ١٨٧ . وقد ذهب الى هذا الرأي أنس بن مالك ورجاء بن حيوة وعبادة بن نسي و عدى بن عدى او القاسم بن عبدالرحمن و يزيد بن أبي مالك و يحيى بن جابر والأوزاعي واسحاق وأبو عبيد وأحمد وهو قول للشافعي . المصدر السابق ، وابن حجر ، فتح الباري ، ج ٦ ، ص ٢٤٠ . والشربيني ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٠٢ .
 - ٦ - سورة الأنفال آية ٤١ .
 - ٧ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ١٨٧ .

- ٢ - ما روى عن حبيب بن مسلمة ^(١) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينفل الربع بعد الخميس و الثلث بعد الخمس " ^(٢) الحديث .
- ٣ - و ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا نفل الا بعد الخمس " ^(٣) الحديث

المسألة الرابعة - هل يسهم لأكثر من فرس :

ذهب الامام مكحول : الى أن من حضر الوقعة بفرسين فصاعدا ، فانه يسهم لفرسين بأربعة أسهم و لصاحبها سهم ، و لا يسهم لأكثر من ذلك . ^(٤)

والحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن مكحول مرسلا : " ان الزبير حضر خيبر فأسهم له رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة اسهم ، سهم له ، و أربعة أسهم لفرسيه " . ^(٥)
- ٢ - و ما روى عن الأوزاعي : " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقسم للخيل ، و كان لا يسهم للرجل فوق فرسين ، و ان كان معه عشرة أفراس " . ^(٦)
- ٣ - الحاجة تدعو الى وجود فرس آخر ، لأن ركوب واحد على وجه الدوام تضعفه و تمنع القتال عليه

-
- ١ - حبيب بن مسلمة : هو حبيب بن مسلم بن مالك بن وهب القرشي ، كان يسمى بحبيب السروم لكثرة جهاده فيها ، توفي سنة اثنتين و أربعين . ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج ١ ، ص ١٥٠ - ١٥١ .
- ٢ - أبو داود ، سنن ، كتاب الجهاد ، باب (١٥٨) حديث رقم (٢٧٤٩) ، ج ٣ ، ص ١٨٢ .
- ٣ - البيهقي ، سنن ، ج ٦ ، ص ٣١٤ .
- ٤ - ابن أبي شيبه ، مصنف ، ج ١٢ ، ص ٤٠٥ . و قد ذهب الى هذا الرأي الأوزاعي و زيد بن علي و الليث و أبو يوسف و أحمد . ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٢٠٢ . و الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ٢٤٢ . و أبو الحسن بن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠ هـ - ١٠٥٨ م) الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ، ١ ج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ص ١٧٩ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الماوردي ، الأحكام السلطانية . والشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٨ ، ص ١١٩ .
- ٥ - البيهقي ، سنن ، ج ٩ ، ص ٥٢ .
- ٦ - الزيلعي ، نصب الراية ، ج ٣ ، ص ٤١٩ .

لهذا يسهم للثاني كأول بخلاف الثالث فلا حاجة له . (١)

المسألة الخامسة - هل يسهم للبعير (٢)؟

ذهب الامام مكحول : الى أنه لا يسهم للبعير (٣) .

و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه أسهم لغير الخيل من البهائم ، و كانت غالب دواب المسلمين في الغزوات من الابل ، حتى أنه كان معه يوم بدر سبعون بعيرا و لم ينقل عنه أنه أسهم لها و لو أسهم لها لنقل اليها . (٤)
- ٢ - لا يستطيع صاحبه من الكر و الفر كالبغل و الحمار . (٥)

المسألة السادسة - حكم الأكل من الطعام من الغنيمة و الخروج به الى دار الاسلام :

ذهب الامام مكحول : الى جواز الأكل مما وجد من الطعام في الغزوات كلحم جزور و غيره ، و الخروج بما فضل من الطعام الى دار الاسلام بشرط أن يكون المأخوذ الى دار الاسلام يسيرا . (٦)

-
- ١ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٢٠٢ .
 - ٢ - البعير : يطلق على الذكر و الانثى من الابل ، و ذلك اذا استكمل أربع سنوات ، ابن الاثير ، النهاية ، ج ١ ، ص ١٤٠ . و ابراهيم انيس و مجموعة من المؤلفين ، المعجم الوسيط ، ج ٢ ، بدون طبعة ، ج ١ ، ص ٦٣ . سيشار الى هذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا : ابراهيم انيس و مجموعة مؤلفين ، المعجم الوسيط .
 - ٣ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٢٠٣ . و قد ذهب الى هذا الرأي أكثر أهل العلم ، المصدر السابق .
 - ٤ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٢٠٣ .
 - ٥ - المصدر السابق ، نفس الصفحة .
 - ٦ - سعيد بن منصور ، سنن ، ج ٢ ، ص ٢٤١ - ٢٤٢ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٢٢٦ ، ص ٢٣٣ . و قد ذهب الى هذا الرأي خالد بن معدان و عطاء الخراساني و الأوزاعي و مالك و الشافعي في قول و أحمد في رواية عنه . المصدران السابقان ، و مالك ، المدونة الكبرى ، ج ١ ، ص ٣٩٤ و ص ٣٩٧ . و الشربيني ، مغني المحتاج ، ج ٤ ، ص ٢٣٢ .

و الحججة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن القاسم مولى عبدالرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : " كنسا نأكل الجزور في الغزو ، و لا نقسمه حتى ان كنا لنرجع الى رحالنا و أخرجتنا (١) منه مملاة " (٢)
- ٢ - و ما روى عن عبيدالله بن عبدالله : " ان رجلا نحر جزورا بأرض الروم ، فلما بردت قال : أيها الناس خذوا من نحر هذه الجزور فقد أذنا لكم ، فقال مكحول : يا غساني ، تأتينا من لحم هذه الجزور؟ فقال الغساني : يا أبا عبدالله ! ما ترى عليها من النهي ؟ قال مكحول : لا نهى في المأذون فيه " . (٣)
- ٣ - و نقل عن الأوزاعي أنه قال : " كان المسلمون يخرجون من أرض الحرب بفضل العلف و الطعام الى دار الاسلام و يقدمون به على أهلهم ، و بالقديد (٤) و يهدى بعض الى بعض و لا ينكسر امام و لا يعيبه عالم . " (٥)

المسألة السابعة - أخذ ما لا قيمة له من دار الحرب :

- ذهب الامام مكحول : الى جواز أخذ ما لا قيمة له من دار الحرب ، و يكون أحق به و ان صارت له قيمة بنقله . (٦)
- و الحججة لهذا المذهب :
- أن القيمة صارت للشئ المأخوذ بعد عمله أو نقله ، أما قبل ذلك فما كانت له قيمة فلم تكن غنيمة . (٧)

-
- ١ - أخرجتنا : جمع خرج بالضم و هو الوعاء . فيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ج ١ ، ص ١٩١ .
 - ٢ - أبو داود ، سنن ، كتاب الجهاد ، باب (١٣٩) حديث رقم (٢٧٠٦) ، ج ٣ ، ص ١٥٢ .
 - ٣ - سعيد بن منصور ، سنن ، ج ٢ ، ص ٢٤١ ، ٢٤٢ .
 - ٤ - القديد : هو اللحم المجفف . فيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ج ١ ، ص ٣٣٨ .
 - ٥ - الشافعي ، الأم ، ج ٧ ، ص ٣١٣ .
 - ٦ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ١٢ ، ص ٥١١ - ٥١٢ . وابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٢٢٢ ، ٢٢١ ، وقد ذهب الى هذا الرأي الأوزاعي و القاسم و سالم و أحمد . ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٢٢١ ، ٢٢٢ .
 - ٧ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٢٢٢ .

المسألة الثامنة - عقوبة الغال^(١) :

ذهب الامام مكحول : الى أن الغال^(٢) من الغنيمة يعاقب بتحريق رحله كله الا المصحف و ما فيه روح .^(٣)

و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - ما روى عن سالم بن عبدالله ، عن عبدالله بن عمر عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " من وجدتموه غلّ في سبيل الله فاحرقوا متاعه ، قال صالح : فدخلت على مسلمة ومعه سالم بن عبدالله فوجد رجلا قد غلّ ، فحدث سالم بهذا الحديث . فأمر به فأحرق متاعه ، فوجد في متاعه مصحف فقال سالم : بع هذا و تصدق بثمنه " .^(٣)
- ٢ - و ما روى عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم و أبا بكر و عمر حرقوا متاع الغال و ضربوه " .^(٤)
- ٣ - أما عدم حرق المصحف فلحرمته ، و الحيوان لا يحرق لانه لا يدخل في اسم المتاع ، و لحرمه الحيوان في نفسه ، و لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن التعذيب بالنار ، لأنه لا يغذب بالنار الا ربها .^(٥)

-
- ١ - الغال: " هو الذي يكتم ما يأخذه من الغنيمة ، و لا يطلع الامام عليه و لا يضعه مع الغنيمة" . ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٢٤٥ .
 - ٢ - المصدر السابق نفس الصفحة و قد ذهب الى هذا الرأي الحسن و الأوزاعي و الوليد بن هشام و أحمد و غيرهم . المصدر السابق .
 - ٣ - الترمذى ، سنن ، كتاب الحدود ، باب (٢٨) حديث رقم (١٤٦١) . و قال عنه : " حديث غريب " ج ٤ ، ص ٦١ . و اللفظ له . و أبو داود ، سنن ، كتاب الجهاد ، باب (١٤٥) حديث رقم (٢٧١٣) ج ٣ ، ص ١٥٧ .
 - ٤ - أبو داود ، سنن ، كتاب الجهاد ، باب (١٤٥) حديث رقم (٢٧١٥) ، ج ٣ ، ص ١٥٨ . و البيهقي ، سنن ، و قال : ضعيف ، ج ٩ ، ص ١٠٢ .
 - ٥ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ٢٤٦ .

المبحث الثالث

أحكام الأمان^(١)

و فيه : مسألة واحدة

- حكم من طلب الأمان ليسمع كلام الله :

ذهب الامام مكحول : الى أن من طلب الأمان ليسمع كلام الله و يعرف قواعد و شرائع الاسلام
وجب أن يعطاه ثم يرد بعد ذلك الى مأمنه .^(٢)
و الحجة لهذا المذهب :

- قوله تعالى : " و ان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه "^(٣)
قال الأوزاعي : " هي الى يوم القيامة "^(٤) أى حكم اعطاء الأمان " .

-
- ١ - الأمان : ضد الخوف و هو عقد يفيد ترك القتل و القتال مع الكفار . الشربيني ، مغني المحتاج ،
ج ٤ ، ص ٢٣٦ .
 - ٢ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ١٩٧ . قال ابن قدامة ، " و لانعلم في هذا خلافا " المصدر
السابق .
 - ٣ - سورة التوبة آية ٦ .
 - ٤ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ١٩٧ .

الفصل الثامن

أحكام الشهادات

و فيه : ثلاث مسائل

المسألة الأولى - شهادة الصبيان :

ذهب الامام مكحول : الى عدم قبول شهادة الصبي الذي لم يبلغ (١)

و الحجة لهذا المذهب :

١ - قوله تعالى : " و استشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء " . (٢)

وجه الدلالة - قوله : " من رجالكم " و قوله " ممن ترضون " .
و معلوم ان الصبيان ليسوا من الرجال و لا ممن نرضى . (٣)

١ - ابن قدامة ، المغني ، ج ١٠ ، ص ١٦٧ . و ابن حزم ، المحلى ، ج ٩ ، ص ٤٢١ . و قد ذهب الى هذا الرأي ابن عباس و سالم و عطاء و ابن أبي ليلى و الأوزاعي و الثوري و اسحاق و أبو عبيد و أبو ثور و أبو حنيفة و الشافعي و أحمد في رواية عنه . المصبران السابقان . و الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٢٢٥ . و داماد أفندي ، مجمع الأنهر ، ج ٢ ، ص ١٩٦ . و أبو يحيى زكريا الأنصاري (٩٢٥هـ - ١٥١٩ م) فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ، ج ٢ ، م ١ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الأخيرة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م ، ج ٢ ، ص ٢٢٠ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الأنصاري ، فتح الوهاب .

٢ - سورة البقرة آية ٢٨٢ .

٣ - الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٢٢٥ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ١٠ ، ص ١٦٧ . و أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي المعروف " بابن قيم الجوزية " (ت ٧٥١ هـ - ١٣٥٠ م) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، ج ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص ١٧١ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن قيم الجوزية ، الطرق الحكمية .

- ٢ - قوله تعالى : " ولا تكتموا الشهادة و من يكتمها فانه آثم قلبه " (١) .
وجه الدلالة :- وقوع الاثم على كاتم الشهادة ، و الصبي لا يلحقه الاثم بكتمان الشهادة ، فدل ذلك على أنه ليس بشاهد . (٢)
٣ - أن الصبي لا يخاف من اثم الكذب فلا يتورع منه . (٣)

المسألة الثانية - شهادة النساء . (٤) .

ذهب الامام مكحول : الى جواز شهادة النساء مع الرجال في الأموال فقط . (٥)

و الحجة لهذا المذهب :

- ١ - قوله تعالى : " فان لم يوكننا رجلين فرجل و امرأتان ممن ترضون من الشهداء " .
و الآية تنص على قبولهن مع الرجال في الأموال بدليل سياق النص .

١ - سورة البقرة آية ٢٨٣ .

٢ - الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٢٢٦ . وابن قدامة ، المغني ، ج ١٠ ، ص ١٦٢ .

٣ - ابن قدامة ، المغني ، ج ١٠ ، ص ١٦٢ .

٤ - جاءت عبارة المصادر التي ذكرت قول مكحول في شهادة النساء كما يأتي : قال مكحول :
" لا تجوز شهادة النساء الا في الدين " . و لم توضح ان كان يقصد شهادتهن في الدين منفردات أم مع رجال .

و أظن أنه يقصد بجواز شهادتهن مع الرجال لأنه لو كان يقصد بشهادتهن منفردات لخالف نما قرآنيا و هو قوله تعالى : " فان لم يوكننا رجلين فرجل و امرأتان ، " و لا خلاف بين العلماء في قبولهن مع الرجال في الأموال بدليل سياق الآية . و الله أعلم .

٥ - ابن أبي شيبة ، مصنف ، ج ٧ ، ص ١٥٦ . و ابن حزم ، المحلى ، ج ٩ ، ص ٣٩٦ . و ابن قيم الجوزية ، الطرق الحكمية ، ص ١٥٢ . و قد ذهب الى هذا الرأي جمهور العلماء ، المصادر السابقة ، و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٤٦٥ . و الشريبي ، مغني المحتاج ، ج ٤ ، ص ٤٤١ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ١٠ ، ص ١٥٦ و ص ١٥٨ .

٢ - ما روى عن الحسن و الزهري أنهما قالا : " لا تجوز شهادة النساء في الحدود و لا في النكاح والطلاق " (١) . و روى عن ابراهيم النخعي مثل ذلك . (٢)

المسألة الثالثة - شهادة القاذف :

ذهب الامام مكحول : الى أن شهادة المحدود في القذف لا تقبل و ان تاب . (٣)

و الحجة لهذا المذهب :

١ - قوله تعالى : " و الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة و لا تقبلوا لهم شهادة أبدا و أولئك هم الفاسقون ، الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله غفور رحيم " . (٤)

وجه الدلالة : أن الاستثناء في قوله تعالى : " الا الذين تابوا " يرجع الى الجملة الأخيرة أى الى أقرب مذكور اليه .

و يؤيد هذا قوله تعالى : " الا آل لوط انا لمنجوهم أجمعين الا امرأته " (٥) فكانت امرأة لوط مستثناة من المنجيين لانها تليهم . (٦)

١ - عبدالرزاق مصنف ، ج ٨ ، ص ٣٢٩ .

٢ - البيهقي ، سنن ، ج ١٠ ، ص ١٤٨ .

٣ - محمد حسين العقبي ، التكملة الثالثة لمجموع النووي ، ج ٢٠ ، ص ٧٤ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : العقبي ، تكملة المجموع الثالثة . و قد ذهب الى هذا الرأي شريح و الحسن و النخعي و سعيد بن جبير و الثوري و أبو حنيفة . المرغيناني ، الهداية ، ج ٣ ، ص ١٢٢ . و نصر محمد بن ابراهيم السمرقندي (من علماء القرن الرابع الهجري) خزانة الفقه و عيون المسائل : تحقيق : صلاح الدين الناهي ، ج ٢ ، شركة الطباعة و النشر الأهلية ، بغداد ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م . ج ١ ، ص ٢٩٢ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : السمرقندي ، خزانة الفقه . و ابن قدامة ، المغني ، ج ١٠ ، ص ١٩٠ .

٤ - سورة النور آية ٤ - ٥ .

٥ - سورة الحجر آية ٥٩ .

٦ - الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٥ ، ص ١١٩ .

٢ - ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدودا في فرية " . (١)

- ١ - رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . أنظر : جمال الدين عبد الله ابن يوسف الحنفي الزيلعي (٧٦٢ هـ - ١٣٦٥ م) نصب الراية لأحاديث الهداية ، ٤ ج ، دار الحديث ، مصر ، بدون تاريخ ، ج ٤ ، ص ٨١ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الزيلعي ، نصب الراية .
وقد ذهب جمهور الفقهاء (مالك و الشافعي و أحمد و غيرهم) الى أن شهادة المحدود فسي القذف تقبل اذا تاب و استدلوا بما يأتي :
- ١ - قوله تعالى : " الا الذين تابوا من بعد ذلك و أصلحوا فان الله غفور رحيم " الآية .
وجه الدلالة : أن الله تعالى استثنى التائبين ، و الاستثناء من النفي يكون اثباتا فيكون التقدير : " الا الذين تابوا " فاقبلوا شهادتهم .
- ٢ - قوله صلى الله عليه وسلم " التائب من الذنب كمن لا ذنب له " . اسناده صحيح .
ابن ماجة ، سنن
- ٣ - اجماع الصحابة رضي الله عنهم ، فانه يروى أن عمر رضي الله عنه قال لأبي بكر : " ان ثبتت قبلت شهادتك " و لم ينكر أحد من الصحابة ذلك فكان اجماعا .
والقول الراجح : هو قول الجمهور و ذلك لقوة أدلتهم و ضعف أدلة الامام مكحول و من وافقه .
المصادر : محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (٥٩٥ هـ - ١١٩٨ م) البيان والتحصيل ، تحقيق : محمد حجي و عبد الله بن ابراهيم الأنصاري ، ١٨ ج ، دار اجيلاء التراث الاسلامي ، قطر ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م . ج ١٠ ، ص ١٤٩ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا :
ابن رشد ، البيان والتحصيل . و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٤٦٢ ، ٤٦٣ . و الشربيني مغني المحتاج ، ج ٤ ، ص ٤٣٨ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ١٠ ، ص ١٩١ . و البيهقي ، سنن ، ج ١٠ ، ص ١٥٢ . و ابن ماجة ، سنن ، ج ٢ ، ص ١٤١٨ .

المسائل التي انفرد بها الامام مكحول عن الأئمة الأربعة

بعد أن انتهيت - بعون الله تعالى - من جمع آراء الامام مكحول الفقهية و تدوينها • و معرفة
من وافقه من الفقهاء في كل مسألة من مسائله تبين لي أن الامام مكحولاً قد انفرد ببعض
المسائل عن الأئمة الأربعة في الفصول التالية؛

أولاً : العبادات •

ثانياً : الأحوال الشخصية

ثالثاً : الجنائيات

رابعاً : الصيد و الخبائث و الأطعمة •

خامساً : الجهاد •

و سنناقش المسائل التي انفرد بها بالمقارنة مع المذاهب الفقهية الأخرى ، مستدلين
لكل رأي بأدلته و حجته • مرجحين ما نراه راجحاً • ان شاء الله تعالى •

المسائل التي انفرد بها الامام مكحول عن الأئمة الأربعة في العبادات

المسألة الأولى : الوضوء من النوم :

اختلف العلماء في أثر النوم على الوضوء الى مذاهب ، نقتصر على اهمها فيما يلي :
أولا : ذهب الامام مكحول : الى أن النوم لا ينقض الوضوء كيف كان قليلا أو كثيرا (١) و لم يقل بمثل
رأيه من العلماء - غير الأئمة الأربعة - الا أبو موسى الأشعري و سعيد بن المسيب و أبو مجلز
و حميد الأعرج و الأوزاعي و عبيدة السلماني و عمرو بن دينار . (٢)

ثانيا : و ذهب ابن حزم و الحسن البصري و المزني و أبو عبيدة القاسم بن سلام و اسحق بن راهويه
و ابن المنذر الى أن النوم ينقض الوضوء بكل حال سواء قل أو كثر . (٣)

ثالثا : و ذهب أبو حنيفة : الى أن النوم لا ينقض الوضوء الا اذا نام الانسان مستلقيا على أقبانه
أو مضطجعا . (٤)

رابعا : و ذهب الشافعي : الى أن النائم الممكن مقعده من الأرض أو نحوها لا ينتقض وضوءه سواء
قل أو كثر و سواء كان في الصلاة أو خارجها . (٥)

-
- ١ - ابن حزم ، المحلى ، ج ١ ، ص ٢٢٤ .
 - ٢ - النووي ، المجموع ، ج ١ ، ص ١٧ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ١١٣ . و القفال ، حلية العلماء ، ج ١ ، ص ١٤٥ .
 - ٣ - ابن حزم ، المحلى ، ج ١ ، ص ٢٢٢ . و النووي ، المجموع ، ج ١ ، ص ١٧ . و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٢٣٩ .
 - ٤ - ابن الهمام ، فتح القدير ، ج ١ ، ص ٤٧ - ٤٩ . و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٢٤٠ .
 - ٥ - الشافعي ، الأم ، ج ١ ، ص ١١ ، و النووي ، المجموع ، ج ١ ، ص ١٧ ، و محمد بن محمد بن محمد أبي حامد الغزالي (٥٠٥ هـ - ١١١١ م) الوسيط في المذهب ، تحقيق : علي محيي الدين القره داغي ،

خامساً : و ذهب مالك و أحمد في رواية عنه و الزهري و ربيعة الى أن كثير النوم ينقض الوضوء بكل حال دون قليله . (١)

منشأ الخلاف : - يرجع سبب الخلاف في هذه المسألة الى تعارض الآثار الواردة فيها ، و ذلك أنه وردت احاديث يوجب ظاهرها أنه ليس في النوم وضوء أصلاً ، و أحاديث يوجب ظاهرها أن النوم حدث يوجب الوضوء ، فمن الفقهاء من ذهب مذهب الترجيح ، و منهم من ذهب مذهب الجمع . فمن ذهب مذهب الترجيح اما أسقط وجوب الوضوء من النوم و اما أوجب الوضوء من قليله و كثيره . و من ذهب مذهب الجمع حمل الأحاديث على وجوب الوضوء من النوم الكثير دون القليل . (٢)

الأدلة : -

- يستدل للامام مكحول ومن وافقه على أن النوم لا ينقض الوضوء كيف كان قليلاً أو كثيراً بما يلي:
- ١ - قوله تعالى " ۞ ۞ ۞ " و ان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء . . . (٣) الآية . وجه الدلالة : ان الله تعالى ذكر نواقض الوضوء و لم يذكر النوم ، فدل على أن النوم غير ناقض للوضوء . (٤)
 - ٢ - و روى عن أنس بن مالك قال : " كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء الآخرة حتى تخفق رؤوسهم ثم يملون و لا يتوضؤون " . (٥)

-
- ٢ ج ، المطبوع . بدون طبعة ، ج ١ ، ص ٤٠٨ . سيشار الى هذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : الغزالي ، الوسيط .
- ١ - مالك ، المدونة الكبرى ، ج ١ ، ص ٩ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ١١٣ . و النووي ، المجموع ، ج ١ ، ص ١٧ .
 - ٢ - ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ٣٦ - ٣٧ .
 - ٣ - سورة المائدة ، آية ٦ .
 - ٤ - النووي ، المجموع ، ج ١ ، ص ١٨ .
 - ٥ - أبو داود ، سنن ، كتاب الطهارة ، باب (٨٠) حديث رقم (٢٠٠) ج ١ ، ص ١٣٧ ، و ١٣٨ . و اللفظ له . و الترمذي ، سنن ، أبواب الطهارة ، باب (٥٧) حديث رقم (٧٨) و قال عنه " حسن صحيح " ج ١ ، ص ١١٣ .

٣ - اتفاق العلماء على أن النوم ليس حدثاً في عينه ، و الحدث مشكوك فيه ، فلا يجب الوضوء بالشك . (١)

و استدل من ذهب الى أن النوم ينقض الوضوء بكل حال سواء قل أو كثر و هم : ابن حزم و الحسن البصرى ، و المزني و من وافقهم بما يلي :

١ - ما روى عن صفوان بن عسال قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا اذا كنا سفراً أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام و لياليهن الا من جناية ، و لكن من غائط و بول ونوم " (٢) وجه الدلالة : ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر النوم من جملة نواقض الوضوء ، و عند ذكره له عممه و لم يخص قليله من كثيره ، و لا حال من حال . (٣)

٢ - ما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " و كاء السه (٤) العينان فمن نام فليتوضأ " . (٥)

٢ - ما روى عن معاوية قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " العين وكاء السه فاذا نامت العين استطلق الوكاء ، (٦) ، (٧) .

و الحديثان يدلان على أن النوم مظنة النقص ، و كذلك فيهما ايجاب الوضوء من النوم بالجملة دون تخصيص . (٨)

-
- ١ - النووى ، المجموع ، ج ١ ، ص ١٨٠ و ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ١١٣ و ابن تيمية مجموع الفتاوى ، ج ٢١ ، ص ٢٣٠ .
 - ٢ - الترمذى ، سنن ، ابواب الطهارة ، باب (٧١) حديث رقم (٩٦) و قال عنه : " حسن صحيح " ج ١ ، ص ١٥٩ .
 - ٣ - ابن حزم ، المحلى ، ج ١ ، ص ٢٢٣ .
 - ٤ - السه : حلقة الدبر . ابن الأثير ، النهاية ، ج ٢ ، ص ٤٢٩ .
 - ٥ - أبو داود ، سنن ، كتاب الطهارة ، باب (٨٠) حديث رقم (٢٠٣) ج ١ ، ص ١٤٠ و ابن ماجه ، سنن ، كتاب الطهارة ، باب (٦٢) حديث رقم (٤٧٧) ج ١ ، ص ١٦١ .
 - ٦ - الوكاء : الخيط الذى يربط به الشيء . ابن الاثير ، النهاية ، ج ٥ ، ص ٢٢٢ .
 - ٧ - البيهقي ، سنن ، ج ١ ، ص ١١٨ .
 - ٨ - ابن حزم ، المحلى ، ج ١ ، ص ٢٣١ و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٢٤٢ .

و استدل من ذهب الى أن النوم لا ينقض الوضوء الا اذا نام مستلقيا على قفاه أو مضطجعا وهم :
أبو حنيفة و من وافقه بما يلي : -

- ١ - ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : " لا يجب الوضوء على من نام جالسا أو ساجدا حتى يضع جنبه ، فانه اذا وضع جنبه استرخت مفاصله . " (١)
 - ٢ - و ما روى عن ابن عباس : " أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم نام و هو ناجد ، حتى غَطَّ أو نفخ ثم قام يملي ، فقلت يا رسول الله ، انك قد نمت ؟ قال : ان الوضوء لا يجب الا على من نام مضطجعا ، فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله . " (٢)
 - ٣ - و ما روى عن حذيفة بن اليمان قال : " كنت في مسجد المدينة جالسا أخفق ، فاحتضنني رجل من خلفي فالتفت فاذا أنا بالنبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله هل وجب علي وضوء ؟ قال : لا حتى تضع جنبك . " (٣)
- فهذه الأحاديث تدل بظاهرها على عدم وجوب الوضوء من النوم الا اذا كان الانسان مضطجعا و قياسا عليه من نام مستلقيا على قفاه .

و استدل من ذهب الى أن النائم الممكن مقعده من الأرض لم ينتقض وضوؤه سواء قل أو كثر ، سواء كان في الصلاة أو خارجها و هم : الشافعي و من وافقه بما يلي : -

- ١ - ما روى عن أنس - و قد تقدم - قال : " كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء الآخر حتى تخفق رؤوسهم ثم يملون و لا يتوضئون . " (٤)
 - ٢ - و روى عن ابن عباس قال : " بت عند خالتي ميمونة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت الى جنبه الأيسر فأخذ بيدي فجعلني من شقه الأيمن فجعلت اذا أغفيت يأخذ بشحمة أذني قال : فصلى احدى عشرة ركعة " (٥) .
- الحديثان يدلان على أنهم كانوا ينامون بشكل متمكن .

-
- ١ - البيهقي ، سنن ، ج ١ ، ص ١٢١ .
 - ٢ - الترمذی ، سنن ، أبواب الطهارة ، باب (٥٧) حديث رقم (٢٧) ج ١ ، ص ١١١ . واللفظ لسه و أبو داود ، سنن ، كتاب الطهارة ، باب (٨٠) حديث رقم (٢٠٢) ج ١ ، ص ١٣٩ .
 - ٣ - البيهقي ، سنن ، ج ١ ، ص ١٢٠ .
 - ٤ - سبق تخريجه . ص ١٩٧ .
 - ٥ - رواه مسلم . و قد اتفق الشيخان على اخراجه ، انظر : الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٢٤٢ .

- ٣ - وما روى عن معاوية قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " العين وكاء السه فاذا نامت العين استطلق الوكاء " . (١)
- وجه الدلالة : ان النوم مظنة للنقض ، لأن العين اذا نامت استطلق الوكاء . (٢)
- و استدل من ذهب الى أن كثير النوم (٣) ينقض الوضوء دون قليله و هم : مالك و أحمد فـي رواية عنه و الزهري و من وافقهم بما يلي :
- ١ - حديث أنس المتقدم " انهم كانوا ينامون فتحقق رؤوسهم . . . " (٤) و حمل على النوم القليل . (٥)
- ٢ - النوم الكثير يفضي الى الحدث ، ولا يشعر بخروجه بخلاف اليسير . (٦)

مناقشة الأدلة :

- نوقشت أدلة الامام مكحول و من وافقه على أن النوم لا ينقض الوضوء كيف ما كان قليلاً أو كثيراً بما يلي :
- ١ - ورد عليهم في استدلالهم بالآية الكريمة انها لا تصلح دليلاً لمذهبهم لامرين :
- أ - ان الآية وردت في النوم أي نزلت في القائمين من النوم .
- ب - و ان الآية ذكرت بعض النواقض و لم تذكر نواقض أخرى كالبول و هو حدث باجماع و السنة الشريفة بينت باقي النواقض . (٧)
- ٢ - ورد عليهم في حديث أنس أنه محمول على النائمين . الممكن مقعده .
- ٣ - ورد عليهم في استدلالهم بأن النوم ليس حدثاً بل مشكوك فيه ، فجوابه :

-
- ١ - سبق تخريجه ، ص ١٩٩ .
- ٢ - الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٢٤٢ .
- ٣ - قيل : ان حد الكثير " هو ما يتغير به النائم عن هيئته مثل ان يسقط على الأرض ، أو أن يبزي حلماً " . ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ١١٤ .
- ٤ - سبق تخريجه . ص ١٩٨ .
- ٥ - الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .
- ٦ - ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ١١٤ .
- ٧ - الشافعي ، الأم ، ج ١ ، ص ١٠ والنووي ، المجموع ، ج ١ ، ص ١٨ . وابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ٣٦ - ٣٧ .

ان الشرع جعل هذا الشك كاليقين كشهادة الشاهدين . (١)

و نوقشت أدلة ابن حزم و من وافقه على أن النوم ينقض الوضوء بكل حال سواء قل أو كثر بما

يلي :

١ - ورد عليهم في استدلالهم بالأحاديث الثلاثة بما يلي :

أ - ان الاحاديث محمولة على نوم غير الممكن مقعدته .

ب - حديث علي بن أبي طالب و معاوية ساقطان لا يصح الاحتجاج بهما فحديث معاوية

ضعيف لأنه عن طريق بقية ، و عن أبي بكر بن أبي مريم و هو كذاب ، و عن عطية

بن قيس و هو مجهول .

أما حديث علي ففيه ضعيفان (٢) وهما بقية (٣) ، والسوزين بن عطاء . (٤)

و نوقشت أدلة أبي حنيفة و من وافقه على أن النوم لا ينقض الوضوء الا اذا نام مستلقيا على

قفاه أو مضجعا بما يلي : -

١ - ورد عليهم في استدلالهم بحديث : " لا يجب الوضوء على من نام جالسا " . ان فيسه

يزيد بن عبدالرحمن الدلاني و هو ضعيف باتفاق أهل الحديث . (٥)

٢ - ورد عليهم في استدلالهم بحديث ابن عباس أنه منكر ، رواه يزيد الدلاني عن قتادة . (٦)

و يجاب : ان بعض العلماء قال عن أبي خالد يزيد الدلاني : صدوق . و قال ابن عدى عنه : في

حديثه لبن و مع ذلك يكتب حديثه . (٧)

٣ - ورد عليهم في استدلالهم بحديث حذيفة بن اليمان أنه انفرد به بحر بن كنيز السقاء عن

ميمون الخياط و هو ضعيف و لا يحتج بروايته . (٨)

-
- ١ - النووي ، المجموع ، ج ١ ، ص ١٨
 - ٢ - ابن حزم ، المحلى ، ج ١ ، ص ٢٣١ .
 - ٣ - ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج ١ ، ص ١٠٥ .
 - ٤ - المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٣١ .
 - ٥ - البيهقي ، سنن ، ج ١ ، ص ١٢١ . و النووي ، المجموع ، ج ١ ، ص ٢٠ .
 - ٦ - أبو داود ، سنن ، ج ١ ، ص ١٣٩ - ١٤٠ . و ابن التركماني ، الجوهر النقي ، ج ١ ، ص ١٢١ .
 - ٧ - الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ٤ ، ص ٤٣٢ . و ابن الهمام ، فتح القدير ، ج ١ ، ص ٤٩ .
 - ٨ - الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ١ ، ص ٢٩٨ . و البيهقي ، سنن ، ج ١ ، ص ١٢٠ . و النووي ، المجموع ، ج ١ ، ص ٢٠ .

و يجاب : أن درجة الحديث لم تنزل عن " الحسن " (١)

و نوقشت أدلة الامام الشافعي و من وافقه على أن النائم الممكن مقعدته من الأرض لا ينقض الوضوء بما يلي :

- ١ - ورد عليهم في استدلالهم بالأحاديث انها لم تفرق بين النائم الممكن مقعدته وغيره .
- ٢ - أما حديث معاوية فقد تقدم الكلام في ضعفه .

و نوقشت أدلة مالك و أحمد و من وافقهما على أن كثير النوم ينقض الوضوء دون قليله بما يلي :

- ١ - ورد عليهم في استدلالهم بحديث أنس أنه لم يفرق بين قليل النوم و كثيره .
 - ٢ - و ورد عليهم باستدلالهم أن كثير النوم يفضي الى الحدث بخلاف اليسير فهو باطل لأن النوم لا يخلو من أحد أمرين :
- أما أن يكون حدثا ، و اما أن لا يكون حدثا ، فان كان ليس بحدث فقليله و كثيره ينقض الوضوء و هذا خلاف ما تقولون ، و ان كان حدثا فقليله و كثيره ينقض الوضوء . (٢)

الترجيح : -

بعد أن تعرضنا لمخلص بيان مذاهب الفقهاء في هذه المسألة ، و ذكرنا أدلتهم فيها و ما ورد على هذه الأدلة من مناقشات ، فانه يظهر أن الرأي الراجح هو رأى من قال أن النائم الممكن مقعدته من الأرض أو نحوها لا ينتقض وضوءه و غيره ينتقض سواء كان في صلاة أو غيرها ، و سواء طال تومسه أم لا ، و ذلك لقوة حجتهم في وجه استدلالهم بالأحاديث الشريفة .

و لأنه يجمع بين الأدلة التي ذكرناها .

قال الشوكاني : -

" و هذا أقرب المذاهب عندى و به يجمع بين الأدلة " . (٣)

-
- ١ - ابن الهمام ، فتح القدير ، ج ١ ، ص ٥٠ .
 - ٢ - ابن حزم ، المحلى ، ج ١ ، ص ٣٢٩ .
 - ٣ - الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٢٤٠ .

المسألة الثانية : أثر وجود الماء على من صلى بالتيمم :

أجمع العلماء على أن من صلى بالتيمم في السفر لفقد الماء ثم وجده قبل دخوله في الصلاة بطل تيممه ، ويلزمه استعمال الماء ^(١) ، و أجمعوا أيضا على أن من صلى بالتيمم ثم وجد الماء بعد خروج الوقت فلا إعادة عليه ^(٢) ، و اختلفوا فيما لو وجد الماء قبل خروج وقت الصلاة الى فريقين :

الفريق الأول : ذهب الامام مكحول و ابن سيرين و الزهري و ربيعة و عطاء و طاوس و القاسم بن محمد الى : أن من صلى بالتيمم ثم وجد الماء قبل خروج الوقت لزمه الاعادة . ^(٣)

الفريق الثاني : ذهب جمهور الفقهاء الى أن من صلى بالتيمم ثم وجد الماء قبل خروج الوقت لا إعادة عليه ^(٤) ، و استحباب الأوزاعي اعادتها . ^(٥)

الأدلة :

أولا : أدلة الفريق الأول :

استدل الامام مكحول و من وافقه الى أن من صلى بالتيمم ثم وجد الماء قبل خروج الوقت لزمه الاعادة بما يلي :

١ - ما روى عن أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : " ان المعيد الطيب طهور المسلم و ان لم يجد الماء عشر سنين ، فاذا وجد الماء فليمسه بشرته فان ذلك خير " ^(٦)

- ١ - دمشق، رحمة الأمة ، ص ٢٢ .
- ٢ - ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ١٥٣ . و النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٣٠٦ .
- ٣ - الموصلي ، الاختيار ، ج ١ ، ص ٢١ . و ابن المنذر ، الأوسط ، ج ٢ ، ص ٦٣ . و ابن حجر ، فتح الباري ، ج ١ ، ص ٣٤٩ . و الخطابي ، معالم السنن ، ج ٢ ، ص ٢١٠ . و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٣٣٦ . و ابن حزم ، المحلى ، ج ٢ ، ص ١٢٤ .
- ٤ - المصادر السابقة ، و الدسوقي ، حاشية ، ج ١ ، ص ١٤٨ - ١٤٩ . و دمشق رحمة الأمة ، ص ٢٢ . و الشربيني ، مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ١٠٦ .
- ٥ - ابن المنذر ، الأوسط ، ج ٢ ، ص ٦٣ . و النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٣٠٦ .
- ٦ - سبق تخريجه . ص ٦٧ .

- وجه الدلالة : الحديث يدل على وجوب أمساك الماء جلده عند وجوده .
٢ - " أن الماء هو الأصل ، فوجوده بعد التيمم كوجود النص بعد الحكم بالاجتهاد . " (١)

ثانيا : أدلة الفريق الثاني :

- استدل جمهور الفقهاء ومنهم الأئمة الأربعة - على أن من صلى بالتيمم ثم وجد الماء قبل خروج الوقت لا إعادة عليه بما يلي :
- ١ - ما روى عن أبي سعيد الخدري ، قال : (خرج رجلان في سفر ، فحضرت الصلاة و ليس معهما ماء ، فتيما صعيدا طيبا فصليا ، ثم وجدا الماء في الوقت ، فأعاد أحدهما الصلاة ، و لم يعد الآخر ، ثم اتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرا ذلك له ، فقال للذي لم يعد : " أصبت السنة و أجزأتك صلاتك " ، و قال للذي توشأ و أعاد : لك الأجر مرتين" (٢)
 - وجه الدلالة : لو كانت الإعادة تلزمه عند وجود الماء و الوقت ما زال باقيا لما قال النبي صلى الله عليه وسلم " أصبت السنة و أجزأتك صلاتك " .
 - ٢ - ما روى عن ابن عمر قال : " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا تملسوا صلاة في يوم مرتين " . (٣)
 - ٣ - و ما روى عن نافع قال : " تيمم ابن عمر على رأس ميل أو ميلين من المدينة فصلى العصر فقدم و الشمس مرتفعة و لم يعد الصلاة " (٤)

مناقشة الأدلة :

- نوقشت أدلة الامام مكحول و من وافقه على أن من صلى بالتيمم ثم وجد الماء قبل خروج الوقت لزمه الإعادة بما يلي :
- ١ - ورد عليهم في استدلالهم بحديث أبي ذرانه مُقَيّد بحديث أبي سعيد الخدري (٥).

-
- ١ - النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٣٠٦ .
 - ٢ - أبو داود ، سنن ، كتاب الطهارة ، باب (١٢٨) حديث رقم (٣٣٨) ج ١ ، ص ٢٤١ . واللفظ له . و النسائي ، سنن ، كتاب الغسل ، و التيمم ، باب (٢٧) ج ١ ، ص ٢١٣ .
 - ٣ - بيهقي ، سنن ، ج ٢ ، ص ٣٠٣ .
 - ٤ - بيهقي ، سنن ، ج ١ ، ص ٢٣٢ .
 - ٥ - الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٣٣٦ .

" خرج رجلان في سفر الحديث .

٢ - و ورد عليهم في استدلالهم بالدليل العقلي : ان هذا يقاس على من صلى بالتيمم و معه ماء و نسيه . (١)

و نوقشت أدلة الجمهور الى أن من صلى بالتيمم ثم وجد الماء قبل خروج الوقت لا إعادة عليه بما يلي :

١ - ورد عليهم بانستدلهم بحديث أبي سعيد الخدري أنه ليس بمحفوظ ، و هو مرسل . (٢)

و يجاب : ان الامام الشافعي و غيره يحتجون بمراسيل كبار التابعين اذا اسند أو ارسل مسن طريق آخر ، أو قال به بعض الصحابة أو عامة العلماء و وجد في هذا الحديث شيطان ——— ذلك . (٣)

٢ - و ورد عليهم في استدلالهم بحديث " لا تصلوا صلاة في يوم مرتين " : ان هذا يقال لمن صلى صلاتين صحيحتين ، و لكن من صلى بتيمم ثم وجد ماء . تعتبر الصلاة الأولى غير صحيحة بوجود الماء . و صلاته الثانية هي الصحيحة . (٤)

الترجيح : -

- من مناقشة أدلة الفريقين يظهر أن الرأي الراجح هو قول الجمهور الذي لا يلزم الاعادة على من صلى بالتيمم ثم وجد الماء قبل خروج الوقت ، و ذلك لما فيه موافقة روح التشريع من رفع الحرج عن الناس لأن المكلف اذا أقام بعمل على قدر طاقتة اجزأه هذا العمل و برئت ذمته منه . و الله تعالى أعلم .

١ - النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٣٠٧ .

٢ - أبو داود ، سنن ، كتاب الطهارة ، ج ١ ، ص ٢٤٢ . و البيهقي ، سنن ، ج ١ ، ص ٢٣١ .

٣ - النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٣٠٦ .

٤ - الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٣٣٦ .

المسألة الثالثة - حكم سهو المأموم :

اختلف الفقهاء في المأموم يسهو وراء الامام هل عليه سجود أم لا (١)؟

و يمكن ارجاع الخلاف في هذه المسألة الى فريقين :

الفريق الأول : ذهب الامام مكحول : الى وجوب سجود المأموم لسهو نفسه . (٢)

الفريق الثاني : ذهب جمهور الفقهاء : لا و منهم الأئمة الأربعة - التي أن الامام هو الذي يحمّل سهو المأموم . (٣)

منشأ الخلاف :

يرجع سبب الخلاف في هذه المسألة الى اختلافهم فيما يحمل الامام من الأركان عن المأموم

و ما لا يحمله . (٤)

الأدلة :

- استدلال الامام مكحول على وجوب سجود المأموم لسهو نفسه بما يلي :

عموم الأدلة التي توجب السجود على من سها سواء كان الامام أو المأموم و عدم وجود مخصص لها . (٥)

و استدلال جمهور الفقهاء على أن الامام يحمل سهو المأموم بما يلي :

١ - ما روى عن معاوية بن الحكم - من حديث فيه - " بينما أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ عطس رجل من القوم فقلت : يرحمك الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة لا يملح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسبيح و التكبير و قراءة

١ - ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ١٩٧ .

٢ - المصدر السابق ، نفس الصفحة ، النووي ، المجموع ، ج ٤ ، ص ١٤٣ . و ابن قدامة ، المغني ،

ج ١ ، ص ٣٨٨ . و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٣ ، ص ١٤٧ .

٣ - المصادر السابقة ، و الموصلي ، الاختيار ، ج ١ ، ص ٧٣ .

٤ - ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ١٩٧ .

٥ - الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٣ ، ص ١٤٧ .

القرآن " (١).

وجه الدلالة : ان معاوية تكلم في الصلاة جاهلا خلف النبي صلى الله عليه وسلم و لم يأمره بالسجود و يقاس عليه .

٢ - و ما روى عن عمر رضي الله عنه قال : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان الامام يكفي من وراءه . فان سها ، فعليه سجدتا السهو و على من وراءه أن يسجدوا معه ، و ان سها أحد ممن خلفه فليس عليه أن يسجد و الامام يكفيه " (٢)

مناقشة الأدلة :

نوقش الدليل الذي استدل به الامام مكحول الى وجوب سجود المأموم لسهو نفسه بما يلي :

- ان عموم الأحاديث التي أوجبت السجود على من سها خصصت بحديثي معاوية بن الحكم وعمر .

و نوقشت أدلة جمهور الفقهاء الى أن الامام يحمل سهو المأموم بما يلي :

١ - ورد عليهم باستدلالهم بحديث معاوية بن الحكم : انه يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أمره باعادة الصلاة لعدم سجوده و لم ينقل اليها .

و يجب : ان عدم النقل احتمال بعيد لأنه لو أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة لنقل اليها في الحديث نفسه أي بطريق آخر .

٢ - ورد عليهم باستدلالهم بحديث عمر أنه ضعيف لا يصح الاحتجاج به لأن في اسناده خارجة بن مصعب و هو ضعيف (٣) و الحكم بن عبيدالله و هو أيضا ضعيف (٤) ، و أبو الحسين المدائني و هو مجهول . (٥)

الترجيح :

- مما تقدم من استعراض أدلة الفريقين و مناقشتها ، يتبين أن رأي الجمهور هو الراجح لأن الامام انما جعل ليؤتم به . و الله أعلم .

١ - مسلم ، صحيح ، كتاب المساجد و مواضع الصلاة ، باب (٧) حديث رقم (٣٣) ، ج١ ، ص ٣٨١-٣٨٢ .

٢ - البيهقي ، سنن ، ج ٢ ، ص ٣٥٢ .

٣ - الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ١ ، ص ٦٢٥ .

٤ - البيهقي ، سنن ، ج ٢ ، ص ٣٥٢ و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٣ ، ص ١٤٧ .

٥ - المصدران السابقان ، و الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ٤ ، ص ٥١٥ .

المسألة الرابعة - العدد الذي تنعقد به الجمعة :

اتفق الفقهاء على أن الجمعة لا تنعقد الا بالجماعة ، و اختلفوا في مقدار الجماعة على مذاهب كثيرة ، (١) تقتصر على أهمها فيما يلي :

المذهب الأول : ذهب الامام مكحول و الحسن بن صالح و الظاهرية : الى أن الجمعة تصح باثنين أحدهما الامام . (٢)

المذهب الثاني: ذهب الامام أبو حنيفة : الى أن الجمعة لا تصح بأقل من ثلاثة سوى الامام . (٣)

المذهب الثالث: ذهب الامام مالك : الى عدم اشتراط عدد معين ، و انما اشترط أن يكونوا عدداً من الناس الذين يمكنهم أن يسكنوا على حدة من الناس . و منع انعقاد الجمعة بالاثنتين والأربعة . (٤)

المذهب الرابع : ذهب الامام الشافعي و أحمد في رواية عنه : الى أن الجمعة لا تصح بأقل من أربعين . (٥)

منشأ الخلاف :

سبب الخلاف في هذه المسألة هو اختلافهم في أقل ما يُطلق عليه اسم الجمع ، و هل الامام داخل فيهم أم لا ؟ و هل الجماعة المطلوبة في الجمعة كالجماعة في غيرها من الصلوات ؟ (٦)

الأدلة :

أولاً : أدلة المذهب الأول :

استدل القائلون بأنها تصح بواحد مع الامام بما يلي :

- ١ - ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ١٥٨ .
- ٢ - النووي ، المجموع ، ج ٤ ، ص ٥٠٤ . و ابن حزم ، المحلى ، ج ٥ ، ص ٤٦ .
- ٣ - السرخسي ، المبسوط ، ج ٢ ، ص ٢٤ .
- ٤ - ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ١٥٩ . و ابن عبد البر ، التمهيد ، ج ٢ ، ص ٣٢٤ .
- ٥ - الشافعي ، الأم ، ج ١ ، ص ١٦٩ . و النووي ، المجموع ، ج ٤ ، ص ٥٠٣ . و ابسن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٨٨ .
- ٦ - ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ١٥٩ .

- ١ - ما روى عن مالك بن الحويرث - من حديث فيه " ٠٠٠٠ فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم و ليؤمكم أكبركم " (١) وجه الدلالة : دل الحديث أن الاثنين فما فوقهما جماعة . (٢)
- ٢ - تصح الجماعة في سائر الصلوات بأثنين ، و لا فرق بين الجمعة و الجماعة ، و لم يأت نص من رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الجمعة لا تنعقد الا بكذا " (٣) .

ثانيا : أدلة المذهب الثاني :

استدل الامام أبو حنيفة على أن الجمعة لا تصح بأقل من ثلاثة سوى الامام بما يلي :

- ١ - قوله تعالى : " اذانودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله " (٤) وجه الدلالة : قوله " فاسعوا " خطاب للجمع ، و الجمع الصحيح هو الثلاثة و قوله " الى ذكر الله " يقتضي ذاكرا و هو الامام ، فكان مجموع من ذلت عليه الآية أربعة . (٦)
- ٢ - ما روى عن أم عبدالله الدوسية قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا أربعة " (٧)

ثالثا : أدلة المذهب الثالث :

- استدل الامام مالك على عدم اشتراط عدد معين للجمعة و انما اشترط ان يكونوا عددا من الناس يمكنهم أن يسكنوا على حدة من الناس بما يلي :
- ان الجمعة شعار ، و لا يحصل هذا الشعار الا بكثرة تغيظ الكفار . (٨)

-
- ١ - البخارى ، صحيح ، كتاب الأذان ، باب (١٧) ، ج ١ ، ص ١٥٤ - ١٥٥ .
 - ٢ - ابن حزم ، المحلى ، ج ٥ ، ص ٤٨ .
 - ٣ - الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٣ ، ص ٢٨٥ .
 - ٤ - سورة الجمعة آية ٩ .
 - ٥ - الموصلى ، الاختيار ، ج ١ ، ص ٨٢ .
 - ٦ - السرخسي ، المبسوط ، ج ٢ ، ص ٢٤ .
 - ٧ - بيهقي ، سنن ، ج ٣ ، ص ١٧٩ .
 - ٨ - الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٣ ، ص ٢٨٦ .

رابعاً : أدلة المذهب الرابع :

استدل القائلون بأنها لا تصح بأقل من أربعين بما يلي :

- ١ - ما روى عن عبدالرحمن بن مالك عن أبيه قال : " أنه كان اذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لأسعد بن زرارة ، فقلت له : اذا سمعت النداء ترحمت لأسعد بن زرارة ، قال : لأنه أول من جمع بنا في هزم النبي من حرة بني بياضة في نقيح يقال له " نقيح الخضات " ، قلت : كم أنتم يومئذ ؟ قال : أربعون . " (١)
- وجه الدلالة : أجمعت الأمة على اشتراط العدد في الجمعة ، فلا تصح الا بعدد يثبت بالدليل ، وقد ثبت جوازها بأربعين . (٢)
- ٢ - و ما روى عن جابر قال : " ٥٠٠٠ " و في كل أربعين فما فوق ذلك جمعة و فطر و أضحي و ذلك أنهم جماعة " (٣)

مناقشة الأدلة : -

أولاً : مناقشة أدلة المذهب الأول :

نوقش استدلال الامام مكحول و من معه بما يلي :

- ورد عليهم في استدلالهم ان الجمعة كسائر الصلوات في الجماعة ، ممنوع ، لأن الجمعة جعلها الشرع شعيرة من شعائر الاسلام فلا بد من حضور جمع حتى تتحقق هذه الشعيرة .

ثانياً : مناقشة أدلة المذهب الثاني :

نوقشت أدلة الامام أبي حنيفة على أن الجمعة لا تصح الا بثلاثة سوى الامام بما يلي :

- ١ - ورد عليهم في وجه استدلالهم بالآية الكريمة أنها خطاب للجمع ، و الجمع الصحيح ثلاثة في اللغة و ليس في الشرع ، و قد أطلق الشرع اسم الجماعة على الاثنين . (٤)

-
- ١ - أبو داود ، سنن ، كتاب الصلاة ، باب (٢١٦) حديث رقم (١٠٦٩) و اللفظ له ، ج ١ ، ص ٦٤٥ - ٦٤٦ . و ابن ماجه ، سنن ، كتاب اقامة الصلاة ، باب (٧٨) حديث رقم (١٠٨٢) ج ١ ، ص ٣٤٣ - ٣٤٤ . و البيهقي ، سنن ، و قال عنه حسن صحيح الاسناد ، ج ٣ ، ص ١٧٧ .
 - ٢ - النووي ، المجموع ، ج ٤ ، ص ٥٠٤ . و الشربيني ، معني المحتاج ، ج ١ ، ص ٢٨٢ .
 - ٣ - بيهقي ، سنن ، ج ٣ ، ص ١٧٧ .
 - ٤ - الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٣ ، ص ٢٨٦ .

- ٢ - ورد عليهم في استدلالهم بحديث أم عبدالله الدوسية انه لا ينتهز للاحتجاج به لأن فيه معاوية بن يحيى ، و معاوية بن سعيد ، و هما مجهولان . (١)
- و يجاب : ان معاوية بن يحيى أبو مطيع الاطرابلسي ضعفه الدارقطني ، و لكن وثقه أبو زرعة ، و قال عنه أبو حاتم صدوق ، و قال عنه ابن معين : ليس به بأس . (٢)

ثالثا : مناقشة أدلة المذهب الثالث :

نوقش استدلال الامام مالك بما يلي :

- ١ - ورد عليهم باستدلالهم على أن الجمعة شعار ، " ان هذا الشعار لا يستلزم ان ينتفى وجوبها بانتفاء العدد الذي يحصل به " (٣)

رابعا : مناقشة أدلة المذهب الرابع :

نوقشت أدلة الامام الشافعي و من وافقه بما يلي :

- ١ - ورد عليهم باستدلالهم بحديث عبدالرحمن بن مالك عن أبيه :
- " أنه لاجبة لهم في هذا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل انه لا تجوز الجمعة بأقل من هذا العدد ، نعم و الجمعة واجبة بأربعين رجلا و بأكثر من أربعين و بأقل من أربعين " (٤)
- ٢ - ورد عليهم في حديث جابر : ان فيه عبدالعزيز القرشي و هو ضعيف . (٥)

الترجيح :

من هذه المناقشات السابقة يظهر أنه لم يثبت دليل صحيح على اشتراط عدد معين ، ولكسن الجمعة شعار ، يتطلب هذا الشعار جماعة كثيرة ، فمتى تحققت الجماعة الكثيرة عرفا ، وجبت الجمعة وصحت (٦) و الله تعالى أعلم .

-
- ١ - الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ٤ ، ص ١٣٩ و البيهقي ، سنن ، ج ٣ ، ص ١٧٩ . وابن حزم ، المحلى ج ٥ ، ص ٤٧ و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٣ ، ص ٢٨٥ . و النووي المجموع ، ج ٤ ، ص ٥٠٤ .
- ٢ - الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ٤ ، ص ١٣٩ . وابن التركماني ، الجوهر النقي ، ج ٣ ، ص ١٧٩ .
- ٣ - الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٣ ، ص ٢٨٦ .
- ٤ - ابن حزم ، المحلى ، ج ٥ ، ص ٤٨ .
- ٥ - الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ٢ ، ص ٦٢١ . و البيهقي ، سنن ، ج ٣ ، ص ١٧٧ .
- ٦ - الزحيلي ، الفقه الاسلامي ، ج ٢ ، ص ٢٧٧ .

المسألة الخامسة - الاحتباء و الامام يخطب :

اختلف الفقهاء في حكم الاحتباء و الامام يخطب يوم الجمعة الى فريقين :

الفريق الأول : ذهب الامام مكحول و عطاء و الحسن في رواية عنهم ، و عبادة بن نسي الى كراهة

الاحتباء و الامام يخطب يوم الجمعة . (١)

الفريق الثاني : ذهب جمهور الفقهاء الى جواز الاحتباء و الامام يخطب يوم الجمعة . (٢)

منشأ الخلاف :

يرجع سبب الخلاف في هذه المسألة الى تعارض الآثار الواردة في ذلك .

الأدلة : استدل أصحاب الفريق الأول على كراهة الاحتباء بما يلي :

١ - ما روى عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " نهى عن الحبوطة

يوم الجمعة و الامام يخطب " (٣)

٢ - ان الاحتباء يجلب النوم و يعرض طهارة الانسان للانتقاض . (٤)

و استدل أصحاب الفريق الثاني على جواز الاحتباء بما يلي :

ما روى عن شداد بن أوس قال : " شهدت مع معاوية فتح بيت المقدس فجمع بنا ، فنظرت

فاذا جل من في المسجد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فرأيتهم محتبين و الامام يخطب " (٥)

مناقشة الأدلة :

أولا : مناقشة أدلة الفريق الأول :

ورد على أصحاب الفريق الأول باستدلالهم بحديث سهل بن معاذ بن أنس أن في اسناده ضعيفين

١ - الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٣ ، ص ٣٠٩ .

٢ - النووي ، المجموع ، ج ٤ ، ص ٥٩٢ . و ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٨٧ . و ابن حزم ،

المحلى ، ج ٥ ، ص ٦٧ . و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٣ ، ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .

٣ - أبو داود ، سنن ، كتاب الصلاة ، باب (٢٣٤) حديث رقم (١١١٠) ، ج ١ ، ص ٦٦٤ . و ترمذى ،

سنن ، أبواب الصلاة ، باب (٣٧٠) حديث رقم (٥١٤) ج ٢ ، ص ٣٩٠ .

٤ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٨٨ .

٥ - سبق تخريجه ، ص ٨٩ .

- و هما سهل بن معاذ ، و أبو مرحوم عبدالرحيم بن ميمون . (١)
- و يجاب : ان الترمذى قال عنه : " حديث حسن " (٢) ثم ان سهل بن معاذ عده ابن احبان من الثقات (٣) و قال عنه ابن حجر : " لا بأس به " . (٤)
- و أما أبو مرحوم عبدالرحيم بن ميمون فهو صدوق . (٥)
- ثانيا : مناقشة أدلة الفريق الثاني :
- و رد على أصحاب الفريق الثاني باستدلالهم بحديث شداد بن أوس ان في اسناده مقالا . (٦)

الترجيح :

يتبين بعد مناقشة أدلة الطرفين رجحان قول القائلين بكراهة الاحتباء اثناء الخطبة لقوة ما احتجوا به ، و لان الاحتباء يجلب النوم و لذلك يحرم الانسان من سماع الخطبة فيكون ترك الاحتباء أفضل ، و يحمل احوال الصحابة الذين فعلوا ذلك لم يبلغهم حديث النهي . (٧) و الله لتعالى أعلم .

-
- ١ - النووى ، المجموع ، ج ٤ ، ص ٥٩٢ . و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٣ ، ص ٣٠٨ .
 - ٢ - ترمذى ، سنن ، ج ٢ ، ص ٣٩٠ .
 - ٣ - الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ٢ ، ص ٢٤١ .
 - ٤ - ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج ١ ، ص ٣٣٧ .
 - ٥ - المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥٠٥ .
 - ٦ - الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٣ ، ص ٣٠٨ .
 - ٧ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٨٨ .

المسألة السادسة - حكم من فاتته الخطبة يوم الجمعة :

اختلف العلماء فيمن فاتته الخطبة يوم الجمعة هل يصلي أربعاً أم لا ؟

و يمكن ارجاع الخلاف في هذه المسألة الى رأيين :

الرأى الأول : ذهب الامام مكحول و عطاء و طاووس و مجاهد : الى أن من لم يدرك شيئاً من الخطبة يوم الجمعة صلى أربعاً . (١)

الرأى الثاني : ذهب جمهور الفقهاء الى ان من أدرك ركعة من صلاة الجمعة مع الامام صلى اليها ركعة أخرى . (٢)

الأدلة :

أولاً : أدلة الرأى الأول : استدل الرأى الأول بما يلي :

- اتفاق العلماء على أن الخطبة لشرط للجمعة ، فلو أن الامام لم يخطب بالناس فلا تكون جمعة في حقهم و يملون أربعاً و كذا من فاتته خطبة الجمعة فعليه أن يصلي أربعاً . (٣)

ثانياً : أدلة الرأى الثاني :

استدل جمهور الفقهاء بما يلي :

١ - ما روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : " من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة " (٤) و في رواية " فليصل اليها أخرى " (٥)

-
- ١ - ابن عبد البر ، الاستذكار ، ج ٢ ، ص ٢٩١ و النووى ، المجموع ، ج ٤ ، ص ٥٥٨ و ابسن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٨٠ و ابن حزمه المحلى ، ج ٥ ، ص ٧٤ .
 - ٢ - المصادر السابقة ، و المرغيناني ، الهداية ، ج ١ ، ص ٨٤ و مالك ، المدونة الكبرى ، ج ١ ، ص ١٣٧ و الشافعي ، الأم ، ج ١ ، ص ١٨٣ .
 - ٣ - ابن عبد البر ، الاستذكار ، ج ٢ ، ص ٢٩١ و ابن قدامة ، المغني ، ج ٢ ، ص ٨٠ .
 - ٤ - الحاكم ، مستدرک ، كتاب الجمعة ، ج ١ ، ص ٢٩١ .
 - ٥ - بيهقي ، سنن ، ج ٣ ، ص ٢٠٣ .

٢ - وما روى عنه أيضا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة ^(١) و الحديث بعمومه يتناول الجمعة كما تناول غيرها من الملوات . (٢)

مناقشة الأدلة :

نوقشت أدلة الامام مكحول و من وافقه على أن من فاتته خطبة الجمعة صلى أربعاً بما يلي :
- ورد عليهم باستدلالهم ان الامام لو لم يخطب بالناس ، صلوا أربعاً ، لأنهم اعتبروا الخطبة مقام الركعتين، فيلزم من هذا ان من فاتته الخطبة الأولى ، و أدرك الثانية أن يضيف ركعة واحدة . فيصبح مجموع الركعات ثلاثاً ، و هذا ما لم يأت به قرآن و لا سنة . (٣)

الترجيح : -

يظهر لنا بعد عرض آراء الفريقين و بيان أدلتهم رجحان قول الجمهور لقوة ادلتهم ، وضعف ما استدل به الفريق الآخر . والله تعالى أعلم .

-
- ١ - بيهقي ، سنن ، ج ٣ ، ص ٢٠٣ .
 - ٢ - المصدر السابق ، نفس الصفحة .
 - ٣ - ابن حزم ، المحلى ، ج ٥ ، ص ٧٤ .

- الرضاع بلبن الفحل : (١)

اختلف الفقهاء في تحريم الرضاع بلبن الفحل اعلى رأيين : (٢)

الرأى الأول : ذهب الامام مكحول ، و سعيد بن المسيب و ابو سلمة بن عبدالرحمن و سليمان

ابن يسارو عطاء بن يسارو النخعي و أبو قلابة : الى أن لبن الفحل لا يحرم . (٣)

الرأى الثاني : ذهب جمهور الفقهاء الى أن لبن الفحل يحرم . (٤)

منشأ الخلاف : (٥)

يرجع سبب اختلاف العلماء في هذه المسألة الى تعارض حديث السيدة عائشة رضي الله عنها و هو " ان عائشة أخبرته : انه جاء أخو أبي القعيس يستأذن عليها ، بعد ما نزل الحجاب ، و كان القعيس أبا عائشة من الرضاعة ، قالت عائشة : فقلت : والله ! لا آذن لأفلق ، حتى أستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان أبا القعيس ليس هو أرضعني ، و لكن أرضعني امرأته ، قالت عائشة : فلما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلت يا رسول الله أن أفلق أخا أبي القعيس جاءني يستأذن علي ، فكرهت أن آذن له حتى أستأذنك ، قالت : قال النبي صلى الله عليه وسلم : " أثذني له " (٦) مع قوله تعالى : " و أمهاتكم اللاتي أرضعنكم و أخوانكم من الرضاعة " (٧)

- ١ - من صور لبن الفحل : " أن يكون للرجل زوجتان ، فترضع هذه صبية ، و هذه صبية " ابن قدامة المغني ، ج ٧ ، ص ٨٧ .
- ٢ - ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٣٨ .
- ٣ - ابن حزم ، المحلى ، ج ١٠ ، ص ١٤٠ . و مابعدھا ، و ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٨٧ .
- ٤ - المصدران السابقان و الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٣ ، ص ٦٨ . و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٣٨ .
- ٥ - ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٣٨ .
- ٦ - مسلم ، صحيح ، كتاب الرضاع ، باب (٢) ، حديث رقم (١٤٤٥) ج ٢ ، ص ١٠٦٩ .
- ٧ - سورة النساء ، آية ٢٣ .

الأدلة :

أولا : أدلة السراى الأول :

استدل السراى الأول على أن لبن الفحل لا يحرم بما يلي :

- ١ - قوله تعالى : " وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة " . وجه الدلالة : أن الله تعالى ذكر في الآية الكريمة التحريم بالرضاعة من جهة الأم لأن اللام في قوله " اللاتي " للعهد تعود الى الرضاعة المذكورة وهي رضاعة الأم . (١)
- ٢ - وقوله تعالى : " وأحل لكم ما وراء ذلكم " . (٢) وجه الدلالة : ذكر الله تعالى المحرمات من النساء ، وما عداهن يحل الزواج بهن ، فلو أثبتنا أن لبن الفحل يحرم من حديث عائشة السابق نكون قد نسخنا الكتاب بالسنة . (٣)
- ٣ - وما روى عن أبي عبيدة بن عبد الله بن رفاع " أن أمه زينب بنت أبي سلمة أرضعتها أسماء بنت أبي بكر امرأة الزبير بن العوام ، فقالت زينب بنت أبي سلمة : وكان الزبير يدخل عليّ وأنا امتشط فيأخذ بقرن من قرون رأسي فيقول : أقبلي عليّ فحدثيني ، أراه أنه أبي وما ولد منهم اخوتي ، ثم ان عبد الله بن الزبير قبل الحرة ارسل اليّ فخطب أم كلثوم ابنتي على حمزة بن الزبير وكان حمزة للكلبية ، فقالت زينب لرسوله : و هل تحل له ؟ انما هي ابنة اخته ؟ فأرسل اليّ عبد الله بن الزبير فقال : انما أردت بهذا المنع لما قبلك ، ليس لك بأخ أنا ، وما ولدت أسماء منهم أخوتك ؟ و ما كن من ولد الزبير من غير أسماء فليسوا لك باخوه ، فارسلي فسلي عن هذا ، فأرسلت و سألت و أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم متوافرون و أمهات المؤمنين فقالوا لها : ان الرضاعة من قبل الرجال لا تحرم شيئا فانكحتها اياه فلم تنزل عنده حتى هلك " . (٤)

ثانيا : أدلة السراى الثاني :

استدل السراى الثاني على أن لبن الفحل يحرم بما يلي :

- ١ - حديث عائشة رضي الله عنها - الذي تقدم وفيه - " ٠٠٠ أن أفلح أبا القعيس جاء نبي

١ - ابن قيم الجوزية ، زاد المعاد ، ج ٤ ، ص ٢٣٧ .

٢ - سورة النساء آية ٢٤ .

٣ - ابن قيم الجوزية ، زاد المعاد ، ج ٤ ، ص ٢٣٧ .

٤ - أبو عبد الله محمد بن ادريس الشافعي ، (ت ٢٠٤ هـ - ٨١٩ م) مسند الامام الشافعي ، ج ٢ ، ص ٢٠٠ ،

دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٥١ م ، ج ٢ ، ص ٢٥٠ . سيثار الى هذا المصدر عند وروده فيما

بعد هكذا : الشافعي ، مسند .

يستأذن عليّ، فكرهت أن آذن له حتى أستأذنك، قالت: قال النبي صلى الله عليه وسلم " استأذن عليّ له " و كان أبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة .
٢ - " ان سبب نزول اللبن هو ماء الرجل والمرأة جميعا ، لان الحمل منهما جميعا فوجب أن يكون الرضاع منهما كما كان الولد منهما و ان اختلف سببهما " (١)

مناقشة الأدلة :

أولا : مناقشة أدلة الفريق الأول :

نوقشت أدلة الفريق الأول على أن لبن الفحل لا يحرم بما يلي :

١ - ورد عليهم باستدلالهم بالآية الكريمة ان الرضاعة من جهة الأم و ليس الأب ، فالجواب ان اللبن للأب لأنه ثار بوطئه ، و الأم مجرد وعاء له . (٢)

٢ - و ورد عليهم باستدلالهم بأن حديث عائشة لو اثبتناه يكون ناسخا للقرآن ، فالجواب :

ان الله سبحانه و تعالى عمم لفظ الاخوات من الرضاعة عند ذكر المحرمات من النساء فدخل فيه كل من اطلق عليها أخت سواء كانت أخته من أبيه أم من الرضاعة ، و الرسول عليه السلام أثبت العمومة في حديث عائشة بينها و بينه بلبن الفحل ، فمن باب أولى أن تثبت الأخوة بينها و بين ابنه . (٣)

٣ - و ورد عليهم باستدلالهم بالحديث ان أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم لا يرون تحريم لبن الفحل فدعوى باطلة لانه صح . عن عليّ و ابن عباس و غيرهما أنهما كانا يفتيان بحرمة لبن الفحل .

و لعل الصحابة الذين أفتوا بعدم حرمة لبن الفحل لم تبلغهم السنة الصحيحة . (٤)

ثانيا : مناقشة أدلة الفريق الثاني :

نوقشت أدلة الفريق الثاني على أن لبن الفحل يحرم بما يلي :

- ورد عليهم باستدلالهم بحديث عائشة ، أن لبن الفحل يحرم فنقول :

١ - ان الحديث يعارضه نص قرآني ذكر المحرمات من النساء و لم يذكر انتشار الحرمة بلبن الفحل .

١ - الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٣ ، ص ٦٩ .

٢ - ابن قيم الجوزية ، زاد المعاد ، ج ٤ ، ص ٢٣٨ .

٣ - المصدر السابق ، نفس الصفحة .

٤ - المصدر السابق ، نفس الصفحة .

٢ - ان عائشة رضي الله عنها ثبت عنها انها كانت تفتي بعدم حرمة لبن الفحل .

الترجيح :

بعد ذكر أدلة الطرفين و مناقشتها يتبين لنا رجحان رأي الفريق الثاني لقوة

أدلتهم ، والله تعالى أعلم .

- دية الجائفة و المأمومة :

اختلف الفقهاء في دية الجائفة و المأمومة الى فريقين :

الفريق الأول : ذهب الامام مكحول : الى أنه يجب في الجائفة و المأمومة ثلثا الدية ان كانت عمدا و ثلث الدية ان كانت خطأ . (١)

الفريق الثاني : ذهب عامة أهل العلم ، الى أنه يجب في كل واحدة منهما الثلث فقط . (٢)

الأدلة :

أولا : أدلة الفريق الأول :

- لم أجد دليلا لسرأى الامام مكحول سواء من المصادر التي نقلت رأيه أو غيرها .
و لعل الامام مكحولا حمل قول النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب عمرو بن حزم ، " فسي المأمومة ثلث الدية و في الجائفة ثلث الدية " (٣) . على الخطأ و ليس على العمد و اللسه أعلم .

ثانيا : أدلة الفريق الثاني :

استدل الفريق الثاني على أنه يجب في الجائفة و المأمومة ثلثا الدية بما يلي :

- ١ - ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتاب عمرو بن حزم - السابق - " في المأمومة ثلث الدية و في الجائفة ثلث الدية " .
- ٢ - " ان المأمومة شجة فلم يختلف ارشها بالعمد و الخطأ في المقدمدار كسائر الشجاج " (٤) .
و كذلك الجائفة فانها جراحة لم يختلف ارشها كالموضحة . (٥)

١ - ابن المنذر ، الاشراف " طبعة قطر ، ج ٢ ، ص ١٥٠ . و ص ١٧٤ . و ابن قدامة ، المغنسي ، ج ٨ ، ص ٣٧٠ . و المطيعي ، تكملة المجموع الثانية ، ج ١٩ ، ص ٦٨ . و الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٧ ، ص ٢١٦ .

٢ - المصادر السابقة ، و المرغيناني ، الهداية ، ج ٤ ، ص ١٨٣ . و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٤٢٠ .

٣ - بيهقي ، سنن ، و الحديث روي مرسلا و أخرى موصولا ، ج ٨ ، ص ٨٢ . و ص ٨٥ .

٤ - ابن قدامة ، المغنسي ، ج ٨ ، ص ٣٧٠ .

٥ - المصدر السابق ، نفس الصفحة .

الترجيح : -

يظهر لنا رجحان قول من ذهب الى وجوب ثلث الدية في كل واحدة منهما و ان كان حديثهم فيه ضعف ، لأننا في المقابل ، لم ننفق على أي دليل للطرف الثاني ، حتى نرجح رأيه ، والله تعالى سى أعلم .

- حكم الاصطياد بمثقل :

اتفق الفقهاء على حل الاصطياد بالسلاح المحدد كالرمح و السيوف و السكين و نحو ذلك (١) و اختلفوا في المثقل كالبنفقة المعراض و الحجر و نحو ذلك الى فرق نقتصر على أهمها فيما يلي :

الفريق الأول : ذهب الامام مكحول و سعيد بن المسيب و عبدالرحمن بن أبي ليلى و غيرهم : الى أجاز أكل ما صيد بمثقل كالمعراض و البنفقة و الحجر و نحو ذلك . (٢)
الفريق الثاني : ذهب جمهور الفقهاء : الى عدم اباحة أكل ما قتل بثقله أو عرضه أمان قتل بحده بأن خرق جسد الصيد فيجوز أكله . (٣)

الأدلة :

أولا : أدلة الفريق الأول :

استدل الفريق الأول على حل أكل ما صيد بمثقل بما يلي :

١ - قوله تعالى : " ليلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم و رماحكم " . (٤)
وجه الدلالة : لم تذكر الآية آلة محددة للصيد ، فيصح الصيد بمثقل أو محدد .

ثانيا : أدلة الفريق الثاني :

استدل الفريق الثاني على عدم جواز أكل ما قتل بثقله أو عرضه و جواز أكل ما قتل بمحدد بأن يخرق جسد الصيد بما يلي :

ما روى عن عدى بن حاتم رضي الله عنه قال : " سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المعراض فقال : اذا أصبت بحده فكل فاذا أصاب بعرضه فقتل فانه و قيذ (٥) فلا تأكل . " (٦) .

١ - ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ٤٥٥ .

٢ - الطحاوي ، اختلاف الفقهاء ، ج ١ ، ص ٦١ . و ابن حزم ، المحلى ، ج ٧ ، ص ٤٦٠ . و الصنعاني

سبل السلام ، ج ٤ ، ص ٨٤ .

٣ - المصادر السابقة ، والمرغيناني ، الهداية ، ج ٤ ، ص ١٢٣ . و ابن رشد ، بداية المجتهد ،

ج ١ ، ص ٤٥٥ .

٤ - سورة المائدة آية ٩٤ .

٥ - الوقيذ : الذي يموت من أثر الضرب . الفيومي ، المصباح المنير ، ج ٢ ، ص ٦٦٨ .

٦ - البخاري ، صحيح ، كتاب الذبائح و الصيد ، باب (٢) ج ٦ ، ص ٢١٨ .

مناقشة الأدلة :

نوقش دليل الفريق الثاني بما يلي :

ورد عليهم باستدلالهم بالآية الكريمة بأنه لا حجة لهم بها ، لأن حديث عدى بن حاتم

استثنى المثقل أن يمطاد به .

الترجيح : -

بعد عرض أدلة مختصرة لكلا الفريقين يتبين أن الراجح هو رأي الجمهور و ذلك لقوة ما استدلوا

به من حديث عدى بن حاتم الصحيح . و الله أعلم .

- حكم الجهاد :

اختلف الفقهاء في حكم الجهاد الى أربعة فرق :

الفريق الأول : ذهب الامام مكحول و سعيد بن المسيب و غيرهما : الى أن الجهاد فرض عين سواء في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أو بعده . (١)

الفريق الثاني : ذهب جمهور الفقهاء الى أن الجهاد فرض كفاية الا اذا تعين ، و لا فرق بين زمن النبي صلى الله عليه وسلم أو بعده . (٢)

الفريق الثالث : ذهب الامام الطائفي في قول : ان الجهاد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فرض عين . أما بعده فرض كفاية اذا لم يتعين . (٣)

الفريق الرابع : ذهب الامام ابن شبرمة و الثوري و غيرهما : الى أن الجهاد تطوع و ليس بفرض . (٤)

الأدلة :

أولا : أدلة الفريق الأول :

استدل الفريق الأول على أن الجهاد فرض عين مطلقا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أو بعده بما يلي :

- ١ - عموم قوله تعالى : " انفروا خفافا و ثقالا و جاهدوا بأموالكم و أنفسكم في سبيل الله " (٥) و قوله تعالى : " الا تنفروا يعذبكم عذابا أليما " (٦) و قوله تعالى : " كتب عليكم القتال " . (٧)

-
- ١ - ابن أبي شيبة ، ممنف ، ج ٥ ، ص ٣٥١ و الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ٣١٢ . والعقبي
 - ٢ - تكملة المجموع الثالثة ، ج ١٩ ، ص ٢٦٩ . و ابن قدامة ، الشرح الكبير ، ج ١٠ ، ص ٣٦٠ .
 - ٣ - المصادر السابقة ، و ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ٣٨٠ .
 - ٤ - الشرييني ، مغني المحتاج ، ج ٤ ، ص ٢٠٩ .
 - ٥ - الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ٣١١ .
 - ٥ - سورة التوبة آية ٤١ .
 - ٦ - سورة التوبة آية ٣٩ .
 - ٧ - سورة البقرة آية ٢١٦ .

- ٢ - و ماروى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من مات ولم يغزُ ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من نفاق " . (١)
- وجه الدلالة : تارك الجهاد يكون منافقا ، وهذا الوعيد دليل على أن الجهاد فرض عين .
- ثانيا : أدلة الفريق الثاني :
- استدل الفريق الثاني على أن الجهاد فرض كفاية الا اذا تعين ، ولا فرق بين زمن النبي صلى الله عليه وسلم أو بعده بما يلي :
- ١ - قوله تعالى : " لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر و المجاهدين في سبيل الله بأموالهم و أنفسهم ، فضل الله المجاهدين بأموالهم و أنفسهم على القاعدين درجة و كلا وعد الله الحسنى " . (٢)
- وجه الدلالة : ان الآية فضلت المجاهدين في سبيل الله على القاعدين مما يدل على أنهم غير آثمين مع جهاد غيرهم . (٣)
- ٢ - وقوله تعالى : " و ما لكان المؤمنون لينفروا كافة ، فلولا نفر من كل فرقة طائفة ليتفقهوا و هذا يدل على أنه متى قام عدد بفرض الجهاد و استغنوا بأنفسهم عن غيرهم سقط عن الباقيين . (٥)
- ٣ - ما روى عن زيد بن خالد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من جهز غازيا في سبيل الله فقد غزا و من خلف غازيا في سبيل الله بخير فقد غزا " . (٦)
- ٤ - لو كان الجهاد فرض عين لما ترك الرسول صلى الله عليه وسلم بعض الصحابة في المدينة . (٧)

-
- ١ - أبو داود ، سنن ، كتاب الجهاد ، باب (١٨) حديث رقم (٢٥٠٢) ج ٣ ، ص ٢٢ .
- ٢ - سورة النساء ، آية ٩٥ .
- ٣ - ابن قدامة ، المغني ، ج ٩ ، ص ١٦٢ .
- ٤ - سورة التوبة ، آية ١٢٢ .
- ٥ - الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ٣١٠ - ٣١١ .
- ٦ - البخارى ، صحيح ، كتاب الجهاد و السير ، باب (٢٨) ج ٣ ، ص ٢١٤ .
- ٧ - ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ٢٨١ .

ثالثا : أدلة الفريق الثالث :

استدل أصحاب الفريق الثالث على أن الجهاد فرض عين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم و فرض كفاية بعد وفاته بما يلي :

(أ) أدلة فرض العين في زمنه صلى الله عليه وسلم :

- الآيات المتقدمة الذكر و هي قوله تعالى : " انفروا خفافا الآية " .

و قوله : " كتب عليكم القتال و هو كره لكم الآية " وقوله : " الا تنفروا يعذبكم

..... الآية " ، فهذه الآيات تفيد ان الجهاد فرض عين على أصحاب رسول الله صلى

الله عليه وسلم دون غيرهم .

(ب) أدلة فرض الكفاية بعد وفاته :

قوله تعالى : " وما كان المؤمنون لينفروا كافة الآية " .

وجه الدلالة : الآية صريحة على عدم وجوب النفير على جميع المسلمين فاذا قام عدد بفرض الجهاد

سقط عن الباقين . (١)

رابعا : أدلة الفريق الرابع :

استدل الفريق الرابع على أن الجهاد تطوع و ليس بفرض بما يلي :

١ - قوله تعالى : كتب عليكم القتال الآية " .

وجه الدلالة : أن الآية محمولة على الندب و ليس على الوجوب (٢) كقوله تعالى " كتب عليكم

إذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين و الأقربين " (٣)

٢ - أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر الجهاد من أركان الاسلام ، فلو كان فرضا لذكره فدل على

أنه ليس بفرض . (٤)

الترجيح :

بعد هذا العرض للآراء الفقهية و بيان أدلتها نرى رجحان رأى الفريق الأول القائل ان الجهاد

فرض عين على كل مسلم مطلقا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أو بعده ، و سواء كان جهادا

١ - الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ٣١٠ - ٣١١ .

٢ - الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ٣١١ و العقبى ، تكملة المجموع الثالثة ، ج ١٩ ، ص ٢٦٨ .

٣ - سورة البقرة آية ١٨٠ .

٤ - الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ٣١١ .

المسلم بيده ، أو بماله ، أو بلسانه أو بقلبه ، فكل يعمل حسب طاقته • و لعموم الآيات و الأحاديث التي توجب القتال على المسلمين و عدم وجود مخصص لها • ^(١) و الله أعلم •

١ - محمود أحمد عبدالله أبو ليل ، أسس العلاقات الدولية في الاسلام ، رسالة دكتوراة ، ص ٢١٥ •
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م •

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة أود أن أدون أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه الرسالة في النقاط التالية :

١ - عاش الامام مكحول النصف الأخير من القرن الأول الهجري ، وأوائل القرن الثاني. أي أنه عاصر الدولة الأموية، وكان عصره من الناحية السياسية متميزاً بأنه عصر توسع الدولة الإسلامية وامتداد أرجائها ، إلا أنها كانت تشهد هزات عنيفة ، وفتناً واضطرابات في الداخل وهذا كان له أثر كبير في الاضعاف من قوتها ، وفي وقوف الفتوحات وانحسار مداها .

و من الناحية الاجتماعية فقد ازداد عدد المسلمين نتيجة لتوسّع الفتوحات ، كما ضمت الدولة الإسلامية شعوباً مختلفة الأديان والأجناس وعمّ المال وازدادت الثروة .

و أما من الناحية العلمية فقد شهد عصره نشاطاً علمياً وثقافياً ، وكان الخلفاء الأمويون مهتمين و مشجعين على العلم والتعليم . و برز في هذا العصر علماء أفاضل في كافة التخصصات العلمية و على المستوى الفقهي خاصة برز فقهاء لامعون ، و ان كانت المذاهب الفقهية لم تتبلور بعد . و قد كان الامام مكحول نموذجاً و صورة للحياة الفقهية في هذا العصر ، كيف لا وقد كان أفقه أهل عصره .

٢ - عند حديثي عن حياة الامام مكحول بينت أن أصله من هراة و هي اليوم تقع في أفغانستان ، و أنه كان مولى لعمر بن سعيد بن العاص فوهبه لامرأة من هذيل بمصر فاعتقته ، فخرج من مصر ثم ذهب العراق و المدينة طلباً للعلم ، ثم توجه للشام و استقر فيها ، و كان أفقه أهل الشام في عصره حتى توفي ما بين سنة ١١٢ هـ - ١١٦ هـ .

- ٣ - من خلال جمعي و تدويني لفقہ الامام مكحول وجدته كثير المسائل في أحكام العبادات و الأحوال الشخصية ثم الجنايات و الجهاد قليل المسائل في بقية الفصول . و ربما هذا راجع الى سؤال الناس و استفتائهم له .
- ٤ - كان الامام مكحول كثيرا ما يقف على ظاهر النصوص ، و يقول بالحبل ان لم يوجد نص في مسألة ما ، كمسألة حكم التنفل قبل صلاة العيد و بعدها ، و مسألة خروج أهل الذمة للاستقاء ، و مسألة جواز مبايعة من يخالط ماله حرام .
- ٥ - ظهر لي من تتبع فقہ الامام مكحول : أنه لم يقلد فقہ أحد من الصحابة أو غيرهم .
- ٦ - و ظهر لي أيضا من خلال تدويني لفقہ الامام مكحول أنه انفرده بعسدد من المسائل الفقهية عن الأئمة الأربعة ، و قد رجح بعض العلماء بعض هذه المسائل كمسألة انعقاد الجمعة باثنين أحدهما الامام و ذلك لقسوة و سلامة دليله .

و آخر دعونا ان الحمد لله رب العالمين

الفهارس العامة

اولا : فهرس الايات القرآنية الكريمة

الرقم المتسلسل	الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة التي وردت فيها من الرسالة
١-	" كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ... "	سورة البقرة	آية ١٨٠	٢٣١
٢-	" ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد ... "	سورة البقرة	آية ١٩٦	١١٣
٣-	" كتب عليكم القتال ... "	سورة البقرة	آية ٢١٦	٢٢٩
٤-	" ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ... "	سورة البقرة	آية ٢٢١	١٢٦
٥-	" ولا تقربوهن حتى يظهرن ... "	سورة البقرة	آية ٢٢٢	٧٠
٦-	" لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ... "	سورة البقرة	آية ٢٢٥	١٧٩
٧-	" للذين يؤلون من نساءهم تربص ... "	سورة البقرة	آية ٢٢٦	١٤٨
٨-	" واستشهدوا شهيدين من رجالكم ... "	سورة البقرة	آية ٢٨٢	١٩٠
٩-	" ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها ... "	سورة البقرة	آية ٢٨٣	١٩١
١٠-	" وامهاتكم اللاتي ارضعنكم ... "	سورة النساء	آية ٢٣	١٣٥
١١-	" وأحل لكم ما وراء ذلكم ... "	سورة النساء	آية ٢٤	١٣٠
١٢-	" وان كنتم مرضى او على سفر ... "	سورة النساء	آية ٤٣	٥١
١٣-	" لا يستوى القاعدون من المؤمنين ... "	سورة النساء	آية ٩٥	٢٣٠
١٤-	" وطعام الذين اوتوا الكتاب ... "	سورة المائدة	آية ٥	١٧٢
١٥-	" يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة ... "	سورة المائدة	آية ٦	٥٥
١٦-	" فاغسلوا وجوهكم وايديكم ... "	سورة المائدة	آية ٦	٥٥
١٧-	" اوجاء احد منكم من الغائط ... "	سورة المائدة	آية ٦	٥٩
١٨-	" فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه ... "	سورة المائدة	آية ٦	٦٦

الرقم المتسلسل	الآيــــــــــــة	اسم الســــــــــــورة	رقم الآية وردت فيها من الرســــــــــــالة
١٩-	" والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما... "	سورة المائدة	٦٦
٢٠-	" ليبلونكم الله بشيء من الصيد... "	سورة المائدة	٢٢٦
٢١-	" احل لكم صيد البحر وطعامه... "	سورة المائدة	١٧٦
٢٢-	" فلمسوه بايديهم... "	سورة الانعام	٥٩
٢٣-	" واعلموا انما غنمتم من شيء... "	سورة الانفال	١٨٣
٢٤-	" وان احد من المشركين استجارك... "	سورة التوبة	١٨٨
٢٥-	" والذين يكنزون الذهب والفضة... "	سورة التوبة	١٠٢
٢٦-	" الا تنفروا يعذبا اليماني... "	سورة التوبة	٢٢٩
٢٧-	" انفروا خفافا وثقالا... "	سورة التوبة	٢٢٩
٢٨-	" وما كان المؤمنون لينفروا... "	سورة التوبة	٢٣٠
٢٩-	" الا آل لوط انا لمنجوهم... "	سورة الحجر	١٩٢
٣٠-	" وليشهد عذابها طائفة من المؤمنين... "	سورة النور	١٥٢
٣١-	" والذين يرمون المحصنات... "	سورة النور	١٩٢
٣٢-	" والذين يرمون أزواجهم... "	سورة النور	١٥٢
٣٣-	" ويدراً عنها العذاب... "	سورة النور	١٥٢
٣٤-	" واتكحوا الايامى منكم والصالحين... "	سورة النور	١٢٦
٣٥-	" وانزلنا من السماء ماء طهورا... "	سورة الفرقان	٥١
٣٦-	" وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها... "	سورة الاحزاب	١٣١
٣٧-	" ولا تبطلوا اعمالكم... "	سورة محمد	١١١
٣٨-	" واذا نودي للصلاة من يوم الجمعة... "	سورة الجمعة	٢١٠

ثانياً: الفهرس الابجدي للأحاديث النبوية الشريفة

الجديث الشريفة

الصفحة التي ورد فيها

- ٥٨ " احتجم فصى ولم ويتوضأ ولم يزد على غسل محاجمه "
- ١٧٤ " اذا ارسلت كلبك وذكرت اسم الله فكل "
- ٢٢٦ " اذا اصبت بحدك فكل فاذا اصاب بعرضه "
- ١١١ " اذا اصبح احدكم صائماً فبدا له ان يفطر "
- ٦٠ " اذا افصى احدكم بيده "
- ٨٥ " اذا اقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون "
- ٨٩ " اذا جاء احدكم والامام يخطب "
- ٨٩ " اذا دخل احدكم المسجد فليركع ركعتين "
- ٨٢ " اذا شك احدكم في صلاته فلم يدركم صلى "
- ١٧٣ " اذا وقعت رميتك في ماء فغرق فمات فلا تأكل "
- ١٥١ " اربع من النساء لا ملاعنة بينهم "
- ١٢١ " ازرعوها وزرعوها او امسكوها "
- ١٦٩ " الاسنان سواء الثانية والضرس سواء "
- ٢٠٥ " اصبت السنة وا جزأتك صلاتك "
- ٦١ " اكل من كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ "
- " امرني صلى الله عليه وسلم حين بعثني الى اليمن ان لا آخذ
من البقر شيئاً "
- ٩٨ " أمنني جبريل عليه السلام عند البيت مرتين "
- ٨٧ " ان الله حرم من الرضاع ما حرم من النسب "
- ١٣٥ " ان الامام يكفى من وراءه فان سها "
- ٢٠٨ " ان خيار الناس احسنهم قضاءً "
- ١١٩ " ان الصعيد الطيب طهور المسلم "
- ٦٧ " ان لا تأخذ من الكسر شيئاً اذا كانت الورق مائتي درهم "

- ٢٠٠ " ان الوضوء لا يجب الا على من نام مضطجعا "
- ٢٠٧ " انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن "
- ١٠٤ " انه ابصر ناقة مسنة في ابل الصدقة "
- ١٠٠ " انه اخذ من العسل العشر "
- ١٥٨ " انه اطعم ثلاث جدات سدسا "
- ١٤٦ " انه جعل الخلع تطليقة بائنة "
- ١٠٩ " انه سئل عن المباشرة للمائم فرخص له "
- ١٥٧ " انه سئل عن ميراث العممة والخالة "
- ١٣٩ " انه قال لسودة ام المؤمنين اعتدى "
- ٩٣ " انه كان يكبر في الفطر والاضحى "
- ٩٢ " انه كبر في العيدين "
- ١٧٧ " انه نهى عن اكل كل ذى ناب من السباع "
- ١٠٧ " انى احب اذا وسع الله على الناس ان يتموا صاعا "
- ١٠٢ " ايسرك ان يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين "
- ١٢٦ " ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل "
- ٦٢ " بال ثم توفأ ومسح على خفيه "
- ٩٧ " بعثني فأمرني ان آخذ من كل ثلاثين بقرة "
- ٦١ " ترك الوضوء مما غيرت النار "
- ١٣٢ " تزوج صلى الله عليه وسلم امرأة من بني غفار "
- ٦٥ " ثم مسح بهما وجهه وكفيه "
- ٨٨ " جاء رجل والنبي يخطب الناس يوم الجمعة "
- ١٦٠ " جعل النبي ميراث ابن الملاعنة لأمه "
- ٨٧ " جمع بين المغرب والعشاء وصلى الفجر قبل ميقاتها "
- ٢١٠ " الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة "
- ٧٨ " حتى يبلغ بهما فروع اذنيه "

- ١٣٠ " زوج صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن "
- ٧٤ " الشفق الحمراء فاذا غاب الشفق وجبت الصلاة "
- ١٢٣ " على اليديما اخذت حتى تؤديه "
- ١٩٩ " العين وكاء السُّه ، فاذا نامت العين استطلق الوكاء "
- ٢١٠ " فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احدكم وليؤمكم اكبركم "
- ١٢٨ " فان دخل بها فالمهر لها بما اصاب "
- ١٠٢ " فرأى في يدي فتحات من ورق حسبك من النار "
- ١٠٧ " فرَضَ زكاة الفطر صاعا من تمر او صاعا من شعير "
- ١٦٤ " فعرضوا عليها الاسلام فأبت الا ان تقتل فقتلت "
- ٢١٨ " فكرهت ان اذن له حتى استأ ذلك . قال : ائذني له "
- ٨٣ " فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى ثلاثا "
- ٦٣ " فمسح اعلى الخف واسفله "
- ١٦٨ " في الاسنان خمس "
- ١٦٩ " في دية اصابع اليدين والرجلين سواء عشر من الابل لكل اصبع "
- ١٠٤ " في الرقة ربع العشر "
- ١٠١ " وفي كل خمس اواق من الورق خمسة دراهم "
- ٢٢٣ " في المأموفة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية "
- ٩٨ " قد عفوت عن الخيل والرقيق "
- ١٢٠ " كان لي عليه دين فقضاني وزادني "
- ١٩٩ " كان النبي يأمرنا اذا كنا سفرا "
- ١٨٤ " كان النبي يقسم للخيل وكان لا يسهم للرجل "
- ١٨٤ " كان النبي ينفل الربع بعد الخمس والثلث بعد الخمس "
- ١٥٨ " كل قسم قسم في الجاهلية فهو "
- ١٢٧ " لا تزوج المرأة المرأة و لا تزوج المرأة نفسها "
- ٢٠٥ " لا تصلوا صلاة في اليوم مرتين "
- ١٦٣ " لا تعذبوا بعذاب الله "

- ٧٦ " لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها "
- ٧١ " لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضه "
- ١٠٦ " لا صدقة الا عن ظهر غنى "
- ٧٦ " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب "
- ١١١ "! لا عليكم صوماً مكانه يوماً آخر "
- ١٨٤ " لا نقل الا بعد الخمس "
- ١٢٦ " لا نكاح الا بولي "
- ٨٤ " لا وتران في ليلة "
- ١٥٩ " لا يتوارث اهل ملتين "
- ٢٠٠ " لا يجب الوضوء على من نام جالساً أو ساجداً حتى يضع جنبه "
- ١٦٣ " لا يحل دم رجل يشهد ان لا اله الا الله واني رسول الله "
- ١٦٥ " لا يغرم السارق اذا اقيم عليه الحد "
- ١٢٧ " لها الصداق بما استحللت من فرجها "
- ٩٨ " ليس على المسلم صدقة في عبده ولا في فرسه "
- ٩٩ " ليس فيما دون خمسة أوساق من تمر ولا حب صدقة "
- ١٦٠ " المرأة تحوز ثلاث مواريث "
- ٧١ " مرةً فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً "
- ٥١ " مسح برأسه من فضل ماء "
- ٥٤ " مسح على الخفين والخمار "
- ٥٤ " مسح على عمامته وخفيه "
- ١٩٣ " المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدودا في فرية "
- ٦٩ " من أتى حائفاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً "
- ٢١٥ " من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة "
- ٢١٦ " من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة "
- ١١٦ " من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار اذا رآه "
- ١٦٣ " من بدل دينه فاقتلوه "
- ٢٣٠ " من جهز غازياً في سبيل الله فقد غزا "
- ٧٧ " من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج "

- " من كانت له ارض فليزرعها او ليمنحها اخاه فان أبي
- ١٢١ فليمسك ارضه " .
- ٢٣٠ "من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالفزوة....."
- ٦٠ " من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ " .
- ١٨٧ " من وجدتموه غل في سبيل الله فاحرقوا متاعه..... " .
- ٢١٣ " نهى صلى الله عليه وسلم عن الحبوة يوم الجمعة والامام يخطب " .
- ١٢٩ " نهى عن الشغار " .
- ١٢٩ " نهى عن متعة النساء يوم خيبر " .
- ١٦٩ " هذه وهذه سواء ، يعنى الخنصر والابهام " .
- ١٧٦ " هو الطهور ماؤه الحل ميتته " .
- ١٩٩ " وكاء السه العينان ، فمن نام فليتوضأ " .
- ١٢٩ " يا ايها الناس اني قد اذنت لكم في الاستمتاع من النساء..... " .
- ٦١ " يحتز من كتف شاة فدعى الى الصلاة..... " .
- ٧٨ " ويقول سمع الله لمن حمده ولا يفعل ذلك في السجود..... " .

الصفحة التي ورد فيها

- ١- ابو ثعلبة الخشني ١٧٤
- ٢- جبير بن مطعم ١١٧
- ٣- حبيب بن مسلمة ١٨٤
- ٤- حميد بن عسيلة المناجحي ٥٤
- ٥- الربيع بن سبرة الجهني ١٢٩
- ٦- رجاء بن ابي سلمه مهران ٣٤
- ٧- ابورزين مسعود بن مالك الاسدي ٣٤
- ٨- سويد بن غفلة الجعفي الكوفي ٥٤
- ٩- طلحة بن عبيد الله ١١٦
- ١٠- عبدالله بن بحينه ٨١
- ١١- عبدالله بن كنانة ٩٤
- ١٢- عمرو بن سعيد بن العاص ٢٦
- ١٣- قيس بن طلق ٨٤
- ١٤- نعيم بن عبد الله المجر ٧٥

- ١٢- تهذيب الامام ابن قيم الجوزية والمطبوع مع مختصر سنن ابي داود لابن المنذر، ومعالم السنن للخطابي، تاليف محمد بن ابي بكر بن قيم الجوزية المتوفى ٧٥١هـ-تحقيق : محمد حامد الفقي- مكتبة السنه المحمدية -القاهرة -بدون تاريخ .
- ١٣- الجوهر النقى وهو ذيل لكتاب السنن الكبرى للبيهقي . لعلاء الدين المارديني الشيرازي " بابن السركماني " . المتوفى ٧٤٥هـ- دار الفكر .
- ١٤- سبل السلام لمحمد الكحلاني ثم الصنعاني المعروف " بالامير " والمتوفى ١١٨٢هـ- دار الفكر بدون تاريخ .
- ١٥- سنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سوره المتوفى ٢٧٩هـ- دار الدعوة - استانبول - ١٤٠١هـ ١٩٨١م .
- ١٦- سنن الدار قطنى لعلي بن عمر الدارقطنى المتوفى ٢٨٥هـ- تحقيق -عبدالله هاشم يماني المدني - دار المحاسن، القاهرة .
- ١٧- سنن الدارمى لابي عبدالله بن عبدالرحمن الدارمى المتوفى ٢٥٥هـ- دار الدعوة - استانبول ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ١٨- سنن ابي داود لابي داود سليمان بن الاشعث السجستاني الازدى المتوفى ٢٧٥هـ - دار الدعوة استانبول ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ١٩- سنن سعيد بن منصور لسعيد بن منصور بن شعبة الخراساني المتوفى ٢٢٧هـ- تحقيق - حبيب الرحمن الأعظمي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .
- ٢٠- السنن الكبرى لاحمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفى ٤٥٨هـ - دار الفكر - بدون تاريخ .
- ٢١- سنن ابن ماجه لابي عبدالله محمد بن يزيد القزويني المتوفى ٢٧٥هـ - دار الدعوة - استانبول- ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ٢٢- سنن النسائي لابي عبدالرحمن بن شعيب النسائي الخراساني المتوفى ٣٠٣هـ - دار الدعوة استانبول - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ٢٣- شرح معاني الاثار لاحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة الطحاوي المتوفى ٣٢١ دار الكتب العلمية -بيروت - الطبعة الاولى ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م .
- ٢٤- صحيح البخارى لابي عبدالله محمد بن ابي حسن بن الاحنف الجعفي البخارى المتوفى ٢٥٦هـ- دار الدعوة - استانبول - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ٢٥- صحيح مسلم لابي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى ٢٦١هـ- دار الدعوة- استانبول ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- ٢٦- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لاحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى ٨٥٢ هـ -
تحقيق - عبدالعزيز بن باز ، البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد - السعودية .
- ٢٧- الكتاب المصنف في الاحاديث والآثار لعبدالله بن محمد بن ابي شيبه الكوفي العيسى المتوفى
٢٣٥ هـ - تحقيق - عبدالخالق الافغاني - الدار السلفية - الهند ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٢٨- المستدرک على الصحيحين لابي عبدالله محمد بن عبدالله المعروف " بالحاكم النيسابوري "
المتوفى ١٤٥ هـ - دار الفكر - بيروت .
- ٢٩- مسند احمد بن حنبل لاحمد بن حنبل المتوفى ٢٤١ هـ - دار الدعوة - استانبول - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٣٠- أ) مسند الامام الشافعي لابي عبدالله محمد بن ادريس الشافعي المتوفى ٢٠٤ هـ - دار الكتب
العلمية - بيروت - ١٩٥١ م .
- ب) المسوئ شرح الموطأ لولي الله الدهلوي المتوفى ١١٧٦ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت
الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٣١- المصنف لابي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني المتوفى ٢١١ هـ - تحقيق : حبيب الرحمن
الاعظمي - دار القلم - بيروت - الطبعة الاولى ١٩٧٠ م .
- ٣٢- معالم السنن لابي سليمان الخطابي المتوفى ٣٨٨ هـ - والمطبوع مع مختصر سنن ابي داود
للمحافظ المنذري ، تحقيق : محمد حامد الفقي - مكتبة السنه المحمدية - القاهرة - بدون تاريخ .
- ٣٣- نصب الراية لاحاديث الهداية لجمال الدين عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي المتوفى
٧٦٢ هـ - دار الحديث - مصر - بدون تاريخ .
- ٣٤- نيل الاوطار شرح منتهى الاخبار لمحمد بن علي الشوكاني المتوفى ١٢٥٥ هـ - دار الجيل -
بيروت - ١٩٧٣ م .

ج) كتب الحنفية :

- ٣٥- الاختيار لتعليل المختار لعبدالله بن محمد بن مودود الموصلی المتوفى ٦٨٣ هـ - دار المعرفة
- بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٣٦- الأصل لأبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني المتوفى ١٨٩ هـ - تعليق : ابو الوفا الافغاني -
مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر اباد الدكن - الهند - الطبعة الاولى ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- ٣٧- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين بن مسعود الكاساني المتوفى ٥٨٧ هـ - دار الكتب
العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٣٨- البناية في شرح الهداية لمحمود بن احمد العيني المتوفى ٨٥٥ هـ - تصحيح المولوي محمد
عمر دار الفكر - الطبعة الاولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- ٣٩- تحفة الفقهاء، لعلاء الدين السمرقندي المتوفى ٥٣٩هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م .
- ٤٠- حاشية رد المحتار على الدر المختار لمحمد امين الشهير " بابن عابدين " المتوفى ١٢٥٢هـ - دار الفكر - الطبعة الثانية - ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م .
- ٤١- خزانة الفقه وعيون المسائل لنصر محمد بن ابراهيم السمرقندي ، تحقيق صلاح الدين الناهي- شركة الطبع والنشر الاهلية - بغداد - ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م .
- ٤٢- الدر المختار وشرح تنوير الابصار وهو متن حاشية رد المحتار لابن عابدين تاليف محمد علاء الدين الحصكفي المتوفى ١٠٨٨ هـ - دار الفكر ، بيروت الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م .
- ٤٣- شرح العناية على الهداية لأكمل الدين محمد بن محمود البابرثي المتوفى ٧٨٦هـ - وهو مطبوع مع شرح فتح القدير - دار الفكر - بيروت . الطبعة الثانية - بدون تاريخ .
- ٤٤- شرح فتح القدير لكامل الدين محمد بن محمد بن عبدالواحد السيواسي المعروف "بابن الهمام الحنفي " المتوفى ٦٨١ هـ - دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية . بدون تاريخ .
- ٤٥- متن القدوري لمحمد القدوري البغدادي المتوفى ٤٢٨ هـ - مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده - مصر - الطبعة الثالثة - ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧م .
- ٤٦- مجمع الانهر في شرح ملتقى الابرار لعبدالله بن الشيخ محمد بن سليمان المعروف "بدا ماد افندي " . دار احياء التراث العربي - بدون تاريخ .
- ٤٧- الهداية شرح بداية المبتدى لبرهان الدين على المرغيناني المتوفى ٥٩٣ هـ - المكتبة الاسلامية بدون تاريخ .

د) كتب المالكية :

- ٤٨- اقرب المسالك لمذهب الامام مالك لاحمد بن محمد الدردير المتوفى ١٢٠١ هـ - المكتبة الثقافية - بدون طبعة .
- ٤٩- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لمحمد بن احمد بن رشد القرطبي المتوفى ٥٩٥ هـ - دار المعرفة - الطبعة الخامسة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .
- ٥٠- البيان والتحميل لمحمد بن احمد بن رشد القرطبي المتوفى ٥٩٥ هـ - تحقيق : محمد حجي وعبدالله ابراهيم الانصاري ، دار احياء التراث الاسلامي ، قطر - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .
- ٥١- الثمر الداني في تقريب المعاني لمالح عبدالسميع الآبي الازهرى - شرح رسالة ابن ابي زيد القيرواني - المكتبة الثقافية - بيروت - بدون تاريخ .

- ٥٢- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمحمد عرفه الدسوقي المتوفى ١٢٣٠ هـ - دار الفكر - بدون تاريخ .
- ٥٣- الخوشي على مختصر خليل لمحمد بن عبدالله بن علي الخوشي المتوفى ١١٠١ هـ - دار صادر - بيروت - بدون تاريخ .
- ٥٤- سراج السالك شرح أسهل المسالك لعثمان بن حسين الجعلى - مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده - مصر - الطبعة الأخيرة .
- ٥٥- الشرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك لأبي البركات احمد بن محمد ابن احمد الدردير المتوفى ١٢٠١ هـ - دار المعارف بمصر - بدون تاريخ .
- ٥٦- القوانين الفقيهيه لمحمد بن أحمد بن جزى الكلبي المتوفى ٧٤١ هـ - دار الكتب العلمية بيروت - بدون تاريخ .
- ٥٧- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر النمري القرطبي المتوفى ٤٦٣ هـ - تحقيق محمد ولد مادريك الموريتاني - مكتبة الرياض الحديثية الرياض - الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٥٨- المدونه الكبرى لمالك بن أنس الاصحى المتوفى ١٧٩ هـ - دار الفكر - بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٥٩- شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل لمحمد عليش المتوفى ١٢٩٩ هـ - دار صادر بدون تاريخ .
- ٦٠- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لمحمد بن محمد بن عبدالرحمن المغربي المعروف "بالحطاب" المتوفى ٩٥٤ هـ - دار الفكر - الطبعة الثانية - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

هـ) كتب الشافعية :-

- ٦١- الاحكام السلطانية والولايات الدينية لابي الحسن بن محمد بن حبيب الماوردي المتوفى ٤٥٠ - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٦٢- الام لمحمد بن ادريس الشافعي المتوفى ٢٠٤ هـ - كتاب الشعب - بدون تاريخ .
- ٦٣- حاشية الجمل على شرح المنهج لسليمان الجمل - دار احياء التراث العربي - بيروت .
- ٦٤- حاشية على شرح المنهاج وهو مطبوع مع حاشية قليوبي . لاحمد البرلسي الملقب "عميره" والمتوفى ٩٥٧ هـ - دار احياء الكتب العربية - مصر - بدون طبعة وتاريخ .
- ٦٥- روضه الطالبين وعمدة المفتين لمحبي الدين النووي المتوفى ٦٧٦ هـ - اشراف زهير الشاويش - المكتب الاسلامي - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- ٦٦- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب لابي يحيى زكريا الانصاري المتوفى ٩٢٥هـ- مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر - الطبعة الاخيرة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م .
- ٦٧- كفاية الاخير في حل غاية الاختصار لتقي الدين ابي بكر بن محمد الحسيني الحمصي - دار دار الفكر، بدون تاريخ .
- ٦٨- كنز الراغبين على منهاج الطالبين لجلال الدين المحلي المتوفى ٨٦٤هـ - دار احياء الكتب العربية - مصر - بدون تاريخ .
- ٦٩- المجموع شرح المذهب لمحبي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى ٦٧٦هـ وعليه تكملات ثلاث الاولى للسبكي والثانية للمطيعي والثالثة للعقبي ، دار الفكر - بدون تاريخ .
- ٧٠- مختصر المزني لاسماعيل بن يحيى المزني المتوفى ٢٦٤هـ وهو مطبوع مع كتاب الام للشافعي
- ٧١- مغنى المحتاج الى معرفة الفاظ المنهاج لمحمد الشربيني الخطيب المتوفى ٩٧٧هـ - دار احياء التراث العربي - بيروت . بدون تاريخ .
- ٧٢- المذهب في فقه الامام الشافعي لابي اسحق ابراهيم الشيرازي المتوفى ٤٧٦هـ دار الفكر - بدون تاريخ .
- ٧٣- نهاية المحتاج الى شرح المنهاج لمحمد بن احمد الرملي المتوفى ١٠٠٤ هـ - دار الفكر - بيروت - الطبعة الاخيرة - ١٤٤٠هـ - ١٩٨٤م .
- ٧٤- الوسيط في المذهب للامام حجه الاسلام محمد بن محمد بن محمد ابي حامد الغزالي المتوفى ٥٠٥هـ تحقيق : على محيي الدين علي القره داغي - اللجنة الوطنية العراقية - الطبعة الاولى ١٩٨٤م .

(و) كتب الحنابلة :-

- ٧٥- اعلام الموقعين عن رب العالمين لشمس الدين محمد بن ابي بكر المعرف " بابن قيم الجوزية " المتوفى ٧٥١هـ - تعليق : طه عبد الرؤوف سعد - دار الجيل - بيروت ١٩٧٣م .
- ٧٦- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب احمد بن حنبل لعلاء الدين المرادوي المتوفى ٨٨٥هـ - تحقيق : محمد الفقي - دار احياء التراث العربي - بيروت - ١٣٧٧ هـ .
- ٧٧- الروض المربع بشرح زاد المستقنع لمنصور بن يونس البهوتي المتوفى ١٠٥١ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثامنة بدون تاريخ .
- ٧٨- زاد المعاد في هدى خير العباد لشمس الدين محمد بن ابي بكر بن قيم الجوزية المتوفى ٧٥١هـ دار الكتب العلمية - بيروت - بدون تاريخ .

- ٧٩- الشرح الكبير على متن المقنع لشمس الدين ابي الفرج عبدالرحمن بن محمد بن احمد بن قدامة المقدس المتوفى ٦٨٢ هـ وهو مطبوع مع المغنى لموفق الدين بن قدامة - دار الفكر - بيروت - الطبعة الاولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٨٠- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابي عبدالله محمد بن ابي بكر الزرعي المعروف " بابن قيم الجوزية " المتوفى ٧٥١ هـ . تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار الكتب العلمية - بيروت - بدون تاريخ .
- ٨١- القواعد النورانية الفقيهية لتقي الدين احمد بن عبد الجليل الشهير " بابن تيميه " المتوفى ٧٢٨ هـ - تحقيق : محمد حامد الفقي ، مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٨٢- الكافي في فقه الامام المبجل احمد بن حنبل لموفق الدين عبد الله بن قدامة المتوفى ٦٢٠ هـ . تحقيق : زهير الشاويش - المكتب الاسلامي - الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٨٣- كشاف القناع على متن الاقناع لمنصور يونس البهوتي - دار الفكر - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٨٤- مجموع فتاوى ابن تيمية لاحمد بن تيمية - طبع في السعودية باشراف الرئاسة لشئون الحرمين الشريفين .
- ٨٥- مختصر الخرقى لعمر بن الحسين الخرقى المتوفى ٣٣٤ هـ - تعليق : محمد زهير الشاويش دار السلام - دمشق - الطبعة الاولى ١٣٧٨ هـ .
- ٨٦- المغني في فقه الامام احمد بن حنبل لموفق الدين عبد الله بن قدامة المتوفى ٦٢٠ هـ . دار الفكر - بيروت - الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٨٧- المقنع في امام السنة احمد بن حنبل لموفق الدين بن قدامة القدسي المتوفى ٦٢٠ هـ مكتبة الرياض الحديثة - السعودية - ١٩٨٠ م .
- ٨٨- منتهى الارادات لتقي الدين محمد بن احمد الفتوحى الشهير " بابن النجار " المتوفى ٩٧٢ هـ . تحقيق : عبد الغنى عبدالخالق ، عالم الكتب ، بدون تاريخ .
- ٨٩- نيل المآرب بشرح دليل الطالب ، عبدالقادر الشيباني المشهور " بابن ابي تغلب " المتوفى ١١٣٥ هـ - تحقيق : محمد سليمان الاشقر - مكتبة الفلاح - الكويت - الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

ز) كتب المذاهب الاخرى :-

١- كتب الظاهرية :-

٩٠- المحلى لعلي بن احمد بن سعيد بن حزم المتوفى ٤٥٦ هـ - تحقيق : احمد محمد شاكر دار

الآفاق الجديدة - بيروت - بدون تاريخ .

٢. كُتُبُ الْاِخْتِلافِ :-

- ٩١- اختلاف العلماء لابي عبدالله محمد بن نصر المروزي المتوفى ٢٩٤ هـ ، تحقيق : صبحي السامرائي -
عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٩٢- اختلاف العلماء " مخطوط " لابي بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري المتوفى ٣١٨ هـ -
دار الكتب القطرية - الدوحة - فهرس المخطوطات المصورة وهو مصور على النسخة المخطوطة
المحفوظة بمكتبة لالهى الملحقة بالمكتبة السليمانية باستانبول - تحت رقم ٦٢٧ ، لوحة
رقم ١٩٠ .
- ٩٣- اختلاف الفقهاء لابي جعفر احمد بن محمد الطحاوي المتوفى ٣٢١ هـ - تحقيق : محمد الصغير
حسن المعصومي ، مطبعة معهد الابحاث الاسلامية - باكستان - بدون تاريخ .
- ٩٤- الاشراف على مذاهب العلماء لمحمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري المتوفى ٣١٨ هـ
تحقيق محمد نجيب سراج الدين واشرف عليه عبدالغني عبدالخالق - دار احياء التراث
العربي - قطر - الطبعة الاولى ١٤٠٦ هـ .
- وطبعة اخرى بتحقيق ابو حماد صغير احمد محمد حنيف وهو الجزء الرابع المطبوع - دار طبية
الرياض .
- ٩٥- الاموال لابي القاسم بن سلام المتوفى ٢٢٤ هـ - تحقيق : محمد خليل هراس ، دار الفكر - القاهرة
الطبعة الثالثة .
- ٩٦- الاوسط في السنن والاجماع والاختلاف لابي بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري المتوفى
٣١٨ هـ تحقيق : ابو حماد صغير بن احمد بن محمد حنيف ، دار طبية الرياض - الطبعة الاولى
١٩٨٥ م .
- وطبعة اخرى مخطوطة من دارالكتب القطرية وهو مصور عن النسخة المخطوطة المحفوظة بمكتبة
احمد الثالث بطريقبو سراى باستانبول تحت رقم (١١١٠) لمحمد بن ابراهيم بن المنسسذر
النيسابوري المتوفى ٣٠٩ هـ .
- ٩٧- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء لسيف الدين ابي بكر محمد بن احمد القفال الشاشي
المتوفى ٥٠٧ هـ - تحقيق : ياسين ابراهيم درادكة ، مؤسسة الرسالة دار الارقم - الطبعة الاولى
١٤٠٠ هـ .
- ٩٨- رحمة الامة في اختلاف الائمة لعبد الله محمد الدمشقي العثماني المتوفى ٩٦٩ هـ طبع في
دولة قطر ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٩٩- كشف الغمة عن جميع الامة لعبد الوهاب الشعراني - دار الفكر - بدون تاريخ .

ج) كتب التوحيد :-----

- ١٠٠- التنبيه والرد على اهل الاهواء والبدع لمحمد بن احمد بن عبد الرحمن المطفي المتوفى -
٣٧٧هـ- مكتبة المثنى - بغداد .
- ١٠١- الفصل في الملل والاهواء والنحل لعلي بن حزم الظاهري المتوفى ٤٥٦هـ- دار المعرفة - بيروت
الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ .
- ١٠٢- المنية والامل في شرح الملل والنحل لاحمد بن يحيى المرتضى بن المفضل اليماني المتوفى
٨٤٠هـ . تحقيق : محمد جواد مشكور - دار الفكر - الطبعة الاولى ١٩٧٩م .

ط) كتب التاريخ والسير والتراجم والانساب :-----

- ١٠٣- الاستيعاب في اسماء الاصحاب ليوسف بن عبد البر النمري القرطبي المتوفى ٤٦٣هـ - وهو
مطبوع في ذيل الاصابة لابن حجر - دار الكتاب العربي - بيروت .
- ١٠٤- الاصابة في تمييز الصحابة لاحمد بن علي بن محمد العسقلاني المعروف " بابن حجر "
المتوفى ٨٥٢هـ - دار الكتاب العربي - بيروت .
- ١٠٥- الأعلام لخبر الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت - الطبعة السادسة ١٩٨٤م .
- ١٠٦- الاكمال في رفع الارتياح عن المؤتلف والمختلف في الاسماء والكنى والانساب للامير
الحافظ ابن ماكولا المتوفى ٤٧٥هـ - تعليق عبدالرحمن اليماني الناشر . محمدا مين دمج
بيروت - الطبعة الثانية .
- ١٠٧- الامويون والخلافة لحسين عطوان - طباعة دار الجيل ، طبعة اولى ١٩٨٦م
- ١٠٨- أسد الغابة في معرفة الصحابة لعز الدين أبو الحسن علي عبدالواحد الشيباني
المعروف " بابن الاثير " - دار احياء التراث العربي - لبنان .
- ١٠٩- البداية والنهاية لعماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى ٧٧٤هـ -
مكتبة المعارف - بيروت - الطبعة الرابعة - ١٩٨١م .
- ١١٠- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب لأبي عبدالله المراكشي بن عذراى ، تحقيق
ونشر ج . س كولان وليفي بروفنال ، طباعة ليدين - هولندا - ١٩٤٨م .
- ١١١- تاريخ الاسلام السياسي والاجتماعي والثقافي لحسن ابراهيم مطبعة السنة المحمدية
القاهرة .
- ١١٢- تاريخ الامم والملوك لابي جعفر بن جرير الطبري المتوفى ٣١٠هـ - تحقيق : محمد أبو
الفضل ابراهيم ، الطبعة الثانية - دار سويدان - بيروت .
- ١١٣- تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين المتوفى ٤٣٠هـ - الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٧٨م .

- ١١٤- تاريخ الثقات لاحمد بن عبدالله بن صالح العجلي المتوفى ٢٦١ هـ - دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- ١١٥- التاريخ الكبير لاسماعيل بن ابراهيم الجعفي البخارى المتوفى ٢٥٦ هـ - دار الفكر .
- ١١٦- التاريخ لخليفة بن خياط المتوفى ٢٤٠ هـ - تحقيق أكرم ضياء العمري ، نشر المجمع العلمي العراقي ، مطبعة الآداب ، النجف ، الاشراف ، طبعة اولى ١٩٦٢ م .
- ١١٧- التاريخ لاحمد بن ابي يعقوب بن جعفر بن ذهب بن واضح اليعقوبي المتوفى ٢٩٢ هـ - دار صادر - بيروت ١٩٧٠ م .
- ١١٨- تذكرة الحفاظ لمحمد بن احمد بن عثمان الذهبي المتوفى ٧٤٨ هـ - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند، الطبعة الثالثة - ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .
- ١١٩- تراجم الاحبار من رجال شرح معاني الآثار لمحمد ايوب المظاهري ، الناظم للمكتبة الجليلية. سهارنغور، يو، بي، الهند .
- ١٢٠- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة'الرابعة' لاحمد بن حجر العسقلاني المتوفى ٨٥٢ هـ - دار الكتاب العربي - بيروت .
- ١٢١- تقريب التهذيب لاحمد بن حجر العسقلاني تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ١٢٢- تهذيب الأسماء واللغات لمحبي الدين بن شرف النووي المتوفى ٦٧٦ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٢٣- تهذيب التهذيب لشهاب الدين احمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى ٨٥٢ هـ مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند- الطبعة الاولى ١٣٢٧ هـ .
- ١٢٤- تهذيب الكمال في اسماء الرجال " مخطوط " لجمال الدين يوسف المزي المتوفى ٧٤٢ هـ وهو نسخة مصورة عن النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية - دارالمأمون للتراث دمشق ،
- ١٢٥- حسن المحاضرة في اخبار مصر واقاهاة لجلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١ هـ - دار احياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي، مصر - الطبعة الاولى ١٩٦٢ م .
- ١٢٦- حلية الاولياء وطبقات الاصفياء لاحمد بن عبدالله الاصبهاني المتوفى ٤٣٠ هـ - مكتبة الخانجي ومطبعة السعادة، مصر - ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥ م .
- ١٢٧- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في اسماء الرجال لصفي الدين واحمد بن عبدالله الخزرجي المتوفى ٩٢٣ هـ - مكتب المطبوعات الاسلامية - حلب - الطبعة الاولى ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م .

- ١٢٨- دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه لمحمد مصطفى الاعظمي ، المكتب الاسلامي
١٢٩- الدولة الاموية ليوسف العث ، مطبعة رياض ، دمشق ، ١٩٨٦م .
- ١٣٠- الرواية التاريخية في بلاد الشام في العصر الاموي لعطوان ، طباعة دار الجيل ، طبعة أولى
١٩٨٧م .
- ١٣١- سير اعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن احمد بن عثمان الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ-تحقيق شعيب
الارناؤوط وآخرين ، مؤسسة الرسالة-بيروت - طبعة ثانية - ١٩٨٢م .
- ١٣٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبدالحى بن العماد المتوفى ١٠٨٩هـ-دار السيرة -
بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ .
- ١٣٣- طبقات الحفاظ لجلال الدين عبدالرحمن السيوطى المتوفى ٩١١هـ-دارالكتبة العلمية -بيروت -
الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م .
- ١٣٤- طبقات الفقهاء لابراهيم بن على الشيرازى المتوفى ٤٧٦هـ-تحقيق احسان عباس دار الرائد
العربي -بيروت - ١٩٧٠م .
- ١٣٥- الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد بن منيع بن سعد المتوفى ٢٣٠هـ- دار صادر -بيروت -
١٩٥٧م .
- ١٣٦- العالم الاسلامي في العصر الاموي لعبد الشافى محمد عبداللطيف =دراسة سياسية- طبعة
أولى - دار الوفاء - القاهرة - ١٩٨٤م .
- ١٣٧- العرب والاسلام في الحوض الشرقي من المتوسط لعمر فروخ ، دار الكتب -بيروت - طبعة اولى
١٩٥٨م .
- ١٣٨- فتوح البلدان لأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري المتوفى ٢٧٩هـ- تحقيق : عبدالله أنيس
الطباع وعمر أنيس الطباع ، دار النشر للجامعيين ، ١٩٥٧م .
- ١٣٩- فجر الاسلام لأحمد أمين ، مطبعة الاعتماد - مصر - ١٩٢٨م .
- ١٤٠- الفهرست لمحمد بن اسحق بن النديم المتوفى ٣٨٥هـ- تحقيق : ناهد عثمان - دار قطرى
بن الفجاءة - الطبعة الأولى ١٩٨٥م .
- ١٤١- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى
٧٤٨هـ- دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .
- ١٤٢- الكامل في التاريخ لعلي بن ابى الكرم بن الاثير المتوفى ٦٣٠هـ- دار صادر -بيروت ١٩٧٩م .
- ١٤٣- مذاهب التفسير الاسلامي لجولد تسيهر جنتس جولد تسيهر - مكتبة الخانجي - مصر -
مطبعة السنه المحمدية - ١٩٥٥م .

- ١٤٤- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعبر من حوادث الزمان لعبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي المتوفى ٨٦٨ هـ - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- ١٤٥- مروج الذهب ومعادن الجوهر لعلي بن الحسين المسعودي المتوفى ٣٤٦ هـ - تصحيح وتنقيح شارل بيلا ، منشورات الجامعة اللبنانية - بيروت - ١٩٧٣ م .
- ١٤٦- المعارف لعبد الله بن مسلم المعروف " بابن قتيبة المتوفى ٢٧٦ هـ - تحقيق : ثروت عكاشة - دار المعارف ، مصر - الطبعة الثانية .
- ١٤٧- معاوية بن أبي سفيان لعمر أبي النصر ، منشورات المكتبة الأهلية - بيروت طبعة أولى ١٩٦٢ م .
- ١٤٨- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى - بيروت - بدون تاريخ .
- ١٤٩- المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان البسوي المتوفى ٢٧٧ هـ - تحقيق : أكرم العمري مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ١٥٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى ٧٤٨ هـ - تحقيق محمد علي البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر .
- ١٥١- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين يوسف بن تغرى المتوفى ٨٧٤ هـ - دار الكتب المصرية - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ - ١٩٢٩ م .
- ١٥٢- نشأة علم التاريخ عند العرب لعبد العزيز الدوري ، طباعة دار المشرق - بيروت - طبعة أولى ١٩٨٣ م .
- ١٥٣- هدية العارفين لاسماعيل باشا البغدادي - دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٥٤- الوزراء والكتاب لمحمد بن عبدوس الجهشياري المتوفى ٣٣١ هـ - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - طبعة أولى ١٣٥٧ هـ - ١٩٢٨ م .
- ١٥٥- وفيات الاعيان وانباء أبناء الزمان لشمس الدين ل احمد بن محمد خلكان ، المتوفى ٦٠٨ هـ - تحقيق احسان عباس - دار صادر - بيروت ، بدون تاريخ .

ي) كتب متنوعة

- ١٥٦- اسس العلاقات الدولية في الاسلام، رسالة دكتوراه، محمود احمد ابوليل، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م
- ١٥٧- العقود المسماة في الفقه الاسلامي لمصطفى احمد الزرقاء .
- " عبارة عن ملزمة مكتوبة بخط اليد "
- ١٥٨- الفقه الاسلامي وادلته لوهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١٥٩- فقه الزكاة ليوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة - الطبعة السادسة عشر ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- ١٦٠- مراد الاطلاع على اسما الامكنة والبقاع لصفى الدين عبدالموئن عبد الحق البغدادي المتوفى ٧٣٩هـ-تحقيق علي البجاوي - دار المعرفة - بيروت ١٩٥٥٠
- ١٦١- معجم البلدان لشهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي المتوفى ٦٢٦هـ- دار احياء التراث العربي - بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م٠
- ١٦٢- معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٦٨م٠
- ١٦٣- مقارنة المذاهب في الفقه لمحمود محمد شلتوت ومحمد علي السائس دار المعارف - مصر - ١٩٨٦٠

ك) كتب اللغة والاصطلاحات الفقهية :

- ١٦٤- طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية لنجم الدين بن حفص النسفي المتوفى ٥٣٧هـ-تحقيق خليل الميس، دار القلم-بيروت- الطبعة الاولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م٠
- ١٦٥- غريب الحديث لابي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي المتوفى ٥٩٧هـ- تعليق عبد المعطي قلنجي دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م٠
- ١٦٦- القاموس الفقهي لغة واصطلاحا لسعدى ابو جيب - دار الفكر - دمشق الطبعة الاولى ١٤٠٢ - ١٩٨٢م٠
- ١٦٧- القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفى ٨١٧هـ - دار الجيل بيروت - بدون تاريخ٠
- ١٦٨- لسان العرب لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المتوفى ٧١١هـ - دار صادر بيروت.
- ١٦٩- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي لاحمد بن محمد الفيومي المتوفى ٧٧٠هـ المكتبة العلمية - بيروت - بدون تاريخ٠
- ١٧٠- معجم لغة الفقهاء لمحمد رواس قلعه جي وحامد قنيبي، دار النفائس - بيروت - الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م٠
- ١٧١- المعجم الوسيط لابراهيم انيس ومجموعة مؤلفين - بدون طبعة٠
- ١٧٢- النهاية في غريب الحديث والاثر للامام مجد الدين ابي السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف " بابن الاثير " المتوفى ٦٠٦هـ- تحقيق : محمود محمد الطناحي٠ المكتبة الاسلامية - الطبعة الاولى ١٩٦٣م٠

المفحة	الموضوع
٣٢	اقوال العلماء فيه وثناؤهم عليه
٣٣	مناظراته
٣٤	هل كان الامام مكحول قدريسا
٣٥	مؤلفاته
٣٥	وفاته
٣٧	المطلب الثاني : شيوخه وتلاميذه
٣٧	شيوخه
٤٢	تلاميذه
٤٧	فقه الامام مكحول الحمشة
١١٥ - ٤٨	الفصل الاول : احكام العبادات
٤٩	المبحث الاول : احكام الطهارة
٥٠	المطلب الاول : احكام المياه
٥٠	حكم التطهر بالماء المستعمل في رفع الحدث .
٥٣	المطلب الثاني : احكام الوضوء
٥٣	المقصد الاول : في اعمال الوضوء
٥٣	المسألة الاولى : حكم المسح على العمامة
٥٥	المسألة الثانية : حكم الترتيب في الوضوء
٥٧	المقصد الثاني : نواقض الوضوء
٥٧	المسألة الاولى : حكم الخارج النجس من غير السبيلين
٥٨	المسألة الثانية : الوضوء من النوم
٥٨	المسألة الثالثة : مس الرجل المتوضي المرأة الاجنبية
٥٩	المسألة الرابعة : مس الفرج
٦٠	المسألة الخامسة : حكم الضحك في الصلاة
٦١	المسألة السادسة : الوضوء من اكل ما مسته النار

٦٢	المطلب الثالث : احكام المسح على الخفين
٦٢ المسألة الاولى : حكم المسح على الخفين
٦٣ المسألة الثانية : كيفية المسح على الخفين
٦٤ المسألة الثالثة : نواقض المسح على الخفين
٦٥ المطلب الرابع : احكام التيمم
٦٥ المسألة الاولى : عدد الضربات الواجبة للتيمم
٦٦ المسألة الثانية : المقدار الواجب مسحه من اليدين عند التيمم
٦٦ المسألة الثالثة : حكم التيمم لملاة النافلة
٦٧ المسألة الرابعة : اثر وجود الماء على من صلى بالتيمم
٦٩ المطلب الخامس : احكام الحيض
٦٩ المسألة الاولى : حكم من وطئ زوجته وهي حائض
٧٠ المسألة الثانية : حكم وطئ الحائض قبل الغسل
٧١ المسألة الثالثة : حكم الدم الخارج من الحامل
٧٢ المسألة الرابعة : ما تفعله الحائض عند وقت الصلاة
٧٣ المبحث الثاني : احكام الصلاة
٧٤ المطلب الاول : مواقيت الصلاة
٧٤ دخول وقت صلاة العشاء
٧٥ المطلب الثاني : اعمال الصلاة
٧٥ المسألة الاولى : حكم الجهر بالبسملة في الصلاة
٧٦ المسألة الثانية : قراءة المأموم خلف الامام
٧٨ المسألة الثالثة : رفع اليدين عند الركوع والرفع منه
٧٩ المسألة الرابعة : حكم السجود على كور العمامة
٧٩ المسألة الخامسة : كيفية النهوض من السجود الى القيام

٨١	المطلب الثالث : سجود السهو
٨١	المسألة الاولى : محل سجود السهو
٨٢	المسألة الثانية : حكم سهو المأموم
٨٣	المطلب الرابع : صلاة الوتر
٨٣	المسألة الاولى : كيفية صلاة الوتر
٨٣	المسألة الثانية : نقض الوتر
٨٥	المطلب الخامس : صلاة الجماء
٨٥	ما يدركه المسبوق من الصلاة مع الامام
٨٦	المطلب السادس : الجمع بين الصلاتين
٨٦	حكم الجمع بين الصلاتين في السفر
٨٨	المطلب السابع : صلاة الجمعة
٨٨	المسألة الاولى : العدد الذي تنعقد به الجمعة
٨٨	المسألة الثانية : حكم الصلاة اثناء الخطبة لمن دخل المسجد
٨٩	المسألة الثالثة : الاحتباء والامام يخطب
٩٠	المسألة الرابعة : حكم من فاتته الخطبة يوم الجمعة
٩٠	المسألة الخامسة : عدم اشتراط المصرا لاقامة الجمعة
٩١	المسألة السادسة : الاغتسال للجمعة والجنابة بغسل واحد
٩٢	المطلب الثامن : صلاة العيدين
٩٢	المسألة الاولى : كيفية صلاة العيد
٩٣	المسألة الثانية : حكم التنفل قبل صلاة العيد وبعدها
٩٤	المطلب التاسع : صلاة الاستسقاء
٩٤	المسألة الاولى : كيفية صلاة الاستسقاء
٩٥	المسألة الثانية : خروج اهل الذمة للاستسقاء

المفحة	الموضوع
٩٦	المبحث الثالث : احكام الزكاة وصدقة الفطر
٩٧	المطلب الاول : احكام الزكاة
٩٧	المقصد الاول : زكاة المواشي
٩٧	المسألة الاولى : نصاب زكاة البقر
٩٨	المسألة الثانية : حكم الزكاة في الخيل
٩٩	المقصد الثاني : زكاة الزروع والثمار
٩٩	المسألة الاولى : نصاب الزروع والثمار
٩٩	المسألة الثانية : ما يضم بعضه الى بعض لاكمال النصاب
١٠٠	المسألة الثالثة : حكم الزكاة في العسل
١٠١	المقصد الثالث : زكاة الذهب والفضة
١٠١	المسألة الاولى : نصاب الفضة
١٠٢	المسألة الثانية : زكاة الحلبي من الذهب والفضة
١٠٤	المقصد الرابع : مسائل تتعلق بالزكاة
١٠٤	المسألة الاولى : المال المستفاد
١٠٤	المسألة الثانية : دفع القيمة بدل العين
١٠٥	المسألة الثالثة : حكم زكاة الدين
١٠٦	المسألة الرابعة : زكاة الثمار الموقوفة
١٠٧	المطلب الثاني : صدقة الفطر
١٠٧	مقدار الواجب في زكاة الفطر
١٠٩	المبحث الرابع : احكام الصيام
١٠٩	المسألة الاولى : حكم من اصبح صائما في رمضان ثم سافر

الموضوع	المصفحة
المسألة الثانية : حكم القبلة للمائم	١٠٩
المسألة الثالثة : تكرار الجماع قبل التكفير	١١٠
المسألة الرابعة : حكم من افطر صوم التطوع	١١٠
المبحث الخامس : احكام الحج	١١٣
المسألة الاولى : من هم حاضر والمسجد الحرام	١١٣
المسألة الثانية : حكم لبس القفازين للمحرمة	١١٣
الفصل الثاني : احكام المعاملات	١١٥ - ١٢٤
المبحث الاول : احكام البيع	١١٦
المسألة الاولى : حكم بيع الغائب اذا وصف	١١٦
المسألة الثانية : حكم مبايعة من يخالط ماله حرام	١١٧
المبحث الثاني : احكام الربا	١١٨
بيع الحنطة بالدقيق	١١٨
المبحث الثالث : احكام القرض	١١٩
وفاء الدين باكثر مما اخذ	١١٩
المبحث الرابع : احكام المزارعة	١٢١
كراء الارض البيضاء	١٢١
المبحث الخامس : احكام الاجارة	١٢٢
ضمان الاجير	١٢٢
المبحث السادس : احكام العارية	١٢٣
ضمان العارية	١٢٣

- ١٢٤ الفصل الثالث : احكام الاحوال الشخصية
- ١٢٦ المبحث الاول : احكام النكاح
- ١٢٦ المسألة الاولى : الولاية في عقد النكاح
- ١٢٧ المسألة الثانية : الموطوءة بنكاح فاسد
- ١٢٨ المسألة الثالثة : نكاح الشغار
- ١٢٩ المسألة الرابعة : نكاح المتعة
- ١٣٠ المسألة الخامسة : نكاح الزانية والزاني
- ١٣٠ المسألة السادسة : جعل تعليم القرآن صداقا
- ١٣١ المسألة السابعة : الواهبة نفسها بلا مهر
- ١٣١ المسألة الثامنة : رجوع الزوج بالصداق بسبب العيوب
- ١٣٢ المسألة التاسعة : هل لزوجة الاسير الخيار في فسخ النكاح ؟
- ١٣٥ المبحث الثاني : احكام الرضاع
- ١٣٥ المسألة الاولى : المقدار المحرم من الرضاع
- ١٣٦ المسألة الثانية : الرضاع بلبن الفحل
- ١٣٨ المبحث الثالث : احكام الطلاق
- ١٣٨ المسألة الاولى : الطلاق بلفظ بته وبرية وبائن
- ١٣٨ المسألة الثانية : حكم من قال لزوجته اعتدى
- ١٣٩ المسألة الثالثة : حكم من قال لزوجته انت علي حرام
- ١٤٠ المسألة الرابعة : طلاق الاخرس
- ١٤٠ المسألة الخامسة : حكم من قال لزوجته وهبتك لأهلك
- ١٤١ المسألة السادسة : تخيير المرأة في المجلس
- ١٤١ المسألة السابعة : اضافة الطلاق الى زمن
- ١٤٢ المسألة الثامنة : تعليق الطلاق على النكاح
- ١٤٢ المسألة التاسعة : تعليق الطلاق على مشيئة الله تعالى

١٤٦	المبحث الرابع : احكام الخلع
١٤٦	ما يقع بالخلع
١٤٨	المبحث الخامس : احكام الايلاء
١٤٨	حكم الايلاء بعد انقضاء المدة
١٥١	المبحث السادس : احكام اللعان
١٥١	المسألة الاولى : اللعان بين المسلم والذمية
١٥١	المسألة الثانية : حكم اللعان بعد الطلاق
١٥٢	المسألة الثالثة : حكم امتناع الزوجة عن الالتعان
١٥٤	المبحث السابع : احكام العدد
١٥٤	المسألة الاولى : مدة تربص امرأة المفقود
١٥٥	المسألة الثانية : قدوم المفقود بعد ان تتزوج امرأته
١٥٧	المبحث الثامن : احكام الميراث والوصية
١٥٧	المسألة الاولى : توريث ذوى الارحام
١٥٧	المسألة الثانية : اجتماع اكثر من جدتين
١٥٨	المسألة الثالثة : حكم من اسلم على ميراث قبل ان يقسم
١٥٩	المسألة الرابعة : القتل المانع من الارث
١٥٩	المسألة الخامسة : ميراث ابن الملاعنة
١٦٠	المسألة السادسة : كتابة الوصية والاشهاد عليها
١٦٠ - ١٦١	الفصل الرابع : احكام الجنائيات
١٦٢	المبحث الاول : الحدود
١٦٢	المسألة الاولى : عقوبة المرتدة
١٦٤	المسألة الثانية : من قال لآخريا زاني ابن زان

المفحصة	الموضوع
١٦٤	المسألة الثالثة : حكم النباش
١٦٥	المسألة الرابعة : هل يجتمع القطع والغرم
١٦٧	المبحث الثاني : الحيات
١٦٧	المسألة الاولى : موضحة الرأس والوجه
١٦٨	المسألة الثانية دية الجائفة والمأمومة
١٦٨	المسألة الثالثة : دية الاسنان والاضراس
١٦٩	المسألة الرابعة : دية اصابع اليدين والرجلين
١٧٠	المسألة الخامسة : دية الثدي
١٧١ - ١٧٨	الفصل الخامس : احكام الصيد والذباح والاطعمة
١٧٢	المسألة الاولى : حكم ذبيحة الكتابي
١٧٣	المسألة الثانية : حكم الاصطياد بمتقل
١٧٣	المسألة الثالثة : وقوع الصيد في الماء
١٧٤	المسألة الرابعة : اكل الكلب والمقر من الصيد
١٧٥	المسألة الخامسة : غياب الصيد
١٧٥	المسألة السادسة : حكم أكل ميتة البحر
١٧٦	المسألة السابعة : حكم اكل القرود
١٧٨ - ١٨٠	الفصل السادس : احكام الايمان
١٧٩	لغو اليمين
١٨٠ -	الفصل السابع : احكام الجهاد
١٨١	المبحث الاول : احكام الجهاد
١٨١	حكم الجهاد

المفحة	الموضوع
١٨٢	البعث الثاني: احكام الغنائم
١٨٢	المسألة الاولى : شروط استحقاق السلب
١٨٣	المسألة الثانية : تخميس السلب
١٨٣	المسألة الثالثة: محل التنفل
١٨٤	المسألة الرابعة : هل يسهم لاكثر من فرس
١٨٥	المسألة الخامسة : هل يسهم للبعير
١٨٥	المسألة السادسة : حكم الاكل من الطعام من الغنيمة والخروج به الى دار الاسلام
١٨٦	المسألة السابعة : اخذ ما لا قيمة له من دار الحرب
١٨٧	المسألة الثامنة : عقوبة الغال
١٨٨	البعث الثالث : احكام الأمان
١٨٨	حكم من طلب الأمان ليرى كلام الله
١٨٩ - ١٩٤	الفصل الثامن : احكام الشهادات
١٩٠	المسألة الاولى : شهادة الصبيان
١٩١	المسألة الثانية : شهادة النساء
١٩٢	المسألة الثالثة : شهادة القاذف
١٩٤ -	الفصل التاسع : المسائل التي انفرد بها الامام مكحول عن الأئمة الاربعة
١٩٦	اولا : العبادات
١٩٧	المسألة الاولى : الوضوء من النوم
١٩٧	مذاهب العلماء
١٩٨	منشأ الخلاف
١٩٨	الادلة
١٩٨	ادلة المذهب الاول
١٩٩	ادلة المذهب الثاني
٢٠٠	ادلة المذهب الثالث

الصفحة	الموضوع
٢٠٠	ادلة المذهب الرابع
٢٠١	ادلة المذهب الخامس
٢٠١	مناقشة الادلة
٢٠١	مناقشة ادلة المذهب الاول
٢٠٢	مناقشة ادلة المذهب الثاني
٢٠٢	مناقشة ادلة المذهب الثالث
٢٠٣	مناقشة ادلة المذهب الرابع
٢٠٣	مناقشة ادلة المذهب الخامس
٢٠٣	الترجيح
٢٠٤	المسألة الثانية - أثر وجود الماء على من صلى بالتييم
٢٠٤	اراء العلماء
٢٠٤	الفريق الاول
٢٠٤	الفريق الثاني
٢٠٤	الادلة
٢٠٤	ادلة الفريق الاول
٢٠٥	ادلة الفريق الثاني
٢٠٥	مناقشة الادلة
٢٠٥	مناقشة ادلة الفريق الاول
٢٠٦	مناقشة ادلة الفريق الثاني
٢٠٦	الترجيح
٢٠٧	المسألة الثالثة : حكم سهو المأسوم
٢٠٧	الفريق الاول
٢٠٧	الفريق الثاني
٢٠٧	منشأ الخلاف
٢٠٧	الأدلة
٢٠٧	أدلة الفريق الأول

٢٠٧	ادلة الفريق الثاني
٢٠٨	مناقشة الادلة
٢٠٨	مناقشة ادلة الفريق الاول
٢٠٨	مناقشة ادلة الفريق الثاني
٢٠٨	الترجيح
٢٠٩ - ٢١٢	المسألة الرابعة : العدد الذي تنعقد به الجمعه
٢٠٩	مذاهب العلماء -
٢٠٩	المذهب الاول
٢٠٩	المذهب الثاني
٢٠٩	المذهب الثالث
٢٠٩	المذهب الرابع
٢٠٩	منشأ الخلاف
٢٠٩	الادلة
٢٠٩	ادلة المذهب الاول
٢١٠	ادلة المذهب الثاني
٢١٠	ادلة المذهب الثالث
٢١١	ادلة المذهب الرابع
٢١١	مناقشة الأدلة
٢١١	مناقشة أدلة المذهب الأول
٢١١	مناقشة أدلة المذهب الثاني
٢١٢	مناقشة أدلة المذهب الثالث
٢١٢	مناقشة أدلة المذهب الرابع
٢١٢	الترجيح

الموضوع	المفحة
المسألة الخامسة - الاحتباء و الامام يخطب	٢١٣ - ٢١٤
الفريق الأول	٢١٣
الفريق الثاني	٢١٣
منشأ الخلاف :	٢١٣
الأدلة	٢١٣
أدلة الفريق الأول	٢١٣
أدلة الفريق الثاني	٢١٣
مناقشة الأدلة	٢١٣
مناقشة أدلة الفريق الأول	٢١٣
مناقشة أدلة الفريق الثاني	٢١٤
الترجيح	٢١٤
المسألة السادسة : حكم من فاتته الخطبة يوم الجمعة :	٢١٥ - ٢١٦
الفريق الأول :	٢١٥
الفريق الثاني	٢١٥
الأدلة	٢١٥
أدلة الفريق الأول	٢١٥
أدلة الفريق الثاني	٢١٥
مناقشة الأدلة	٢١٦
مناقشة أدلة الفريق الأول	٢١٦
الترجيح	٢١٦
ثانيا : الأحوال الشخصية	٢١٧
الرضاع بلبن الفحل	٢١٨ - ٢٢١
الفريق الأول	٢١٨
الفريق الثاني	٢١٨
منشأ الخلاف	٢١٨
الأدلة	٢١٩
أدلة الفريق الأول	٢١٩
أدلة الفريق الثاني	٢١٩

المقحة	الموضوع
٢٢٠	مناقشة الأدلة.....
٢٢٠	مناقشة أدلة الفريق الأول
٢٢٠	مناقشة أدلة الفريق الثاني
٢٢١	الترجيح
٢٢٤ - ٢٢٢	ثالثا : الجنايات :
٢٢٣	دية الجائفة و المأمومة :
٢٢٣	الفريق الأول
٢٢٣	الفريق الثاني
٢٢٣	الأدلة
٢٢٣	أدلة الفريق الأول
٢٢٣	أدلة الفريق الثاني
٢٢٤	الترجيح
٢٢٧ - ٢٢٥	رابعا : الصيد و الجائح و الأطعمة
٢٢٦	حكم الاضطهاد بمثقل
٢٢٦	الفريق الأول
٢٢٦	الفريق الثاني
٢٢٦	الأدلة
٢٢٦	أدلة الفريق الأول
٢٢٦	أدلة الفريق الثاني
٢٢٧	مناقشة الأدلة
٢٢٧	مناقشة أدلة الفريق الثاني
٢٢٧	الترجيح
٢٢٣ - ٢٢٨	خامسا : الجهاد
٢٢٩	حكم الجهاد
٢٢٩	الفريق الأول
٢٢٩	الفريق الثاني
٢٢٩	الفريق الثالث
٢٢٩	الفريق الرابع

الصفحة	الموضوع
٢٢٩	الأدلة
٢٢٩	أدلة الفريق الأول
٢٣٠	أدلة الفريق الثاني
٢٣١	أدلة الفريق الثالث
٢٣١	أدلة الفريق الرابع
٢٣١	الترجيح
٢٣٣	الخاتمة
٢٣٥	الفهارس العامة
٢٣٦ - ٢٣٥	أولا : فهرس الآيات القرآنية الكريمة
٢٤١ - ٢٣٧	ثانيا : فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
٢٤٢	ثالثا : فهرس الأعمال التي وردت في حواشي الرسالة
٢٤٣	رابعا : فهرس جريدة المصادر و المراجع
٢٤٣	أ - القرآن الكريم و علومه
٢٤٤	ب - الحديث الشريف و علومه
٢٤٥	ج - كتب الحنفية
٢٤٦	د - كتب المالكية
٢٤٧	هـ - كتب الشافعية
٢٤٨	و - كتب الحنابلة
٢٤٩	ز - كتب المذاهب الأخرى
٢٤٩	١ - الظاهرية
٢٥٠	٢ - كتب الخلاف
٢٥١	ح - كتب التوحيد
٢٥١	ط - كتب التاريخ و التراجم و السير
٢٥٤	ي - كتب متنوعة
٢٥٥	ك - كتب اللغة و الاصطلاحات الفقهية
٢٥٦	الفهرس التحليلي للموضوعات

UNIVERSITY OF JORDAN,
FUCULTY OF SHARIAH,
FIQH AND LEGISLATION DEPARTMENT .
HIGHER STUDIES .

Fiqh of the Immam Mackhoui Al-Dimashqi
A thesis presented for the fulfillment of the requirements of
the master degree in "Fiqh and its fundamentals from the
" Faculty of Shariah "

Prepared by the Student
" Ahmad Thiab Ahmad Shweideh "

Supervised by
"Dr.Hasan M. Abu Eid "

Ramadan 1408 H.

April 1988 A.D.

٢٠٨٩٩٧

"Concise of the Immam Mackhoul Al-Dimashqi
thesis of Fiqh "

This thesis is concerned with uncovering the obscurity of an Immam's Fiqh . He is a follower jurist not lesser than other prominent scholars, in their scientific rank , power of evidence and proof .

The study plan came in a preliminary acknowledging part of the Immam Mackhoul Al-Dimashqi . It included two subjects : The first subject, concerned his age from the political and social side , then from the scientific side. His age from the political side was considered prominent with broadening the Islamic state and its immense directions. Even though it faced violent quakes and internal disturbances . This had a great effect on weakening its power , stopping the conquests, and omittin its startched borders. From the social side the number of Moslems exceeded by the conquests. But from the scientific side, his age witnessed a cultural and scientific movement.

The ummayyad Caliphs took too much care of science and education. In this age prominent scholars appeared in all fields of scientific specialisation . Mackhoul was a picture of the jurisprudential life in the age. Why not, while he was the top prominent jurispudent of his age .

The second subject: In it I talked about his personal life . I explained his origin from Horat that locates in Afghanistan nowadays. He was a patron of Amru Ibn Said Ibn

El-A'as who granted him to a woman from Hutheil who also emancipated him afterwards. He left Egypt for Iraq and Medina seeking knowledge, then directed towards Al-Sham and took his residence there until his death(112-116 H.).

Then I gathered his jurisprudence from the depths of the old books until it was brought up of nine parts :-

part one : judgements of rituals .

part two : judgements of transactions .

part three : judgements of judicature .

part four : judgements of felonies .

part five : judgements of hunting, slaughters and foods.

part six : judgements of Oaths .

part seven : judgements of evidences .

part nine : Questions in which Immam Mackhoul individualised from the other "Four Immams" .

Through my gathering and dictating of the Immam's Fiqh, I found him makes plenty of questions on judgements of rituals and judicature, then felonies and the Jihad. He made few questions on other parts. The questions in which the Immam individualised from the "four Immams" are as follows:-

1. Not removing ablution by sleep either it was long or short .

2. He who said his prayers after rubbing hands and face with the soil then found water before the time has to repeat prayers .

3. The follower of the Immam in prayers has to subdue for non-paying attention .

4. Allowance of laying Friday congregation by two people one of them , the Imman .

5. Un-preferability of sitting on haunches through the Friday Oration .

6. He who preceded the Friday oration has to pray four Knelts .

7. The milk of the male is not illegal .

8. In the case of "the deep wound and skull fracture", two thirds of the blood money should be paid if it was done deliberately, if wrongly one third should be paid only.

9. Allowance of eating what was hunted by keen article or bullet or a stone .

10. The Jihad is a must for every proficient moslem and it is not a must for some moslems and non for the others .

Hoping to receive assistance from the Al-mighty and praying peace upon Mohammad and followers and colleagues until the " Day of Resurrection " .

Prepared by the Student

"Ahmad Thiab Ahmad Shweideh "

Surpervised by "Dr. Hasan M.Abu Eid "

Ramadan 1408 H.

April 1988 A.D.